الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الرّيان

كلية الدراسات العليا

تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا جامعة الريان

لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير. تخصص: محاسبة

إعداد

سعيد أحمد سعيد الديني

إشراف

الأستاذ الدكتور

سالم محمد سعيد بافقير

2024م/1445هـ

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الرَّيان

كلية الدراسات العليا

تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية)

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا جامعة الريان

لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص: محاسبة

إعداد

سعيد أحمد سعيد الديني

إشراف

الأستاذ الدكتور

سالم محمد سعيد بافقير

2024م/1445هـ

إقرار المراجع اللغوي

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستيرِ الموسومةَ بـ (**تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية ((دراسة ميدانية))**)، التي تَقَدَّمَ بِها الطالبُ/ **سعيد أحمد سعيد الديني**، قد تَـمَّتْ مُراجَعَتُها من الناحيَةِ اللُّغَويَّةِ تحتَ إشرافي، بحيثُ أصبحتْ ذاتَ أسلوب عِلْميٍّ، وسليمةً من الأخطاء اللُّغَويَّةِ؛ ولأجل هذا أُوقِّعُ.

المراجع اللغوي: د. جمال رمضان حديجان

الدرجة العلمية: أستاذ مشارك

جامعة: حضرموت

التوقيع: 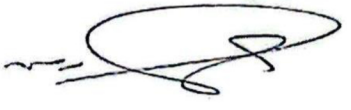

التاريخ: / /2024م

إقرار المراجع اللغوي لترجمة ملخص الرسالة

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستيرِ الموسومةَ بـ (**تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية ((دراسة ميدانية))**، التي تَقَدَّمَ بِها الطالبُ/ **سعيد أحمد سعيد الديني**، قد تَـمَّتْ مُراجَعَتُها من الناحيَةِ اللُّغَويَّةِ تحتَ إشرافي، بحيثُ أصبحتْ ذاتَ أسلوب عِلْميٍّ، وسليمةً من الأخطاء اللُّغَويَّةِ.

المراجع اللغوي: صالح عمر باحسين

الدرجة العلمية: ماجستير

جامعة: حضرموت

التوقيع:

التاريخ: / /2024م

إقرار المشرف العلمي

أشهدُ أنَّ رسالةَ الماجستيرِ الموسومةَ بـــ (تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحســين جودة التقارير المالية ((دراســة ميدانية))، التي تَقَدَّمَ بِها الطالبُ/ ســعيد أحمد ســعيد الديني، قد استُكمِلَت بمراحِلِها كافةً تحتَ إشرافي، وأُرَشِّحُها للمناقشة.

المشرف العلمي/

الدكتور: سالم محمد بافقير

التوقيع:.....

التاريخ: / /2024م

قرار لجنة المناقشة

بناء على قرار رئيس الجامعة رقم (2) لعام 2024 م الصادر بتاريخ 11 / 2 / 2024 م بشأن تشكيل لجنة مناقشة لرسالة الماجستير الموسومة بـ:

تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)

المقدمة من الباحث: سعيد أحمد سعيد الديني تخصص: محاسبة

نقر نحن –رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها–أننا اطلعنا على الرسالة العلمية المذكورة آنفًا، وقد ناقشنا الباحث في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، وأجيزت الرسالة بتاريخ: 25 / 3 / 2024 م.

أعضاء لجنة المناقشة

م	الاسم	اللقب العلمي	الصفة في اللجنة	التوقيع
1	أ.د. سالم محمد بافقير	أستاذ دكتور	رئيساً ومشرفاً	
2	د. سالم عبدالله بن كليب	أستاذ مشارك	عضواً ومناقشاً داخلياً	
3	د. احمد سلطان بن صريمان	أستاذ مساعد	عضواً ومناقشاً خارجياً	

تفويض الباحث للجامعة

أنا الباحث: سعيد أحمد سعيد الديني، تخصص: محاسبة، أفوضُ جامعة الريان، وأمنح لها الحق بتصوير رسالتي العلمية للماجستير الموسومة بـ:

تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)

ونسخها ورقيًّا، وإلكترونيا، كليًّا، أو جزئيًّا؛ وذلك لأغراض البحث والنشر العلمي، وللتبادل مع المؤسسات والجهات التعليمية والجامعية ذات العلاقة.

الاسم: سعيد أحمد سعيد الديني

التاريخ:

قال الله تعالى:

[سورة ط: آية 114]

الإهداء

إلى معلم البشرية، سيدنا وحبيبنا محمد، صلى الله عليه وعلى آلة وصحبه وسلم.

إلى والدي –رحمة الله عليه– الذي ترك لنا التأثير الطيب.

إلى والدتي التي اقترن اسمها بالجنة، التي أرادتني أن أصنع بصمتي في الوجود، وسندي وقوتي في الحياة، –أطال الله في عمرها، ومتعها بالصحة والعافية–.

إلى أخي وأخواتي، الذين هم أقرب إليَّ من روحي.

إلى زوجتي العزيزة، رفيقة دربي، وأنيستي بكل لحظاتي.

إلى أولادي الأعزاء، من أرى فيهم الغد المشرق وسعادتي.

إلى كل من علمني حرفًا وأرشدني وساعدني في إنجاح هذا العمل.

إلى من يدعمني ويساندني؛ شركة النفط بساحل حضرموت.

إلى هذا الصرح العلمي البهيج؛ جامعتي (جامعة الريان).

إليهم جميعًا أهدي هذا العمل.

الباحث

الشكر والتقدير

إنه لخلق جميل أن يشكر الإنسان من مدَّ له يد العون والمساعدة؛ انطلاقًا من قولة تعالى: ﴿وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيْدَنَّكُمْ﴾.

بادِئَ ذي بَدءٍ، أشكر المولى سبحانه وتعالى، الذي مَنَّ عليَّ بإتمام هذا العمل المتواضع، وسهل لنا الاستمرار والإتمام في مرحلة الماجستير والبحث العلمي.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ سالم محمد بافقير، أمد الله في عمرة وزاده علمًا وَرُقِيًّا؛ لتفضله وقبوله الإشراف على بحثي ومتابعته منذ الخطوات الأولى، ولمجهوده الكبير وملاحظاته التي لها دور بعد الله عز وجل في ظهور الرسالة بشكلها الحالي، طوال فترة الإعداد؛ مما ساعدني على إخراج العمل بهذه الصورة، أسال الله أن يجزيه عني كل خير.

وأتقدم بوافر الشكر والتقدير لإدارة شركة النفط اليمنية ساحل حضرموت وطاقمِها، ممثَّلةً في الأستاذ/عبدالرحمن عيظة بلفاس، الذي يبذل الغالي والنفيس للاستثمار في العنصر البشري.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة صلة؛ على دعمهم المالي الذي قدموه لي، ومتابعتهم لتقديم هذا العمل المتواضع.

وختامًا شكرًا من أعماق قلبي لجامعتي جامعة الريان وأعضاء هيئة التدريس فيها، الذين أضاءوا لنا الطريق، وإلى زملائي الأعزاء، وكل من له فضل في إتمام هذه المرحلة، فشكرًا جزيلًا لكم.

الباحث

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية في شركة النفط اليمنية – حضرموت الساحل، وكذا التعرف إلى مستوى تطبيق التحول الرقمي بأبعاده: (التخطيط الاستراتيجي، وإعداد القادة، والبنية المؤسسية، واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) في الشركة ذاتِها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانةِ أداةً لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي شركة النفط اليمنية – حضرموت الساحل، وقد وزع الباحث (60) استبانة، استعاد منها (49) استبانة الصالح والقابل للتحليل منها (46) استبانة، بما نسبته (76.7%). وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها: أن التحول الرقمي يسهم في تحسين أداء المراجع الداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة، وأن استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة يتطلب توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة، وأن التحول الرقمي يساعد على الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءات. وأوصت الدراسة بعددٍ من التوصيات، من أبرزها: ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية بشركة النفط اليمنية من خلال تخصيص الإمكانات المادية اللازمة لتجهيز الشركة بأجهزة الحاسب الآلي الحديثة والمتطورة، وشبكات الإنترنت، وتأهيل الفريق الذي يعمل على هذه الأجهزة التكنولوجية؛ لكي تؤدي الغرض الذي جلبت من أجلِه، وكذا ضرورة تنويع التطبيقات الإلكترونية في الشركة، وتعريف الموظفين بها بما يساعد على تحقيق جودة المراجعة والتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المراجعة الداخلية، جودة التقارير المالية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
المستخلص	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ك
قائمة الاختصارات	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	**1**
أولًا: مقدمة الدراسة	2
ثانيًا: مشكلة الدراسة	4
ثالثًا: أهمية الدراسة	5
رابعًا: أهداف الدراسة	6
خامسًا: فرضيات الدراسة	7
سادسًا: أنموذج الدراسة الافتراضي (المعرفي)	8
سابعًا: الدراسات السابقة	8
1. الدراسات التي تناولت تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية	8
2. الدراسات التي جمعت بين متغيري المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية	13
ثامنًا: ما يميز هذا الدراسة عن الدراسات السابقة	16
تاسعًا: دوافع اختيار الموضوع	16
عاشرًا: مجتمع وعينة الدراسة	17
حادِيَ عَشَرَ: مصادر جمع المعلومات	17
ثانِيَ عَشَرَ: تقسيمات البحث	17
الفصل الثاني: التحول الرقمي وأبعاده	**19**
المبحث الأول: مفهوم التحول الرقمي وأهدافه ومراحله	20
مقدمة	20
أولًا: مفهوم التحول الرقمي	21

الموضوع	الصفحة
ثانيًا: أهمية التحول الرقمي	22
ثالثًا: أهداف التحول الرقمي	22
رابعًا: المراحل الأساسية للتحول الرقمي	23
خامسًا: مزايا وعيوب استخدام التحول الرقمي	25
سادسًا: مخاطر التحول الرقمي	28
سابعًا: مستويات التحول الرقمي	30
المبحث الثاني: أبعاد التحول الرقمي ومتطلباته واستراتيجياته ومستوياته	31
أولًا: أبعاد متطلبات التحول الرقمي	31
السمات الرقمية في إعداد القادة	32
المهارات الرقمية في إعداد القادة	34
الكفاءات الرقمية في إعداد القادة	34
ثانيًا: متطلبات التحول الرقمي	36
متطلبات نجاح التحول الرقمي	37
ثالثًا: استراتيجيات التحول الرقمي	38
رابعًا: آثار التحول الرقمي	39
خامساً: تجارب سابقة لشركات قامت بالتحول الرقمي	41
بنك مصر والتحول الرقمي	41
استراتيجية بنك مصر نحو التحول الرقمي	43
الفصل الثالث: تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية	**44**
المبحث الأول: مفهوم المراجعة الداخلية ووظائفها	45
أولًا: مفهوم المراجعة الداخلية	45
ثانيًا: أهمية المراجعة الداخلية	46
ثالثًا: أهداف المراجعة الداخلية	47
رابعًا: معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IA)	48
خامسًا: وظيفة المراجعة الداخلية	50
سادسًا: محددات وظيفة المراجعة الداخلية	51
المبحث الثاني : التحول الرقمي وتأثيره في جودة المراجعة الداخلية	53
أولًا: تمهيد انعكاس تطبيق تقنيات التحول الرقمي على تطوير أنشطة المراجعة الداخلية	53
ثانيًا: مزايا تطبيق تقنيات التحول الرقمي في المراجعة الداخلية	56

الموضوع	الصفحة
ثالثًا: التحديات التي تواجه المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي	57
رابعًا: عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية	59
الفصل الرابع: تأثير التحول الرقمي في جودة التقارير المالية	**62**
المبحث الأول: مفهوم التقارير المالية وأهدافها وأنواعها	63
أولًا: مفهوم التقارير المالية	63
ثانيًا: أهداف التقارير المالية	63
ثالثًا: أنواع التقارير المالية	65
رابعًا: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة	65
خامسًا: الأطراف التي تؤثر وتتتأثير بوظيفة إعداد التقارير المالية	66
سادسًا: العوامل التي تقلل من التلاعب بالتقارير المالية	68
سابعًا: المعوقات التي تعترض إعداد تقارير مالية	68
المبحث الثاني: مفهوم جودة التقارير المالية وأبعادها وتأثير التحول الرقمي عليها	70
أولًا: مفهوم جودة التقارير المالية	70
ثانيًا: شروط تحقق جودة التقارير المالية	71
ثالثًا: معايير جودة التقارير المالية	72
رابعاً: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية	73
خامساً: دور جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار	74
سادساً: تأثير التحول الرقمي في جودة التقارير المالية	75
الفصل الخامس: دراسة حالة	**78**
المبحث الأول: دراسة ميدانية شركة النفط اليمنية – ساحل حضرموت	79
أولًا: التعريف بالشركة	79
1. إنجازات الفرع	81
2. الهيكل التنظيمي للشركة	82
3. تطورات إدارة شركة النفط	82
ثانيًا: منهج الدراسة الميدانية	87
ثالثًا: أداة الدراسة	87
رابعًا: مجتمع الدراسة وعينتها	88
خامسًا: صدق الاستبانة	88
سادسًا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (اختبار كولمنجروف – سمرنوف)	94

الموضوع	الصفحة
سابعًا: مقياس الدراسة	95
ثامنًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة	96
المبحث الثاني: عرض بيانات الدراسة وتحليلها	98
أولًا: عرض البيانات الأولية لعينة الدراسة وتحليلها	98
ثانيًا: عرض البيانات الأساسية للدراسة وتحليلها	103
المحور الأول: آليات التحول الرقمي	103
المحور الثاني: تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية	107
المحور الثالث: تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية	110
التحليل الوصفي على مستوى محاور الدراسة	113
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	115
تأثير تطبيق أبعاد آليات التحول الرقمي في تطبيق جودة المراجعة الداخلية	116
اختبار معنوية النموذج	117
النتائج والتوصيات	127
أولًا: النتائج	127
ثانيًا: التوصيات	130
المصادر والمراجع	131
الملاحق	139
Abstract	145

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	متطلبات وعوامل تحقيق التحول الرقمي	38
(5-1)	الاستبانات الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليل	88
(5-2)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التحول الرقمي بالمجموع الكلي	89
(5-3)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية بالمجموع الكلي	90
(5-4)	معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية بالمجموع الكلي	92
(5-5)	نتائج اختبار ألفا كورنباخ لقياس ثبات الأداة لأبعاد ومحاور الدراسة	93
(5-6)	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الأداة لأبعاد ومحاور الدراسة	94
(5-7)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدارسة	95
(5-8)	مقياس درجة الموافقة	95
(5-9)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا للنوع الاجتماعي	98
(5-10)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا للعمر	99
(5-11)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقا للمؤهل العلمي	100
(5-12)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا للخبرة	101
(5-13)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا للمسمى الوظيفي	102
(5-14)	التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية بساحل حضرموت	104
(5-15)	التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور المراجعة الداخلية	107
(5-16)	التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور علاقة التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية	110
(5-17)	التحليل الإحصائي الوصفي على مستوى محاور الدراسة	113
(5-18)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة	115
(5-19)	مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الأولى	116
(5-20)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	118
(5-21)	مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الثانية	119
(5-22)	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة	120
(5-23)	مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الثالثة	121
(5-24)	تقدير معاملات المسار للتأثيرات المباشرة	124

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(5-25)	تقدير معاملات المسار للتأثيرات غير المباشرة	124
(5-26)	مؤشرات جودة مطابقة النموذج	125

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأنموذج المفهومي للدراسة	8
(1-2)	المراحل الأساسية للتحول الرقمي	25
(2-2)	المكونات الأساسية للتحول الرقمي	26
(3-2)	المخاطر الرقمية	30
(1-4)	الأطراف التي تؤثر وتتأثير بوظيفة إعداد التقارير المالية	66
(1-5)	الهيكل التنظيمي للشركة	82
(2-5)	توزيع العينة بحسبِ النوع الاجتماعي	98
(3-5)	توزيع العينة بحسبِ العمر	99
(4-5)	توزيع العينة بحسبِ المؤهل العلمي	100
(5-5)	توزيع العينة بحسبِ الخبرة	101
(6-5)	توزيع العينة بحسبِ المستوى الوظيفي	102
(7-5)	تقدير مستوى تطبيق محاور الدراسة	113
(8-5)	نموذج تحليل مسار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في ظل تأثير أليات التحول الرقمي	123

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(أ)	جدول الصدق لعبارات محور التحول الرقمي قبل حذف الفقرتين رقم 6، 11	139
(ب)	استمارة الاستبيان	140

قائمة الاختصارات

No.	Abbreviation	Original Words
1	**AISPA**	American Institute of Certified Public Accountants
2	**AI**	Artificial Intelligence
3	**CAAT**	Computer Aided Audit Techniques
4	**DSOC**	Digital Security Operation Center
5	**ICAEW**	Institute of Chartered Accountants in England and Wales
6	**IIA**	Institute of Internal Auditors
7	**IASB**	International Accounting Standard Board
8	**IFRS**	International Financial Reporting Standards
9	**POS**	Point of sale
10	**PCI DSS**	Payment Card Industry- Data Security Standard
11	**ATM**	Automated Teller Machine
12	**FASB**	FINANCIAL ACCOUNTING BOARD

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولًا: مقدمة الدراسة

إن الناظر اليوم إلى العالم يلحظ التطور المتسارع والمستمر في جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي انعكس بدورهِ إيجابًا على توجه منظمات الأعمال نحو التحول لاستخدامها والاستفادة منها، بما يحقق رغبات هذه المنظمات ومتطلباتها وأهدافها، وقد أدى هذا التطور التكنولوجي السريع إلى إحداث تغيرات، تتمثل في التحول من النظم التقليدية إلى التحول الرقمي للنظام المحاسبي. وهذا تأثير بدورهِ في المحاسبة بشكل عام؛ لأنها تتواكب مع التطور التكنولوجي وتتلاءم مع متطلباته، ومع التطور السريع الذي يشهده العالم في الجانب التكنولوجي، كان لابد لمنظمات الأعمال أن تستغل هذه التطورات، وتوظفها بشكل يسهم في الرقي بمهنة المحاسبة، ومواكبة التطورات المتسارعة وتوظيفها لما هو فائدة للمنظمات، ويعد التحول الرقمي للبيانات من أهم الأنظمة المستحدثة في بيئة الأعمال المعاصرة، التي تسعى إلى البقاء، وتحقيق مزايا تنافسية في الاقتصاد الرقمي الجديد؛ إذ يساعد هذا النظام في الزيادة من سرعة الدورة المحاسبية وسرعة وصول المعلومة، وسرعة الحصول عليها بصورة دقيقة ومكتملة لجميع المستخدمين. ويعد التقرير المالي بمنزلة أداة لعملية اتصال تتضمن طرفين، إذ يقوم مُعِدُّو ومُصَدِّرُو التقارير المالية بتوفيرها إلى مستخدميها الذين يعتمدون على محتواها المعلوماتي في اتخاذ القرارات الاقتصادية (Tasios and Bekiaris, 2012).

ووفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB)، يعد الالتزام بالخصائص النوعية لمعلومات التقرير المالي مطلبًا أساسيًا لتحقيق جودة التقارير المالية (Tasios & Bekiaris, 2012). وعلى الرغم من تعدد مفاهيم ومقاييس جودة التقرير المالي فإنه لا خلاف على أهميتها من وجهة نظر مستخدمي معلومات التقرير المالي بصفة عامة، سواءٌ أكانوا مستثمرين حاليين، أم محتملين، أو مقرضين؛ لاستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة. وهناك اتجاه حديث نحو زيادة حجم الإفصاحات في التقارير السنوية وتعقدها، الذي يرجع جزئيًا إلى زيادة تعقد العلاقات المالية التي تدخل فيها الشركات، أو عدم الرغبة، أو القدرة، في استبعاد معلومات بسبب عدم أهميتها أو لاتساع دائرة أصحاب المصالح المختلفين (ICAEW, Institute of Chartered Accountants in England and Wales (2009.

وتعد المراجعة الداخلية (Internal Auditing) إحدى آليات حوكمة الشركات (Corporate Governance)، التي تعمل على الحد من التلاعب بالمعالجات المحاسبية، التي ينتج عنها قوائم مالية مضللة؛ وذلك لأنَّ المراجعة الداخلية تمثل نشاطًا تقييميًا مستمرًا خلال السنة المالية، وبخاصةٍ إذا التزمت بالمعايير المهنية التي

تصدرها الهيئات المهنية للمراجعة الداخلية، التي من شأنها زيادة جودة تلك المراجعة، حيث تمكِّن المراجعة الداخلية من اكتشاف الغش في القوائم المالية (شابون، 2016، ص.4).

وتعد المراجعة الداخلية من أهم الآليات الرقابية، التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الإدارة الحقيقية للأرباح، حيث أكد نطاق عمل المراجعة الداخلية والمحدد في المعايير المهنية للمراجعة الداخلية، التي أصدرها معهد Institute of Internal Auditors (IIA) على ضرورة قيام المراجعة الداخلية بمتابعة عمليات المنشأة؛ للتأكد من جدوى إسهامها في تحقيق أهداف المنشأة، ولأن عملية التلاعب بالتقارير المالية لا تخرج عن كونه اتخاذ قرار إداري بصورة انتهازية للتأثير في رقم الأرباح، الذي سيتم الإقرار به في القوائم المالية؛ فيجب على المراجعة الداخلية التحقق من جدوى هذه القرارات، والتأكد من اتساقه مع أهداف الشركة (علي وآخرون، 2020، ص. 3).

لكن ظهر عدد من صُوَر القصور في وظيفة المراجعة الداخلية؛ نتيجة لعدم المعقولية التي تنشأ من الفرق بين ما يتوقعه المجتمع (المستفيدون من المراجعة) من القائمين بالمراجعة الداخلية إنجازه، وبين ما يستطيع مراقب الحسابات إنجازه بصورة معقولة، وتحدث نتيجة مغالاة مستخدمي القوائم المالية في توقعاتهم دون مراعاة للمحددات الكثيرة التي تحكم عمل المراجع، وكذلك نقص الأداء الناتج عن ضعف أداء المراجعين عن المستوى المطلوب، وكذلك ظهور عدم الاستقلالية للمراجع الداخلي نتيجة حرف السلوك العقلي للمراجعين عن الاستقلال المتوقع منهم طبقًا لقواعد السلوك المهني، ومن ثَمَّ تمنعه من إبداء وجهة نظر غير متحيزة خلال أداء واجباتهم الوظيفية (كمال، 2013م،ص.24). وهذا أدى إلى البحث من جانب المهتمين لإيجاد حلول لتجنب كل هذه السلبيات والمخاطر التي نجمت عن وظيفة المراجعة الداخلية، ومنها دراسة، أشارت إلى أنْ يتم إسناد المراجعة الداخلية بشكل مشترك بين المراجع الداخلي وبين المراجع الخارجي، بحيث يكون لكل منهم دور محدَّد في القيام بالمراجعة الداخلية (أبو العلا، 2017م،ص.53). غير أنَّ معظم الدراسات أشارت إلى أنَّ الأداء الخارجي للمراجعة الداخلية يعاني من بعض الانتقادات، أهمُّها التأثير السلبي في حياد المراجع الداخلي، وكذلك على حياد المراجع الخارجي لجمعه بين وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة المراجعة الخارجية في وقت واحد. ويظل البحث العلمي يبحث عن أفضل الحلول إلى أنْ يأتي دور التكنولوجيا الحديثة لتقدِّم أفضل الحلول الممكنة من خلال التكنولوجيا الافتراضية، متمثلة في التحول الرقمي بجميع أنواعه، كأحد الآليات التي تعمل على حوكمة وظائفها والعاملين بها، ويتم استخدامها من خلال المراجعين المميزين والمحترفين؛ وذلك لمواءمة احتياجات الشركات والمؤسسات، وكذلك موظفيهم وعملائهم بشكل أفضل، مع الحفاظ على عمل الشركات والحكومات والأسواق الاقتصادية مع تداعيات الضوابط للعمليات الداخلة، والسلوك الشخصي والمهني والقرارات المتخذة في حالة عدم اليقين والمعلومات الكاملة. وحيثُ إنَّ الرقمنة تعني استخدام التقنيات الرقمية لتغيير نموذج الأعمال وتوفير فرص

جديدة لتحقيق الدخل والقيمة الاقتصادية المضافة، نظرًا لأن مهنة المراجعة حاليًّا في تحول نموذجي نحو تنظيم رقمي أكثر؛ لأن التغييرات في المهنة لا يمكن تجنبها، فالكفاءة والمصداقية في عمل المراجع تتعزز باستخدام المعلومات الرقمية، التي تعمل على تخفيض التكلفة وجودة وظيفة المراجعة، والتحكم في سلوك المراجعين القائمين بوظيفة المراجعة الداخلية، من خلال كون كل البيانات موجودة بشكل مرئي لجميع المستخدمين، وتحد من مخاطر المراجعة الداخلية، وتعمل على زيادة المعلومات لكل المستخدمين (محمود، 2020م،ص.84).

ثانيًا: مشكلة الدراسة

نظرًا لأهمية معلومات التقرير المالي للمستثمرين بصفة خاصة وأصحاب المصالح بصفة عامة؛ زاد اهتمام الشركات بدعم المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير، واهتمام المنظمين وواضعي المعايير بوضع ضوابط لزيادة مستوى الشفافية وتوصيل المحتوى المعلوماتي بما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة، كلما زاد اهتمام الباحثين بدراسة جودة التقارير المالية والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادتها وتحسينها. وتعد جودة المراجعة الداخلية من العوامل التي اهتم بها الباحثون، والتي يمكن أن تؤثر في جودة التقارير المالية إيجابًا؛ مما يسهم في تحقيق هذه التقارير لهدفها الأساسي، وهو توفير معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

واستنادًا إلى محددات تدني جودة وظيفة المراجعة الداخلية وعواملها بكافة الشركات؛ وذلك لعدم تأدية وظيفة المراجعة بالشكل المطلوب، والتطورات المتلاحقة والأحداث الجارية بشكل سريع، وكذلك لعدم اتساع نطاق عملها لتتواكب مع التطورات الحديثة، وعدم اتباعها أسلوبًا منهجيًّا منظَّمًا لتقييم فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتحسينهما، ووجود قصور في فعالية لمراجع الداخلي والقائمين بعملية المراجعة الداخلية وكفاءتهم، ومن ثَمَّ وجود قصور في المحددات المرتبطة بفريق المراجعة الداخلية. وكذلك في محددات مرتبطة ببيئة العمل، وعدم مواكبة النظام الحالي للمراجعة الداخلية في الشركات والمؤسسات بنظام الرقمنة الحديثة، الذي يعمل على إضافة قيمة للوظائف الحديثة في المراجعة بشكل عام، والمراجعة الداخلية بشكل خاص. وتوافقًا مع أهمية التحول الرقمي ومزاياه نحو التطبيقات الحديثة من حيث تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية بموقعها الرسمي للشركة على الإنترنت، التي تتميز بالدقة والسرعة في الإنجاز وفي الأداء بين الدوائر المختلفة الرسمية بالشركة، وتعزيز الاتصال الدائم بين فروع الشركات ببعضها بكفاءة وفعالية، وإمكانية حوكمة جودة وظيفة المراجعة الداخلية من خلال حوكمة المحددات المرتبطة بفريق العمل، وكذلك حوكمة المحددات المرتبطة ببيئة العمل للمراجعة الداخلية من خلال التحول الرقمي لوظيفة المراجعة الداخلية (عابدين، 2022، ص. 527).

وبناءً عليه، ولما تمر به شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت من منعطف نحو التطور التكنولوجي بما يساهم في النقلة النوعية الذي سيمثله التحول الالكتروني وعلية فتتمثل مشكلة البحث في دراسة تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية وتحليله واختباره، وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية، ولذا تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلاتُ الفرعيةُ الآتية:

1. **هل تؤثر آليات التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت؟**
2. **هل تؤثر آليات التحول الرقمي في جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت؟**
3. **هل تؤثر جودة المراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية في ظل التحول الرقمي شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت؟**

ثالثًا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الرسالة من أهمية التساؤلات الذي تطرحها مشكلة الدراسة حول تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية، وتتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية موضوع التحول الرقمي في كونه موضوعًا حديثًا ومهمًّا في الساحة الدولية والمحلية على حدٍّ سواء، وتكمن أهمية الدراسة الحالية في تناولها لمحورين أساسيين بالمؤسسات، هما موضع اهتمام الشركات دوليًّا ومحليًّا في الوقت الحالي، أحدهما المراجعة الداخلية وتطورها في ظل التحول الرقمي، والآخر جودة التقارير المالية وأهميته على مستوى الشركة؛ إذ تسعى الدراسة الحالية إلى تحديد مدى تطور المراجعة الداخلية وتغيرها في ظل تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي في الشركات الحكومية عامة، وفي شركة النفط اليمنية خاصة، كما تحاول تحديد مدى أهمية تطبيق أدوات التحول الرقمي في دعم جودة التقارير المالية وتعزيزها في شركة النفط اليمنية.

2. **الأهمية العملية:**

2.1. تسليط الضوء على تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.

2.2. تظهر أهمية الدراسة من خلال النتائج التي يمكن أن تقدمها هذه الدراسة بعد تحليلها للتعرف إلى تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.

2.3. تناولت الدراسة قطاعًا مهمًّا وحيويًّا، وهو شركة النفط اليمنية، التي تمثل قطاعًا يهتم بخدمة المجتمع، وهو من أهم الموارد التي تملكها الجمهورية اليمنية.

2.4. تقديم مؤشرات ومقاييس عمل يسترشد بها الباحثون والمهتمون في دراسة تأثير التحول الرقمي للمنظمات والشركات العاملة في القطاعات الأخرى، وبخاصةٍ أن بيئة العمل الخارجية وتغيراتها وتداعياتها الحالية أفرزت عوامل تأثير متقاربة وموحدة في كل القطاعات العاملة.

رابعًا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف إلى مستوى تطبيق التحول الرقمي بأبعاده: (التخطيط الاستراتيجي، وإعداد القادة، والبنية المؤسسية، واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) في شركة النفط اليمنية.
2. التعرف إلى مستوى جودة المراجعة الداخلية بأبعادها: (التأهيل العلمي والعملي، وجودة تنفيذ المهام، والاستقلالية والوضع التنظيمي، والكفاءة والقدرة المهنية، والموضوعية) في شركة النفط اليمنية.
3. التعرف إلى مستوى جودة التقارير المالية بأبعادها: (الملاءمة، والتمثيل الصادق) في شركة النفط اليمنية.
4. التعرف إلى تأثير التحول الرقمي بأبعاده: (التخطيط الاستراتيجي، وإعداد القادة، والبنية المؤسسية، واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) في جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية.
5. التعرف إلى تأثير التحول الرقمي بأبعاده: (التخطيط الاستراتيجي، وإعداد القادة، والبنية المؤسسية، واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) في جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.
6. التعرف إلى تأثير جودة المراجعة الداخلية بأبعادها: (التأهيل العلمي والعملي، وجودة تنفيذ المهام، والاستقلالية والوضع التنظيمي، والكفاءة والقدرة المهنية، والموضوعية) في جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.

7. التعرف إلى تأثير التحول الرقمي بأبعاده: (التخطيط الاستراتيجي، وإعداد القادة، والبنية المؤسسية، واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) في جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.

خامسًا: فرضيات الدراسة

تعد الفرضية تفسيرًا مؤقتًا وإجابة محتملة للأسئلة التي يضعها الباحث في مشكلة بحثه، ومن أجلِ تحقيق أهداف الدراسة واختبار الأنموذج الافتراضي؛ قام الباحث بصياغة عددٍ من الفرضيات الرئيسة، على النحو الآتي:

الفرضية الأولى:

"لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ بين آليات التحول الرقمي وجودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت".

الفرضية الثانية:

"لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ بين آليات التحول الرقمي وجودة التقارير المالية في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت".

الفرضية الثالثة:

"لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ بين جودة المراجعة الداخلية وانعكاسها على جودة التقارير المالية في ظل التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت".

سادسًا: أنموذج الدراسة الافتراضي (المعرفي)

شكل رقم (1-1): الأنموذج المفهومي للدراسة

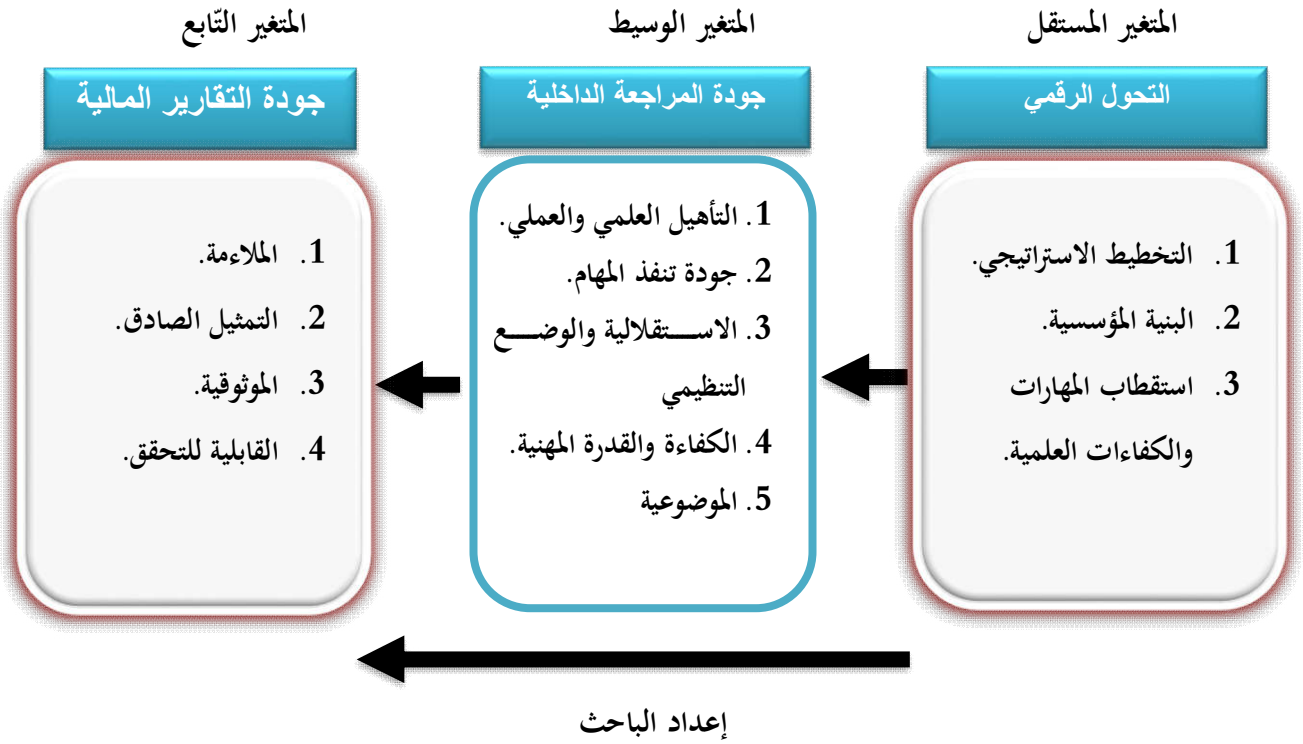

إعداد الباحث

سابعًا: الدراسات السابقة

1. الدراسات التي تناولت تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية:

- **دراسة (عباس، 2023م)، بعنوان: "تأثير التحول الرقمي في تفعيل دور المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة ميدانية":**

تمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة تأثير التحول الرقمي في تفعيل دور المراجعة الداخلية، وانعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر 2030، وتناول هذا البحث تقنيات التحول الرقمي في الشركات الصناعية من خلال التعرف إلى ماهية التحول الرقمي والجوانب الإيجابية الناتجة عن تطبيق تقنيات التحول الرقمي في الشركات الصناعية. فضلًا عن دراسة انعكاس تطبيق تقنيات التحول الرقمي على تطوير أنشطة المراجعة الداخلية، والمزايا المحققة لتطبيق هذه التقنيات، والتعرف إلى الآليات المقترحة للتغلب عليها، بالإضافة إلى رصد التنمية المستدامة وتقييمها في ظل تطبيق تقنيات التحول الرقمي في الشركات الصناعية. وفي سبيل تحقيق ذلك؛ أجريت الدراسة الميدانية على (150) من المراجعين الداخليين في الشركات التي شاركت في مبادرة تحديث

الصناعة، المتمثلة في شركات صناعة الأدوية، وشركات صناعة الإسمنت، وصناعة الحديد والصلب، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية:

- وجود تأثير لتطبيق تقنيات التحول الرقمي في الشركات الصناعية على تطور أنشطة المراجعة الداخلية بهذه الشركات.
- أثبتت النتائج وجود دور لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في تحسين العمليات التشغيلية المختلفة، وربط الإنتاج برغبات العملاء، الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة.

- **دراسة (المرجي، والرشيدي، 2023م)، بعنوان: "تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية":**

هدفت الدراسة إلى معرفة التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، واعتمد الباحثان على كلٍّ من: المنهج الاستنباطي: لتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث. والمنهج الاستقرائي: حيث اتبع الباحثان طريقة المسح لجمع بيانات أولية باستخدام استبيان منظم، تضمَّن أسئلة وُجِّهَت لمراجعين داخليين ومحاسبين وأساتذة جامعات؛ لجمع معلومات عن تأثير التحوُّل الرقمي في جودة المراجعة الداخلية. ويعد الاستبيان قليلَ التكلفة واقتصاديًّا، ويمكن من خلاله الحصول على أكبر قدر من المعلومات، ويتم الحفاظ على خصوصية المجيب، ويمكن الوصول إلى أكبر قدر من المجيبين، ويتم توفير بيانات كمية للباحثَينِ سهَّل عليهما تحليلها، ونظرًا لحفاظه على السرِّية؛ فمن شأن الإجابات أن تكون أكثر صراحة ودقة، وهو غير محدد بقيود زمنية. واستخدمت في الدراسة العينة الطبقية؛ إذ تم تقسيم المجتمع المبحوث إلى طبقات، على أساس مواصفات وخصائص مهمة للدراسة، وتم اختيار مجتمع البحث عشوائيًا من مراجعين داخليين ومحاسبين وأساتذة جامعات. وقد تم توزيع ما مجموعه (112) نسخة من الاستبيان، مع إجابة (79) بشكل صحيح واسترجاعها بالكامل. وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، واستخدمت لقياس تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية عند مستوى ثقة 95%، وأظهرت نتائج الدراسة والتحليل الإحصائي:

- أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي في جودة المراجعة الداخلية؛ فوجود قواعد وضوابط منظمة لآليات التحول الرقمي يعمل على توفير نظم وثقافة تكنولوجية ومالية أثناء تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية.
- يعمل التحول الرقمي على توافر الكوادر الفنية والكفاءات العالية للإشراف أثناء أداء وظيفة المراجعة الداخلية.

- **دراسة (صدقي، 2022م)، بعنوان: "التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاساتها على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة":**

استهدف هذا البحث دراسة التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاسها على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة، وسعيًا وراء تحقيق هدف البحث واختبار فروضه؛ قام الباحث بتصميم دراسة نظرية وأخرى ميدانية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تجميع البيانات عن طريق قائمة استقصاء، تم توزيعها على مجتمع الدراسة، المكوَّن من المراجعين الداخليين، ومراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

ومن أجلِ اختبار فروض البحث؛ قام الباحث بتصميم دراسة ميدانية تناولها في المبحث الرابع الأخير، إذ تناول الباحث في هذا الفصل فروض الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وطرائق قياس متغيرات الدراسة، كما تناول في المبحث أيضًا عينة الدراسة التي تكونت من (140) فردًا، وشملت الأساليب الإحصائية التي استعان بها الباحث لإجراء التحليل الإحصائي: أدوات الإحصاء الوصفي، مثل: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأيضًا معامل الارتباط الخطي لسبيرمان لاختبار فروض البحث. وأوضحت نتائج الدراسة النظرية:

- أن المهارات الرقمية للمراجع الداخلي تجعله قادرًا على دعم مبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة، من خلال ما يقوم به من أعمال رقابة ومهام مراجعة، تنتج عنها معلومات تتاح في الوقت المناسب وبالشكل الملائم لأصحاب المصالح المختلفة.

- **دراسة (عابدين، 2022م)، بعنوان: "تأثير حوكمة التحول الرقمي في جودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة ميدانية":**

تمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة تأثير حوكمة التحول الرقمي في جودة وظيفة المراجعة الداخلية. وقام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية للوقوف على مدى وجود تأثير لتطبيق التحول الرقمي في جودة عملية المراجعة، وأيضًا لقياس العلاقات الارتباطية وقياس علاقات التأثير إحصائيًا؛ بهدف قياس تأثير تطبيق حوكمة التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية بالشركات المصرية، وتم جمع البيانات من موظفي الشركات بمستوياتهم الوظيفية المختلفة، سواءٌ أكانوا في الإدارة العليا أم الوسطى أو حتى الإدارة التشغيلية، وتشتمل عينة الدراسة على عدد الاستمارات السليمة بلغت (245) استمارة. وأظهرت نتائج الدراسة:

- إمكانية قبول الفرض الأول بوجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير بين حوكمة التحول الرقمي وتحسين بيئة المراجعة الداخلية.

- كما تبين إمكانية قبول الفرض الثاني بوجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير بين حوكمة التحول الرقمي وتحسين قدرات فريق المراجعة الداخلية.
- أيضًا تبين إمكانية رفض الفرض الثالث بوجود فروق جوهرية بين فئات العينة حول تأثير حوكمة التحول الرقمي وتحسين جودة المراجعة الداخلية.
- أما بالنسبة للفرض الرئيس فقد تبين إمكانية قبول الفرض لوجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين حوكمة التحول الرقمي وتحسين جودة المراجعة.

- **دراسة (الحداد، 2020م)، بعنوان: "تأثير تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي: دراسة ميدانية في منظمات المصرية":**

هدفت الدراسة إلى استكشاف تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي في المؤسسات المصرفية، وتحديد تأثير ذلك التطبيق في محورين أساسين: الأول نشاط المراجعة الداخلية، والثاني الشمول المالي داخل منظمات التجارية المصرية وانعكاسه على تحقيق التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر 2030. وقد سعت الدراسة لتحقيق هذا الهدف من خلال صياغة فرضين رئيسين، ينص الفرض الأول على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات التحول الرقمي بمنظمات على نشاط المراجعة الداخلية"، وينص الفرض الثاني على أنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات التحول الرقمي بمنظمات على تحقيق الشمول المالي". واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل الدراسات والآراء السابقة، إلى جانب إعداد الدراسة الميدانية لتجميع البيانات، وذلك عن طريق التحليل الإحصائي لبيانات (150) قائمة استقصاء تم الحصول عليها من عينة الدراسة المتمثلة في أربع فئات، هي: مديرو المراجعة الداخلية، والمراجعون الداخليون، وموظفو تكنولوجيا المعلومات بمنظمات التجارية الحكومية المصرية، والأكاديميون بالجامعات المصرية؛ وذلك لاختبار فروض الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود تأثير قوي لتطبيق آليات التحول الرقمي في المنظمات في تطور إجراءات المراجعة الداخلية بها.
- أثبتت النتائج وجود دور لتطبيق التكنولوجيا الرقمية في أداء المعاملات المنظمية واستخدام التقنيات الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية في تحقيق الشمول المالي بمنظمات المصرية، الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية المستدامة.

- **دراسة (شحاته، 2020م)، بعنوان "قياس تأثير تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لآليات التحول الرقمي على تعزيز المساءلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية".**

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة المراجعة الداخلية وأهميتها لآليات التحول الرقمي، والتعرف إلى أهم المجالات الواجب فحصها، التي لابد أن تنال التركيز عليها من قبل إدارة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والإدارات المعنية؛ وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية استراتيجيات التحول الرقمي، وأجريت الدراسة على أربع فئات، ضمَّتْ: مسؤولي الإدارة العليا، وإدارة المراجعة الداخلية، والأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة، وكذلك العاملون بإدارة تكنولوجيا المعلومات IT بالمؤسسات الحكومية المصرية، وعددهم (168) مفردة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

- يجب تضمين الإجراءات والسياسات لفحص استراتيجية التحول الرقمي ضمن خطة المراجعة الداخلية الشاملة القائمة على المخاطر، كما يتم تطوير خطة المراجعة الداخلية بإضافة مجموعة من الأفكار والخبرات لتقييم المخاطر التي ترتبط بتنفيذ هذه التقنيات من خلال المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية.
- ومن ناحية أخرى توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، ومجالات الفحص للأنشطة التي تحقق كفاءة استراتيجيات تنفيذ التحول الرقمي وفعاليتها وبين مهام وظيفة المراجعة الداخلية في ظل تطبيق آليات التحول الرقمي.

- **دراسة (القنبري، 2020)، بعنوان: "تأثير التقنيات الحديثة للثورة الصناعية الرابعة على المحاسبة والمراجعة (مراجعة نظرية للدراسات السابقة)".**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التقنيات الحديثة التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة، وآثارها في المحاسبة والمراجعة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي الوثائقي لمراجعة الوثائق المتوافرة من بحوث ومؤلفات وإصدارات، وتحليلها واستخلاص النتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة، ومن أهم تلك الاستنتاجات أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة تعمل على إحداث تغيرات في عددٍ من مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية ومبادئ تصميمها، وتحسين جودة التقارير المالية، والتقليل من إصدار الأحكام الشخصية، وإعداد التقديرات المحاسبية، وحدوث تغيرات جوهرية في تنظيم عملية المراجعة وتخطيطها، وتقييم المخاطر وإجراءات المراجعة التحليلية، وبروز مجالات جديدة، كالمراجعة بالاستثناء والمراجعة التلقائية، والتحليل المالي للبيانات الضخمة، وبناءً على ما أسفرت عنه الدارسة من نتائج فقد أوصت بضرورة أن تتكيف المحاسبة والمراجعة، وبالوتيرة نفسها مع التطورات التي تطرأ

على بيئة أعمال الشركات؛ نتيجة زيادة تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وأن تأخذ إدارة الشركة قضايا الأمن السيبراني في الحسبانِ عند التخطيط الاستراتيجي.

- **دراسة (Lois, et al.,2020)، بعنوان:**

Internal audits in the digital era: opportunities risks and challenges

المراجعة الداخلية في عصر الرقمنة: الفرص والمخاطر والتحديات:

سعت الدراسة إلى فحص المراجعة المستمرة الداخلية في العصر الرقمي من منظور المراجعين الداخليين، كما سعت إلى التعرف إلى العوامل التي تؤثر في المراجعة المستمرة الداخلية، وكذلك التقنيات التي يمكن استخدامها لتنفيذ المراجعة الداخلية. من خلال قائمة استقصاء، تم توزيعها على أقسام المراجعة الداخلية في الشركات الخاصة، وتكونت العينة من (105) من المراجعين الداخليين في أكبر المؤسسات في اليونان. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أنه لا غنى عن التقدم التكنولوجي لإعداد نظام مراجعة رقمية فعالة، وهناك ثلاثة أهداف رئيسة يجب أن تحققها المراجعة الداخلية، تتمثل في: حماية البيانات الشخصية، وتجنب الهجمات الإلكترونية، وتعليم مراجعين متخصصين.
- كما توصلت الدراسة إلى أنَّ عوامل التكلفة والوقت والتدريب تؤدي دورًا مهمًّا في تحسين المراجعة الداخلية المستمرة.

2. الدراسات التي جمعت بين متغيري المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية:

- **دراسة (جاب الله، 2022م)، بعنوان: "دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية" لنيل درجة الماجستير.**

استهدف البحث دراسة دور إدارة المراجعة الداخلية (كمتغير مستقل) في تحسين جودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، وقد تناول الباحث الخلفية النظرية لمتغيرات البحث، وقد قام الباحث في ضوء الهدف الرئيس للبحث وفروضه بتصميم قائمة استقصاء؛ بهدف جمع البيانات من ثلاث فئات مرتبطة باتخاذ القرارات المرتبطة بالشركات؛ نظرًا لما يتمتعون به من خبرات علمية وعملية في مجال البحث؛ وذلك بهدف استبيان آرائهم عن دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وتتمثل فئات الدراسة في: (فئة المراجعين الداخليين بالشركات المقيدة بالبورصة، وفئة المحلّلين الماليين بشركات السمسرة، وفئة العاملين بصناديق الاستثمار بمنظمات)، وكان

حجم العينة (250) قائمة، وجاءت القوائم الصالحة للتحليل بواقع (184) قائمة، بمعدل استجابة (73.6%)، وقد خلصت نتائج البحث إلى:

- أن إدارة المراجعة الداخلية لها تأثير إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية.

- **دراسة (صوافطة، وزيدان، 2021م)، بعنوان: "تأثير الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله":**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تأثير الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، حيث تم توزيع (50) استبانة، وتم استردادها بالكامل بنسبة استرداد 100%، حيث عُدَّت جميعُها صالحةً للتحليل، وتمت معالجه البيانات إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للرقابة الداخلية بأبعادها (المتابعة، والمعلومات والاتصال) في جودة التقارير المالية بأبعادها، وتم استبعاد بُعد البيئة الرقابية وتقييم المخاطر، كما جاءت تصورات الموظفين حول مستوى تطبيق الرقابة الداخلية في وزارة المالية بدرجة مرتفعة، وجاءت تصوراتهم أيضًا عن مدى توافر الخصائص اللازمة لتحقيق الجودة في التقارير المالية بدرجة مرتفعة.

- **دراسة (أبو لبن، 2020م)، بعنوان: "تأثير التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة":**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع التدقيق الداخلي، ومن ثم معرفة تأثيره في جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، بالإضافة لمعرفة مدى توافر الخصائص المهنية اللازمة في موظفي التدقيق، ومدى اهتمام الإدارة العليا، ومدى توافر الاستقلالية في قسم التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية، بالإضافة لدراسة العلاقة بين القوانين والتشريعات لعمليات التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع الدراسة والمنهج الاستقرائي لاستنباط النتائج. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

- أن تدريب العاملين في التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية يتم بشكل دوري، كما أنَّهم ذوو مؤهلات علمية مناسبة لطبيعة عملهم، وأن الإدارة العليا تقوم بإشراك الموظفين بأقسام التدقيق والرقابة الداخلية ووضع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة، كما أنَّ دائرة التدقيق لا تتمتع بالاستقلالية الكاملة، في حينِ أنه توجد قوانين وتشريعات تنظم عمليات التدقيق الداخلي.

- **دراسة (سعد، 2020م)، بعنوان: "تأثير الرقابة الداخلية وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية":**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى تأثير نظام الرقابة الداخلية وفق نظام COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمراقبة) في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية. وافترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق نظام COSO (بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمراقبة) وجودة التقارير المالية في المصارف السودانية. ومن خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى:

- أن هناك تأثيرا لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق نظام COSO (بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمراقبة) في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية.

- **دراسة (Gras & Gil et.al., 2012)، بعنوان:**

"Internal Audit and financial reporting in the Spanish banking industry":

المراجعة الداخلية وإعداد التقارير المالية في الصناعة المصرفية الإسبانية

هدفت الدراسة إلى إجراء اختبار للعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي في الشركة وجودة التقارير المالية. وأوضحت الدراسة أن كثيرًا من الجهات المحلية والدولية أكدت على أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على الاستبانة وسيلةً يتم من خلالها جمع المعلومات من مديري التدقيق الداخلي وتحليلها في المصارف الإسبانية، وتوصلت الدراسة إلى:

- أن المنظمات التي تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية هي بنوك يتميز فيها المدققون الداخليون والخارجيون بدرجة تعاون عالية فيما بينهم، من خلال إجراء عملية التدقيق السنوية.
- كما توصلت الدراسة إلى أنَّ اشتراك وظيفة التدقيق الداخلي في مراجعة القوائم المالية يقود إلى تحسين في الجودة لتلك التقارير.

- **دراسة (Tasios & Bekiaris, 2012)، بعنوان:**

"Auditor's Perceptions of financial Reporting Quality: The Case of Greece":

تصورات المدققين لجودة التقارير المالية: دراسة حالة اليونان.

هدفت الدراسة إلى فهم مدى إدراك مدققي الحسابات من جودة التقارير المالية في اليونان بناءً على خصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة بـ: الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية والقابلية للفهم، وفقًا لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويعد التمسك بالأهداف والخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية شرطًا أساسيًا للجودة في إعداد التقارير المالية، وتعد الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. كما هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة التقارير المحاسبية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانةٍ تم توزيعها إلكترونيًا، أُعِدَّت خصيصًا للإجابة عن أسئلة الدراسة. وشملت العينة مدققي الحسابات في الشركات اليونانية. وتشير النتائج الخاصة بهذه الدراسة إلى:

- أن المدقِّقين يرون أن الخصائص النوعية للمعلومات هي عناصر نوعية مهمة في التقارير المالية للحصول على تقارير أكثر دقة ومصداقية.
- كما توصلت الدراسة إلى أنه عند الأخذ في الحسبان جودة التقارير المالية للشركات في اليونان فإنَّ المدققين يدركون احتواءَها على جودة معتدلة؛ ويعود ذلك إلى إدارة الإيرادات، ودرجة حاكمية ضعيفة، وملكية العائلات، والانحراف في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ثامنًا: ما يميز هذا الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة لاحظ الباحث أهمية التحول من النظم التقليدية إلى التحول الرقمي للبيانات في الجانب المالي والاستخدام الجيد لتكنولوجيا المعلومات، وقد جاءت هذه الدراسة امتدادًا للدراسات السابقة التي تحدثت عن التحول الرقمي وتأثيره في المراجعة الداخلية، وما ينعكس على التقارير المالية.

تاسعًا: دوافع اختيار الموضوع:

1. **دوافع عامة:**

أ- توضيح مفهوم التحول الرقمي؛ إذ إنَّ مفهوم التحول الرقمي لا يزال مفهومًا جديدًا وغامضًا لدى الكثير.

ب- إبراز فوائد التحول الرقمي، فعدم معرفة الكثير بخدمات التحول الرقمي، يعوق بشكل كبير تخطي مشكلات محاسبية وتقنية كثيرة في منظمات الأعمال، التي يمكن تخطيها باستخدام خدمات التحول الرقمي.

ج- قلة المراجع التي تناولت ارتباط المراجعة الداخلية بالتحول الرقمي في ظل استخدام التكنولوجيا.

2. **دوافع ذاتية:**

تدفع الدراسة الباحث للمزيد من الدراسات في هذا الاتجاه، بحيث يكون الباحث مُسهِمًا بشكل فعَّال في مجال المراجعة الداخلية وحدِّها من الاحتيال في ظل التحوُّل الرقمي والتطور التكنولوجي المتسارع، ويكون بهذا مُسهِمًا في الرقيِّ بمهنة المراجعة ومواكبة التطور التكنولوجي، بما يخدم منظمات الأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي.

عاشرًا: مجتمع الدراسة وعيّنتها:

مجتمع الدراسة:

اقتصر هذ البحث على شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت.

عينة الدراسة:

تشمل عينة الدراسة المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الإدارة المالية.

حادِيَ عَشَرَ: مصادر جمع المعلومات

تم الاعتماد على نوعين من مصادر البيانات، هما:

1. **المصادر الثانوية:**

تمثلت في الكتب والبحوث والمجلات العلمية المتخصصة، العربية منها والإنجليزية، في المحاسبة الإبداعية، وتتأثير جودة المعلومات بأساليب المحاسبة الإبداعية، وتأثيرها في القوائم المالية في ظل التحول الرقمي.

2. المصادر الأولية:

وتتمثل في الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة استطلاعية؛ من أجلِ إجراء صحة المعلومات المالية التي لها تأثير في جودة المعلومات والقوائم المالية، وتم توزيع الاستبيان عشوائيًّا على عدد من الموظفين العاملين في المنظمة في إدارة الحسابات.

ثانِيَ عَشَرَ: تقسيمات البحث

تحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول، كالآتي:

الفصل الأول، ويتضمن:

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، وقد تضمن ملخصًا عامًّا عن المشكلة الأساسية للدراسة، وتمثلت في السؤال الرئيس: ما تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية بشركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت؟، ومن ثَمَّ تَمَّ التطرق للأهمية والأهداف والفرضيات والمتغيرات، وما الشيءُ الذي يميز هذه الدراسة عن غيرها، وما الدوافع الأساسية لاختيار الموضوع، وكذا المجتمع والعينة التي اقتصرت علها هذه الدارسة.

الفصل الثاني، ويتضمن:

التحول الرقمي وأبعاده، ومفهوم التحول الرقمي وأهدافه ومراحله، والمزايا المترتبة عند التحول من النظم التقليدية إلى التحول الرقمي، وما العيوب والمخاطر التي قد تواجه في التحول الرقمي، ثم تم التطرق لأبعاد التحول الرقمي ومتطلباته واستراتيجياته وما مستوياته.

الفصل الثالث، ويتضمن:

تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، وتم التطرق فيه إلى التعريف بمفهوم المراجعة الداخلية ووظائفها، ثم تم التحدث في المبحث الثاني عن تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية.

الفصل الرابع، ويتضمن:

تأثير التحول الرقمي في جودة التقارير المالية، وكيفية تتأثيره بالمراجعة الداخلية بالتحول الرقمي الذي بدورِهِ انعكس إيجابًا على التقارير المالية لإظهارها بشكل دقيق، وكان في بداية الفصل التحدث عن مفهوم التقارير المالية

وأهدافها وأنواعها، ثم تناولنا في المبحث الثاني مفهوم جودة التقارير المالية وأبعادها، ثم تم دراسة حالة لشركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت، وتم تحليل النتائج إحصائيًّا عبر برنامج التحليل SPSS.

الفصل الخامس ويتضمن:

الدراسة الميدانية، حيث تم تقسيم الفصل الخامس على ثلاثة مباحث، وتناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن شركة النفط اليمنية – فرع ساحل حضرموت، والمبحث الثاني تناول عرض بيانات الدراسة وتحليلها، وأخيرًا المبحث الثالث تناول اختبار الفرضيات للدراسة.

الفصل الثاني

التحول الرقمي وأبعاده

المبحث الأول

مفهوم التحول الرقمي وأهدافه ومراحله

مقدمة:

دفع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات الهيئات والمنظمات إلى تطوير آليات العمل بها؛ استجابةً للتغيرات في بيئة الأعمال، لذا تتجه دول العالم والحكومات حاليًا نحو تطبيق التحول الرقمي في كل المجالات، حيث أصبحت تلك التكنولوجيا أساسية في الشركات والمؤسسات للحفاظ على القدرة التنافسية. إن التكنولوجيا الرقمية في الوقت الحالي لم تعد اختيارًا، بل هي استراتيجية عمل أساسية يجب أن تُطبَّقَ في جميع المنظمات بكافة إداراتها؛ لما توفِّره من تعاون أفضل داخل المنظمة بما ينعكس على نجاحها، ويعد ظهور التحول الرقمي خلال السنوات القليلة الماضية من الموضوعات المهمة التي لاقت اهتمامًا واسعًا في الكثير من المجالات على جميع الأصعدة؛ إذ يعد التحول الرقمي من أهم الموضوعات التي تبلور استخدامها حديثًا، وتنادت المؤسسات الدولية والمحلية إلى ضرورة تطبيقه في أعمالها، وبخاصةٍ بعد الثورة الصناعية الرابعة؛ لذلك يعد التحول الرقمي عنصرًا مهمًّا وفعالًا في نجاح المهنيين والمهتمين في مجالات مختلفة على مستوى العالم. ولذلك تتجه غالب المنشآت في الوقت الحالي نحو الرقمنة في أعمالها؛ مما يزيد من تبادل المعلومات بين المنظمات والعملاء، والتحول الرقمي يمكن أن يتضمن استيعاب التكنولوجيا وتطويعها؛ إذ يعني استيعاب التكنولوجيا احتواءً شاملًا للتكنولوجيا بكل التفاصيل الدقيقة للمفاهيم العلمية – النظرية والعملية –، وبكافة نواحي الخبرة والمعرفة والمعلومات المتاحة، بالإضافة إلى التعرف الكامل بدقائق الأمور للجوانب الفنية والاقتصادية للأنواع المختلفة منها، بما يسمح بالقدرة على التعامل معها، وإحداث التغيير المطلوب بما يتناسب مع الظروف والإمكانات والقدرات الذاتية المتاحة (Phornlaphatrachakorn & Nakalsindhu, 2021, p. 16).

ويتعلق التحول الرقمي بالتحول إلى منظمة رقمية، وهي منظمة تستخدم التكنولوجيا للتطوير المستمر لجميع جوانب نموذج إدارة أعمالها (ما تقدمه، وكيف تتفاعل مع العملاء، وكيف تعمل)، في حين أنَّ لكل مبادرة تحول رقمي أهدافَها الخاصة، فإنَّ الغرض الرئيس من أي تحول رقمي هو تحسين العمليات الحالية. ويعد التحول الرقمي مهمًا؛ لأن الشركات بحاجة إلى التطور لتظل قادرة على المنافسة في صناعتها (Vial، 2019). ولا يتعلق التحول الرقمي بالتكنولوجيا فحسب، بل يتعلق بالقيمة والأشخاص والتحسين، والقدرة على التكيف بسرعة عند الحاجة، من خلال الاستخدام الذكي للتكنولوجيا والمعلومات (Phornlaphatrachakorn & Nakalsindhu, 2021, p. 37).

وتسعي المنظمات إلى تطبيق استراتيجية التحول الرقمي من خلال إعداد مخطط أساسي، يدعم المنشآت في الإدارة والتعامل مع التحولات التي تنشأ بسبب تكامل التقنيات الرقمية، وكذلك في عملياتهم بعد التحول الرقمي. وتشمل استراتيجية التحول الرقمي كلًّا من رقمنة العمليات مع التركيز على الكفاءة والابتكار الرقمي، وكذلك التركيز على تعزيز الخدمات المقدمة باستخدام القدرات الرقمية، كما يشمل التحول الرقمي رقمنة المبيعات وقنوات الاتصال، التي توفر طرائق جديدة للتفاعل مع العملاء، ورقمنة المنتجات والخدمات التي تقدمها المنشآت، التي تحل محلها أو تزيد العروض المادية، من خلال الرؤى المستندة إلى البيانات، وإطلاق نماذج الأعمال الرقمية التي تسمح بطرائق جديدة لخلق القيمة (Ghosh, et al., 2022, p. 93).

أولًا: مفهوم التحول الرقمي:

يشير التحول الرقمي إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية لأداء عدد من المهام في شتى المجالات، حيث تتحول البيانات من صورة ورقية إلى صورة رقمية. ويعد التحول الرقمي سريعًا في أدائه لتلك المهام مقارنة بالوسائل التقليدية؛ مما جعل تطبيقه موضع اهتمام الهيئات والشركات الحكومية والخاصة في حدٍّ سواء، وتتنوع الأدوات التكنولوجية التي يمكن الاعتماد عليها لتطبيق التحول الرقمي في المؤسسات والمنظمات، التي من أهمها وأكثرها شيوعًا الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والروبوتات، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة.

والتحول الرقمي هو التحول العميق للأنشطة والعمليات والكفاءات التنظيمية والنماذج لريادة الأعمال؛ من أجلِ تحديد الأولويات والتغييرات والفرص الاستراتيجية التي يوفرها مزيج من التقنيات الرقمية، وتأثيرها المتسارع في المجتمع؛ من أجلِ تمثيل وتقديم التغييرات المستقبلية (Garzoni, et al, 2020, p. 103)

كما يُعرَّف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية أو المنظمات إلى نموذج أعمال يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها (Matarazzo, et al, 2021, p. 642).

كما يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه استخدام التقنيات الرقمية الجديدة (وسائل التواصل الاجتماعي، أو الهاتف المحمول، أو التحليلات، أو الأجهزة المدمجة (لتمكين تحسينات الأعمال المهمة) مثل تحسين خبرة العملاء أو تبسيط العمليات أو إنشاء نماذج أعمال جديدة)، فالابتكار هو مجموعات من تقنيات المعلومات، والحوسبة، والاتصالات، والارتباطات (Bettim & Sarens, 2021).

وعُرِّفَ التحول الرقمي بأنه الاستخدام الموسع لتكنولوجيا المعلومات المتقدمة، مثل التحليلات أو الحوسبة المتنقلة أو الوسائط الاجتماعية أو الأجهزة الذكية المدمجة، مثل نظام تخطيط الموارد (ERP)؛ لتتمكن من تحسينات الأعمال الرئيسة (Kristin, et al, 2019, p. 4937).

ومن ناحية أخرى يُعرَّفُ التحول الرقمي بأنه اعتماد عمليات المنشأة المختلفة، وممارساتها على التقنيات الرقمية؛ لمساعدة المنشأة على المنافسة بفعالية في عالم رقمي متزايد (الأشقر، 2019، ص. 32).

ويُعَرَّف التحول الرقمي بأنه استخدام التقنيات الرقمية الجديدة، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي، أو الهاتف المحمول، أو التحليلات، أو الأجهزة المختلفة؛ للوصول إلى تحسينات الأعمال الرئيسة، مثل: تحسين الأداء، وتبسيط العمليات، أو إنشاء نماذج أعمال جديدة (Cichosz, et al, 2020, p. 215).

وكذا يُعَرَّف التحول الرقمي بأنه التحول العميق والمتسارع للأعمال الأنشطة والعمليات والكفاءات والنماذج؛ للاستفادة الكاملة من التغييرات والفرص التي توفرها التقنيات الرقمية وتأثيرها في المجتمع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية (Bughin, et al, 2019, p. 2).

من خلال التعريفات السابقة توصل الباحث إلى أنه من الممكن تعريف التحول الرقمي بأنه: استخدام التكنولوجيا الحديثة؛ لإحداث نقلة نوعية في المؤسسات والشركات، بما يخلق لها قيمة سوقية أكبر مما كانت عليه.

ثانيًا: أهمية التحول الرقمي:

تبرز أهمية التحول الرقمي من خلال تحقيقه عددًا من الفوائد وهي: (Fitzgerald, et al. 2014):

1- تجارب أفضل للعملاء، عن طريق تحسين تجربة الزبون، وإطلاق منتجات وخدمات جديدة.
2- تسهيل العمليات (التحسينات التشغيلية) عن طريق أتمتة العمليات التشغيلية، وتحسين التواصل الداخلي للعمليات الداخلية.
3- تغيير نموذج الأعمال لتتمكن المنظمات من توسيع نطاقها؛ للوصول إلى العملاء والأسواق الجديدة، وإطلاق أعمال جديدة وتطويرها.

ويشير (الأشقر، 2019) إلى أنَّ أهمية التحول الرقمي تأتي من خلال تحقيقه المنافع الآتية:

1- الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر مرونة في العمل وقدرة على التنبؤ بالمستقبل.
2- تعزيز الاستدامة: يوفر استدامة الموارد الطبيعية ذاتها، واستدامة العملاء.
3- تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق، وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة (يوفر التكلفة والجهد).
4- تحسين الخدمات المقدمة في كافة المجالات (الصناعية، التجارية، الصحة، التعليم... إلخ).

ثالثًا: أهداف التحول الرقمي:

تتضمن عملية التحول الرقمي جملةً من الأهداف، التي تتمحور بشكل أساسي في أقسام المنظمات ودوائرها بتوليد القيمة عن طريق الفكر الرقمي والابتكار، وكيفية عرض المنتجات والخدمات، وإظهار نماذج العمل بنمط جديد، بصورة أسرع وأحدث، من خلال التقنيات المبتكرة مع المتطلبات الجديدة وسلوكيات المجتمع، فتتغير

هياكل المنتجات من الجمع بين الأجهزة الرقمية والخدمات والشبكات؛ مما يؤدي إلى سرعة نمو الشركة (Berghaus,2018, p. 93).

ويرى Ebert and Duarte (2018) أن التحول الرقمي يهدف بجميع أنواعه إلى خلق القيمة للمنظمات والمنظمات وكذلك المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال تنفيذ سياسات عامة وخاصة متعلقة بالتحول الرقمي. وتتمثل أهداف التحول الرقمي في:

1- يتم من خلال التحول الرقمي التطوير على مستوى المؤسسات والمجتمع من خلال تعزيز أنظمة التعليم لتوفير المهارات الجديدة وتوجيهها للأشخاص مستقبلًا؛ حتى يتمكنوا من تحقيق مواكبة التحول الرقمي والتميز فيه.

2- يعمل التحول الرقمي على تطوير نظم التكنولوجيا وتعزيزها على مستوى المؤسسات والمنظمات والحكومات، من خلال تطوير نظم وثقافة تكنولوجية ومالية أكثر ابتكارًا وتعاونًا.

3- يعمل التحول الرقمي على تأسيس البنية التحتية الأساسية وإنشائها للاتصالات الرقمية، وإمكانية الوصول إليها وضمان إدارتها.

4- يؤدي التحول الرقمي إلى حماية جميع البيانات الإلكترونية الرقمية المحمَّلة على الشبكة، والشفافية من خلال وضوحها للجميع في وقت واحد؛ لتعزيز الثقة فيها.

5- يسهم التحول الرقمي في تحسين الإطار التنظيمي من خلال تطبيق نماذج أعمال جديدة. (ص77).

رابعًا: المراحل الأساسية للتحول الرقمي:

تعتمد طريقة تطبيق التحول الرقمي على حجم المنظمة ونظرتها للوصول إلى التميز التشغيلي الرقمي، فمنها ما تعد التميز التشغيلي في زيادة المبيعات، ومنها ما تعدُّه في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو مدى تطبيق الابتكارات الرقمية، أو في تقنيات المراقبة عن بُعد، أو في تطبيق عمليات التحكم الذاتي.

وأشار شحاته (2020) في دراسته إلى أنَّ هناك ثلاث مراحل للتحول الرقمي، وهي كالآتي:

1. الترقيم (النمذجة): حيث تمثل الرقمنة المرحلة الأولى، وتعمل على تشفير المعلومات المناظرة إلى تنسيق رقمي أصفار، بحيث يمكن لأجهزة الحاسب الآلي تخزين المعالجة، ونقل هذه المعلومات أو تصويرها على أنها دمج تكنولوجيا المعلومات مع المهام الحالية، وعلى نطاق أوسع باعتبارها تطويرًا، وتمكين تكوينات الموارد الفعالة من حيث التكلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

2. الرقمنة (التمثيل المرئي): وهي تمثل المرحلة الثانية للتحول الرقمي إلى مرحلة الرقمنة، التي تعكس كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية لتغيير العمليات التجارية الحالية، مثل: إنشاء قنوات اتصال جديدة عبر

الإنترنت أو الهاتف المحمول، التي تتيح لجميع العملاء الاتصال بسهولة مع المنظمات، التي تغير التفاعلات التقليدية مع العملاء.

3. التحول الرقمي: وهي المرحلة الأكثر انتشارًا، التي تصف التغيير على مستوى المنظمة، الذي يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة. ويقدم التحول الرقمي نموذج عمل جديد عن طريق تطبيق منطق عمل جديد لإنشاء القيمة والحفاظ عليها. ويؤثر التحول الرقمي في المنظمة بأكملها وطرائق ممارستها للأعمال، وتتجاوز الرقمنة التمثيل المرئي وتغيير العمليات والمهام التنظيمية البسيطة، إذ تعيد ترتيب العمليات لتغيير منطقة عمل المنظمة أو عملية خلق، فتعيد ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل المنظمة أو عملية خلق القيمة. (ص 45).

شكل (2–1) المراحل الأساسية للتحول الرقمي

المصدر :(YOKOGAWA, 2020, p. 14)

ويعد التحول الرقمي الاستخدام الجديد للتكنولوجيا الرقمية لتسريع استراتيجية الأعمال، ويتعلق الأمر بتطبيق التقنيات الرقمية لتمكين الأشخاص وتحسين العمليات وأتمتة أنظمة المنظمة لإعادة توجيه أداء أعمالها بشكل جذري باستخدام التحول الرقمي، ويتم تقييم التكنولوجيا بناءً على قدرتها على تعزيز استراتيجيات الأعمال ورأس المال البشري والعمليات والبيانات والأصول. ويبدأ التحول الرقمي من خلال بناء استراتيجية رقمية، وإجراء تحسين على الوضع الحالي، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية، وتحديد أفضل هيكل عمل للأنشطة الرقمية في المنشأة، بعد ذلك يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي؛ لعمل خطة شاملة ومحكمة لكل الظروف، والدفع بعجلة التحول الرقمي إلى المسار المنشود، وأخيرًا يعد وجود إدارة التغيير للتحول الرقمي متطلبًا رئيسًا للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية، ويتطلب التحول الرقمي تمكين ثقافة الإبداع في بيئة العمل، ويشمل تغيير المكونات الأساسية للعمل، ابتداءً من البنية التحتية، ونماذج التشغيل، وانتهاءً بتسويق الخدمات والمنتجات، كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل (2–2) المكونات الأساسية للتحول الرقمي

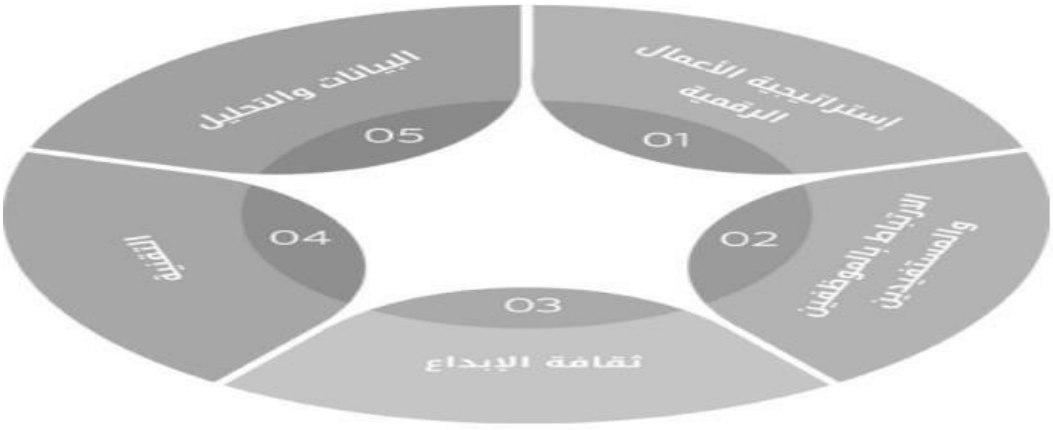

المصدر: (رشوان وقاسم، 2021) رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان وقاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد، دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للتحول الرقمي وتأثيره على التنمية المستدامة، يومي 02-01 مارس، ص9، 2020م.

خامسًا: مزايا استخدام التحول الرقمي وعيوبه:

1. مزايا استخدام التحول الرقمي:

يترتب على تطبيق تقنيات التحول الرقمي في المنظمات تحقيق عدد من الجوانب الإيجابية المتعلقة بريادة الأعمال والابتكار وتطوير الأداء تتمثل في الآتي (Meraghni, et al, 2021, p.p. 255-258):

أ- زيادة توافر البيانات بالإضافة إلى قيمتها التشغيلية الفورية؛ إذ تعمل التقنيات الرقمية على تعزيز توليد البيانات، وتسعى المنشآت جاهدة إلى استغلال إمكانيات البيانات لمصلحتها الخاصة، ويمكن للمنظمات تقديم خدمات تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل، أو أداء العمليات بشكل أكثر كفاءة.

ب- الاستفادة من التقنيات الرقمية للكشف عن مسارات جديدة لخلق القيمة؛ إذ تمكن التقنيات الرقمية من إنشاء مقترحات ذات قيمة مضافة جديدة، تعتمد بشكل متزايد على تقديم المنتجات، من خلال تقديم حلول مبتكرة، بالإضافة إلى جمع البيانات عن تفاعلاتهم مع المنتجات والخدمات المقدمة.

ج- تحسين الكفاءة التشغيلية، إذ إنَّ التقنيات الرقمية لديها القدرة على تغيير عمل الشركة، وتحسين العمليات التجارية، وكذلك توفير التكاليف.

د- تحقيق التميز من خلال توفير فرص للابتكار؛ إذ إنَّه عندما تنفذ المنظمات التحول الرقمي في أعمالها، فإنها تكون قادرة على تضمين تحسينات في عملياتها، ومن ثَمَّ تعزيز الابتكار، كما يصبح لديها أيضًا مجال أكبر لابتكار منتجات؛ لأن تضمين التقنيات الجديدة يسمح لها بإدراج تحسينات كبيرة في الأداء.

ويرى المرجي والرشيدي (2023، ص. 68) أن مزايا استخدام التحول الرقمي هي: تقليل التكاليف، وتوفير الوقت؛ إذ يساعد التحول الرقمي في تقليل التكاليف باستخدام الحوسبة السحابية، أي عملية الحفاظ على البيانات وتخزينها وإدارتها ومعالجتها وتحليلها وتأمينها من خلال الاستفادة من شبكة من خوادم الإنترنت. ولا يتم حفظ البيانات على الأجهزة المادية، ولكن في السحابة؛ مما يساعد المنظمات على إدارة الإدارة بشكل أفضل، وتبسيط العمليات، وتحسين الإنتاجية، وتحسين التكاليف، وتحسين خبرة العميل الرقمية.

ويرى الحداد (2022، ص. 671) أن التحول الرقمي يسهم في خلق فرص لتقديم منتجات مبتكرة وإبداعية، بعيدًا عن الطرائق التقليدية في تقديم المنتجات، ويساعد المنظمات على التوسع والانتشار والوصول إلى نطاق أوسع من العملاء. ويحقق عدد من المزايا، التي من أهمها: سهولة الوصول إلى المعلومات ومشاركتها مع المستخدمين بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى الرجوع للمستندات الورقية، وإمكانية تخزين قدر كبير من المعلومات دون الخوف من ضياعها أو فقدها، بالإضافة إلى توافر التطبيقات الحديثة، التي تُسهِّلُ أداء عمل المحاسبين والمراجعين.

كما يرى أبو رحمة، ورشوان (2020) أن من مزايا التحول الرقمي الآتي:

1. سرعة الدورة المحاسبية، وتشمل: الموافقات الائتمانية، والمدفوعات، والتحصيلات، وترحيل التعاملات، والإقفالات، وإنشاء التقارير، وتوفير مساحة زمنية مناسبة لمزيد من التحليل المالي.
2. الحصول على نطاق جغرافي واسع من حيث توافر الخدمة بشكل مستمر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وكسب المزيد من رضا العملاء الداخليين والخارجيين.
3. انخفاض نسبة معدلات الخطأ، وذلك من خلال الحصول على أقل نسبة خطأ في التقارير المالية، بما يعطي الدقة والمصداقية في التقارير المالية وزيادة رضا المستخدمين.
4. خلق وفورات في التكاليف من خلال الانتقال من المستندات الورقية إلى المستندات الإلكترونية، وذلك يساعد أيضا على سرعة الوصول إلى المعلومة في حالة الاحتياج اليها.
5. تحسين خطط المراجعة والتدقيق وبرامجهما.
6. تأمين المعلومات وسريتها.
7. يعمل التحول الرقمي على تخفيض التكلفة من خلال تقليل تكلفة الاحتفاظ بسجلات المعاملات إلى حد كبير، وهذا يساعد أي شخص لديه السلطة المناسبة الوصول لها في أي وقت.
8. يعمل التحول الرقمي على الحد من الاحتفاظ بالسجلات التقليدية؛ ومن ثَمَّ يتوافر من الموارد المستخدمة الكثير، ومن ثَمَّ يمكن توجيه تلك الموارد إلى أنشطة أخرى ذات قيمة مضافة.(ص 32-33).

9. تعمل على القضاء على الحاجة للتسويات؛ لأن العمليات يتم تسجيلها بشكل آلي، مع تحديث دفاتر الإستاد أولًا بأول، ومن ثَمَّ عدم الحاجة لتلك التسويات الجردية.
10. الشفافية: إذ يتم إتاحة الرؤيا الكاملة لجميع المعاملات، وكذلك توافر أدوات الإفصاح، وكذلك تساعد على رؤيا أكبر للأداء لمن له مصلحة، والمستفيدين في أي وقت يريدون ذلك.

2. عيوب استخدام التحول الرقمي:

تنبع مساوئ استخدام التحول الرقمي وعيوبه من خمسة اتجاهات رئيسة، هي (المرجي، والرشيدي، 2023، ص. 67 – 68):

أ- الاضطراب الرقمي: أحدثت تقنيات مثل منصات الأجهزة المحمولة وتحليلات البيانات والوسائط الاجتماعية والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء ثورة في نماذج إدارة الأعمال عبر الصناعات. ويحدث الاضطراب الرقمي عندما تغير التطورات في التكنولوجيا أسواقنا ومجتمعاتنا. وأحد أفضل الأمثلة هو ظهور القراءة الإلكترونية التي، لفترة من الوقت، بدا أنها تهدد الممارسة التقليدية المتمثلة في القراءة من عصر مطبوع. ومن النضال العظيم الذي وضعته الصحف التقليدية لضمان استمرار وجودها، إلى الحروب بين المنظمات التي تقدم قارئات إلكترونية جديدة وبائعي الكتب المطبوعة المادية، يمكنك رؤية كل هذه التأثيرات تتجلى في نمط هائل من الاضطراب الرقمي الذي يغير الأسواق إلى الأبد.

ب-تحول إدارة الأعمال والتكنولوجيا: أدى تطوير نماذج إدارة الأعمال واستهلاك تكنولوجيا المعلومات والتحول الهائل للتطبيقات والبنية التحتية إلى وضع بعض المنظمات على أسس غير مألوفة. وقد تأثيرت التكنولوجيا وتطورها بشكل كبير في نمو مجتمع ريادة الأعمال وتطوره وانتشاره، لدرجة أنه لا تكاد منظمة ناشئة في أي قطاعٍ تخلو من تطوير أو ابتكار يعتمد كليًّا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الصناعات والأعمال التقليدية، مثل التجارة والمواصلات، التي تعرضت جميعها لهزة جبارة بمجرد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دورة العمل، وخير مثال على ذلك التجارة الإلكترونية E-commerce، وتطبيقات طلب التاكسي والمواصلات، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ كل القطاعات قد استفادت من قنوات التسويق الرقمي Digital Marketing التي ساعدتها في تطوير أعمالها ونموها وانتشارها، بما في ذلك محطات التلفزة المختلفة التي تعد المنافس التقليدي لقنوات التسويق الرقمي؛ وذلك لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أتاحت لها مصادر دخل مختلفة، مثل: التصويت عبر الرسائل والمسابقات وغيرها، مكنتها من النمو والتطور والانتشار.

ج- البيانات الضخمة: أدت الزيادة الهائلة في حجم المعاملات وحجم البيانات وجودة البيانات إلى زيادة الحاجة إلى حوكمة وإدارة أفضل وإدارة للبيانات. و Big Data هي مجموعة من البيانات الضخمة في الحجم، التي تتولد بسرعة غير ثابتة وتزداد وتنمو بشكل كبير بمرور الوقت. ويصعب التعامل معها باستخدام أجهزة معالجة

البيانات التقليدية وتخزينها؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أنَّ مصدر البيانات ينتج كمية هائلة من المعلومات بشكل مستمر. فعلى سبيل المثال فإنَّ بورصة نيويورك تنتج تيرا بايت واحدة من البيانات كل يوم. وتستخدم المنظمات البيانات الضخمة في أنظمتها لتحسين العمليات، وتقديم خدمة عملاء أفضل، وإنشاء حملات تسويقية موجهة، واتخاذ إجراءات أخرى، يمكنها في النهاية زيادة الإيرادات والأرباح. وتمتلك المنظمات التي تستخدم البيانات الضخمة بشكل فعّال، ميزة تنافسية على تلك التي لا تستخدمها؛ وذلك لأنَّها قادرة على اتخاذ قرارات عمل أسرع وأدق.

د- الأمن السيبراني ومخاطر الخصوصية: أصبحت المخاطر الإلكترونية، بما في ذلك سرقة بيانات العملاء والملكية الفكرية، وهجمات رفض الخدمة والتجسس الإلكتروني واضحة، وتشكل تهديدًا لمنظومة إدارة الأعمال العالمية. والأمن السيبراني هو حماية الأنظمة المتصلة بالإنترنت، مثل: الأجهزة والبرامج والبيانات من التهديدات السيبرانية. ويتم استخدام هذه الممارسة من قبل الأفراد والمؤسسات؛ للحماية من الوصول غير المصرح به إلى مراكز البيانات والأنظمة المحوسبة الأخرى. والهدف من تنفيذ الأمن السيبراني، هو توفير وضع أمني جيد لأجهزة الكمبيوتر والخوادم والشبكات والأجهزة المحمولة والبيانات المخزنة على هذه الأجهزة من المهاجمين ذوي النوايا الخبيثة، ويمكن تصميم الهجمات الإلكترونية للوصول إلى البيانات الحساسة للمؤسسة، أو المستخدم، أو حذفها، أو ابتزازها.

هـ- الضغوط التنظيمية: وهي شبكة ناشئة من الانضباط العالمي، تركز على الخصوصية والأمن السيبراني، والمرونة، ومنصات التكنولوجيا الحيوية، وتزيد من تعقيد الأعمال في جميع الصناعات. ويلاحظ وجود بعض الطرائق التي يجب أو يمكن للأفراد من خلالها أن يقلصوا من آثار الضغوط التنظيمية. وأفضل طريقة لمواجهة هذه الضغوط هي الوقاية منها أو منعها، وأكثر الطرائق البنَّاءة لعمل ذلك هي تغيير الموقف. إن مواجهة الضغوط تتطلب درجة عالية من: الدافعية الوظيفية والرؤية المهنية؛ لأنهما تؤثران في الكيفية التي يدير بها أو يتعامل من خلالها الأفراد مع الضغوط.

سادسًا: مخاطر التحول الرقمي:

على الرغم من أهمية تطبيق تكنولوجيا التحول الرقمي وتطبيقها في المؤسسات والهيئات نظرًا لما تحققه من مزايا متعددة في شتى المجالات، فإنها في الوقت نفسِه تواجه عددًا من المخاطر والمعوقات، التي تتمثل في الآتي (الحداد، 2022، ص. 672):

1. مخاطر فقد المعلومات في حالة حدوث تلف بأجهزة الحاسب.

2. مخاطر الخصوصية Privacy والتأمين الفعال، حيث أصبحت المخاطر الإلكترونية، مثل سرقة بيانات العملاء، تمثل خطرًا يهدد نظم المؤسسات (Nambisan et al. 2019). وتحتاج لتأمين البيانات وحمايتها من الاختراق.
3. نقص الكفاءات والمهارات لدى مستخدمي أدوات التحول الرقمي.
4. ضعف الإمكانيات المادية اللازمة لتوفير أجهزة الحاسب والشبكات.
5. قد يمثل تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات تهديدًا للعمالة بالاستغناء عنهم نتيجة احتمالية استبدال الوظائف التقليدية واليدوية بأدوات وتطبيقات التحول الرقمي، وانعكاس ذلك على نسبة البطالة مستقبلًا.
6. كيفية تحليل البيانات الضخمة، حيث يتطلب حجم المعاملات والبيانات الضخمة من المؤسسات الاهتمام بنماذج مستحدثة لإدارة البيانات بما يخدم القرارات الإدارية (شحاتة، 2020،ص.42).

ومن خلال هذه المخاطر تظهر وتبرز العلاقة الوثيقة بين مخاطر التحول الرقمي والأمن السيبراني، الذي تم تعريفة بأنه: "أمن المعلومات على الأجهزة وشبكات الحاسب الآلي والعمليات والآليات التي يتم من خلالها حماية معدات الحاسب الآلي والمعلومات والخدمات من أي تدخل غير مقصود أو غير مصرح به، وتغيير أو اختلاف قد يحدث، حيث يتم استخدام مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمية والإدارية لمنع استخدام غير المصرح به، ومنع سوء الاستغلال، واستعادة المعلومات الإلكترونية التي تحتويها، حيثُ إنَّ الفضاء السيبراني لا يقتصر على شبكة الإنترنت فقط، وإنما شبكات عالمية وخاصة أخرى.

وقد تتولد عدد من المخاطر التشغيلية فيما يتعلق بالتحول الرقمي، فيمكن أن تتعرض المنظمات إلى كثير من العمليات، التي تتمثل في النقص بالمعلومات، والأخطاء البشرية، والتدخلات الخارجية، فضلًا عن ذلك جودة البيانات وحمايتها.

شكل (2–3) المخاطر الرقمية

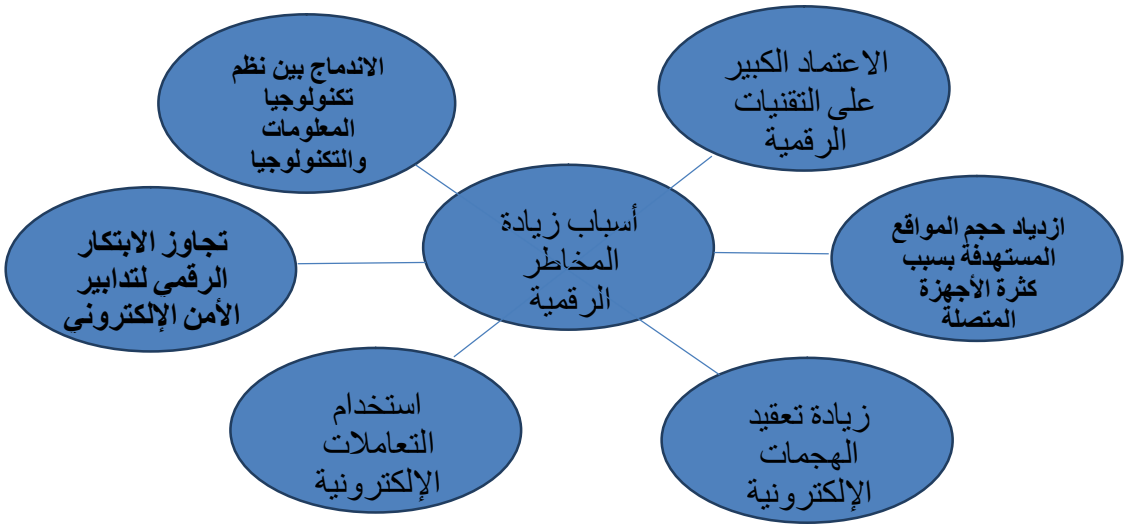

المصدر: مركز إرنست ويونغ لخدمات مراقبة الأمن السيبراني، مجلة عين الرياض، 2017.

سابعًا: مستويات التحول الرقمي:

بالنظر إلى عمليات التحول الرقمي نجد أنها لم تتم بشكل متساوٍ في جميع القطاعات والشركات، فقد بدأت في الكثير منها بدرجات متفاوتة، وقد صنفت دراسة (Pihir et al, 2018, p. 141) جميع التغيرات التي يمكن أن تتبناها الشركات في ثلاث فئات رئيسة، وهي على النحو الآتي:

1. الاستبدال: حيث تستخدم التقنيات الرقمية لتحل محل وظيفة / عملية تم تنفيذها بالفعل في الشركة.
2. الامتداد: حيث تستخدم التقنيات الرقمية لتحسين وظيفة عملية / منتج.
3. التحول الرقمي: حيث تستخدم التقنيات الرقمية لإعادة تعريف أو تغيير نماذج العمل بشكل جذري.

وعلى هذا النحو فإنَّ استخدام الشركات للتقنية الرقمية أو أكثر لا يعني أنها شركات رقمية، وإنما هي في طريق التحول الرقمي.

المبحث الثاني

أبعاد التحول الرقمي ومتطلباته واستراتيجياته ومستوياته

أولًا: أبعاد متطلبات التحول الرقمي:

في خضم التعريفات المختلفة للتحول الرقمي وأبعاد متطلباته فإنَّ التحول الرقمي يرتكز على المعرفة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيثُ إنَّ عددًا من الآثار المهمة للتحوُّل الرقمي وممارسات القيادة يتقاطعان بصورة عامة في الجمع بين القيادة والتحول الرقمي، فقد حدد الباحثون أن التحول الرقمي غالبًا ما ينطوي على إعادة هيكلة السياق التنظيمي والثقافة، بحيث يتطلب قدرات قيادية قوية في أربعة أبعاد هي (شديد، 2021،ص.243):

1. خلق الرؤية.
2. إشراك الموظفين.
3. التركيز على الحكومة الرقمية.
4. دمج التقنيات الرقمية مع العمليات التنظيمية.

ويرى الرشيدي، المرجي (2023، ص.133) أن أبعاد متطلبات تطبيق التحول الرقمي، تتمثل في أربعة أبعاد هي:

1. التقنيات.
2. الموارد البشرية.
3. البيانات.
4. العمليات.

ويرى حمادة (2021،ص. 207) أن أبعاد التحول الرقمي هي: (التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي، وإعداد القادة في مجال التحول الرقمي، والبنية المؤسسية للتحول الرقمي، واستقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي)، ويعتمد الباحث هذه الأبعاد، ويوضحها كالآتي:

1. التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي:

يتطلب التحول الرقمي نحو التصنيع الذكي تغييرات معقدة وواسعة النطاق ستمتد لفترات زمنية طويلة، ويجب على الشركة أن تعمل على تحديد المكاسب السريعة ومشاركتها في بداية فترة التحول الرقمي، وهذا يستلزم وجود استراتيجية للتحول الرقمي، تحدد فيها فترة التحول من مرحلة إلى أخرى، والمكاسب التي سوف تتحقق لكل

مرحلة من مراحل تطبيق الاستراتيجية، ويعد الفهم الشامل لاستراتيجية العمل وأهداف الشركة، بالإضافة إلى الوضع الحالي للتكنولوجيا والأنظمة أمرًا ضروريًا (YOKOGAWA, 2020, p. 43) حيثُ إنَّ:

أ- كل منظمة تصنيعية تعد فريدة من نوعها، وستتطلب استراتيجية للتحول الرقمي تناسب مع احتياجاتها وأهدافها الفريدة.

ب-استخدام مؤشر الجاهزية الصناعية الذكية، هو أداة تقييم قياسية عالمية تستخدم لفهم القدرات والتحديات والتعقيدات والأهداف الحالية للعمل بشكل كامل، وباستخدام هذه الأداة، ستحصل على المعلومات التي تحتاجها لإنشاء استراتيجية تناسب مع احتياجات الشركة على أفضل وجه.

ج- تؤدي استراتيجية التحول الرقمي التي تعمل بالشراكة مع رؤية الشركة للأفراد والتقنيات والأنظمة بالعمل معًا بشكل متماسك.

2. إعداد القادة في مجال التحول الرقمي:

تعد القيادة مفتاح التحول الرقمي؛ إذ يجب على المنظمة أن تتحول من أعلى إلى أسفل، مما يتطلب من الإدارة واللجنة التنفيذية أن تقود عملية التحول الرقمي، حيث يتميز القادة الرقميون عن غيرهم من القيادات بمزيج مختلف من المهارات والمواقف والمعارف والتجارب المهنية والشخصية، إذ يجب أن تكون القيادة مدفوعة بمواقف فريدة من نوعها، تواكب العصر الرقمي دون الاستغناء عن السمات التقليدية للقيادة، كما يجب على القائد أن يكون مرِنًا وقابلًا للتكيف، وأن يمتلك فضولًا فكريًّا واسعًا، وأن يكونوا متعطِّشين للمعرفة الجديدة وشغوفين بما يفعلونه، ويُصِرُّون على التعلم المستمر من خلال أساليب التعلم الرقمي، فهي تحافظ على نهج أكثر مساواة، حيث يكون مُوَجَّهًا نحو النتائج أكثر مما كان مطلوبًا من القادة السابقين (شديد، 2021، ص.94).

والجدير بالذكر أن هناك كفاءات وسمات رئيسة لابد من التطرق لها في إعداد القادة في مجال التحول الرقمي في المنظمات وهي (Consultingheads, 2020, p. 33):

- **السمات الرقمية في إعداد القادة:**

يجب إعداد القادة في مجال التحول الرقمي من خلال غرس سمات رقمية في القائد الرقمي، وتتمثل تلك السمات في الآتي:

1. الفضول الرقمي والمعرفة الرقمية: ويعد بمنزلة التحدي في إيقاظ الفضول ورعايته عن القضايا الرقمية، مما يستوجب من القادة الرقميين دمج الفضول في أدوارهم القيادية، وتحديد الاتجاهات التي يمكن أن تجلب التحديات والفرص وتنشيط البحث وتشجيعه في بيئة تشهد حركة متزايدة. كما ينبغي أن تكون المعرفة المتخصصة والصناعة مسألة مهمة لكل قائد رقمي، وبغض النظر عن ذلك، يجب على القادة الرقميين أن يكونوا

دائمًا على اطلاع عن الابتكارات والمتغيرات في العالم الرقمي. كما يتطلب منهم استخدام الأدوات الرقمية على جميع المستويات بمهارة عالية، وأن يكونوا شغوفين في موضوع (الرقمنة)، وراغبين في التعامل مع الموضوعات على مدار الساعة، كما يجب أن ينصبَّ تركيز القيادات الرقمية على التقنيات الرقمية المتمثلة في الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والتفسير، والقرارات، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية، والتسويق عبر الإنترنت، ووسائل الإعلام الاجتماعية. كما يتطلب منك كقائد رقمي تدريب الموظفين، لا أن تكون مهتمًّا بتعليمك الخاص فقط، وعليك أيضًا أن تنقل إليهم معرفتك الخاصة، وأن تَجِدَ ورشَ عملٍ خارجيةً مناسبةً للتدريب. إنَّ النضج الرقمي للشركات يعتمد إلى حد كبير ليس فقط على مقدار الاستثمار في التكنولوجيا، ولكن أيضًا على تدريب الموظفين على أحدث التقنيات التكنولوجية؛ لمواكبة المتغيرات الرقمية في هذا العصر المتغير.

2. الرؤية المستقبلية: في ظل بيئة التحولات الرقمية المتقلبة صار لا يكفي القائد العيش في الحاضر، بل عليه أن يمد بصره نحو المستقبل من خلال خلق رؤية واقعية جديدة، ويتميز الفكر فيها بالجاذبية؛ حتى يخلق في نفسه وفي الجماعة القُدرةَ على الصمود أمام المصاعب والتماسك والتحدي لبلوغ المستقبل المطلوب والمرغوب، لذا يتعيَّنُ على القادة الرقميين أن يكونوا ذوي نظرة إيجابية وطموحة، التي تثير في نفس القائد التحدِّيَ لبلوغها، وتساعده على مواجهة المخاطر في بيئة المنظمة، كما يجب أن تتسم رؤية القائد بالواقعية فيما يتعلق بالسوق والظروف التنافسية والتكنولوجية والرقمية والاجتماعية التي من المحتمل مواجهتها في المستقبل. ويتعين على القادة الرقميين العثور على أرضية جديدة وفتحها في عالم افتراضي. كما يجب على القائد الرقمي تطوير الرؤى مع فرق العمل، ويقوم بالتعرف إلى الخيارات الطويلة المدى، ويتعامل مع مشاكل الغد بأفكار إبداعية متعددة التخصصات (الغرباوي، 2020، ص. 111).

3. الاستعداد لتحمل المخاطر: يعد هذا العنصر من العناصر المميزة للقيادة الرقمية، وهي ثقافة الخطأ الإيجابي، وهذا يعني أن الأخطاء لا ينظر إليها بشكل سلبي في حد ذاتها، بل كفرصة للتعلم من الأخطاء وجعلها أفضل في المرة القادمة، حيث يتطلب من القادة منح موظفيهم حرية ارتكاب الأخطاء وتحمل المسؤولية، وهذا يتطلب التحول من التسلسل الهرمي إلى العمل القائم على الشبكة مع الهياكل العضوية والمزيد من المرونة، التي ينتج منها إفساح المجال للأفكار الجديدة للموظفين ومناقشتها دون الخوف من الخطأ، كما يعطي مساحة أكبر للابتكارات، من خلال عدم التشبث في الهياكل القديمة؛ خوفًا من القرارات الخاطئة. كما يتطلب من القادة اتخاذ القرارات بجرأة وسرعة، حتى وإن كانت محفوفة بالمخاطر، بالإضافة إلى ذلك يجب على القادة التخلي عن المسؤولية، وتمكين أعضاء الفريق من أن يصبحوا خبراء بأنفسهم. كما يتطلب من القادة الثقة بالموظفين من خلال تمكين الإجراءات واللوائح واستقلاليتها، بحيث تصبح أكثر مرونة ورشاقة وشفافية.

- **المهارات الرقمية في إعداد القادة:**

إن المهارات الرقمية من المهارات الرئيسة للقادة، التي عُرِّفَت بأنها مزيج من المواقف والمهارات والمعارف المتخصصة، كما تشمل المهارات النفسية والفسيولوجية التي تضمن العمل في المجتمعات الرقمية، ووفقًا لذلك يجب أن يتميز القادة بالقدرة على استخدام الأدوات والموارد الرقمية بكفاءة عالية، ودمج أسلوب المنطق الرقمي الجديد في العمل المهني الاحترافي، واستخدام الأدوات الرقمية للتفكير العميق والإبداع والابتكار في جميع المستويات، إضافة إلى ذلك الاستفادة من الأدوات الرقمية ووسائل الإعلام في التنمية المهنية الخاصة بهم والوسائط المتعددة في الوسائط الرقمية الجديدة، والقدرة على إدارة الهوية الرقمية الخاصة بالقيادة والمنظمة بشكل صحيح، والتدخل بطريقة مسؤولة وآمنة وأخلاقية في بيئات عمل المنظمات أو البيئات الرقمية الخاصة، والقيام بتقييم الممارسات الاجتماعية لمجتمع المعرفة كقيمة نقدية، كما يجب أن ينصبَّ جُلُّ اهتمامهم على التقنيات الرقمية، كالذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والتسويق عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ مما يسهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية وتسريع الابتكار في المنظمات، كما يسهم في تغيير الطريقة التي تدير بها المواهب والعمليات.

- **الكفاءات الرقمية في إعداد القادة:**

يُعرَفُ مفهوم الكفاءات الرقمية بأنه يولِّد عددًا من المسارات للبحث في ضوء التقدم التكنولوجي الجديد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي برزت أهميته في مجال تطبيقها على التكنولوجيا التعليمية التي تغطي مجموعة من الإجراءات في مختلف التداعيات، سواءٌ التعلم أو البحث أو الترفيه أو التواصل الاجتماع (Sorenson, & Burns, 2004, p. 103).

ويتم التعبير عن الكفاءات المطلوبة للقيادة الرقمية بأنها امتلاك القدرة والمعرفة والخبرة لإدارة التكنولوجيا لتحقيق ميزة استراتيجية، واتخاذ القرارات عن التكنولوجيا وإدارة المخاطر، واستخدام التكنولوجيا للحصول على نتائج إيجابية والتغذية الراجعة (الحميدي وأويس، 2021،ص.77).

ج- البنية المؤسسية للتحول الرقمي:

البنية المؤسسية هي ممارسات وضوابط تُعنَى بتطبيق رؤية المنظمة واستراتيجيتها، وذلك بإحداث التغييرات اللازمة للمواءمة بين أهداف الأعمال وإجراءاتها للجهة وبين تقنية المعلومات (التطبيقات، والبيانات، والبنية التحتية للتقنية) التي تستخدمها لتحقيق هذه الرؤية. ويعتمد نجاح أي تحول رقمي على خمس ركائز أساسية في البنية المؤسسية، هي (الغرباوي، 2020،ص. 114):

- استراتيجية أعمال معتمدة.

- نموذج أعمال يخدم أهداف الاستراتيجية.
- هيكلة بيانات ومعلومات موحدة حول نموذج الأعمال.
- أدوات وتطبيقات تقنية مبنية على البيانات والمعلومات.
- بنية تقنية ممكنة للتطبيقات والمنصات الرقمية.

وفي هذا الإطار، أشار إهلرز (2020،ص.79) في دراسته إلى أهمية خلق ثقافة تنظيمية جديدة تهدف إلى التحول الرقمي في إطار مجالات التغيير المؤسسي الأربعة، وهي:

1. تغيير النموذج التنظيمي.
2. تغيير الرسالة المؤسسية أو أهداف المنظمة.
3. تغيير الثقافة التنظيمية.
4. تغيير العمليات التنظيمية.

وأكد : في الدراسة نفسها على أن عمليات التغيير الموجهة نحو التحول الرقمي تتطلب تغييرات في جميع المجالات الأربعة (Ehlers, 2020).

د- استقطاب المهارات والكفاءات لعملية التحول الرقمي:

إن اعتماد استراتيجيات التحول الرقمي ينقل عمل المنظمات إلى منظمات افتراضية مما يحتم عليها الاستثمار أكثر في دعم تكنولوجيا المعلومات، والأمن السيبراني، والتكنولوجيا السحابية، والذكاء الاصطناعي، كوسيلة لمواكبة طرائق العمل الرقمية، والتحول العالمي نحو قوة عاملة، تمزج بين وسائل العمل التقليدية والوسائل الرقمية الحديثة، إلا أن توظيف المواهب والكفاءات المطلوبة لدعم هذا التطور الرقمي يمثل تحديًا مختلفًا (الحميدي وأويس، 2021).

وقد أصبح ميزان القوة في المنظمات يتمثل في قدرتها على استقطاب المهارات والكفاءات للتحول الرقمي، وبامتلاكها لموظفين مهرة لديهم قدرات وفهم للتكنولوجيا الرقمية الحديثة، الأمر الذي يتطلب اعتماد استراتيجية التوظيف التي تستند إلى فهمٍ واضح للمهارات والكفاءات التي تحتاجها الآن، التي قد تحتاجها مستقبلًا هي الخطوة الأولى؛ لضمان قدرتك على توظيف هذه الكفاءات الأساسية والاحتفاظ بها، ومع ذلك عليك أن تأخذ في الحسبان أن عليك اعتماد استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى؛ لتتمكن من الاستمرار والثبات؛ إذ إنَّ الحلول الرقمية تستمر في التغير والتطور، ومن ثَمَّ تغير طريقة العمل في المنظمة باستمرار (Albert, & Valero, 2021, p. 83)

ثانيًا: متطلبات التحول الرقمي:

يرى Braga, Taden et al (2020, p. 13) أنه يمكن توضيح متطلبات التحول الرقمي في الآتي:

1. التقنيات الرقمية: مثل إنترنت الأشياء وأجهزة المحمول، والطابعات الثلاثية الأبعاد، والبيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي، وكذلك الحوسبة السحابية في نماذج الأعمال في عدد من المنظمات والشركات.

2. الاستراتيجية الرقمية: وتتمثل في مجموعة العمليات التنظيمية والأهداف والقضايا التي تتعلق بالتحول الرقمي.

3. القدرات التنبؤية والتحليلية: يجب على المنظمة لكي تكون ناضجة بشكل رقمي أن تكون لديها القدرة على التنبؤ بالظروف البيئية والتكيف معها بسرعة.

4. الرقمنة للعملاء وعلاقاتهم: يتمثل هذا البُعد بجميع النواحي المتعلقة بعلاقات العملاء، ومدى تأثير التقدم التكنولوجي الرقمي في هذه العلاقات.

5. الثقافة والناس: يعد التعامل مع الثقافة السائدة في المجتمع من الصعوبات الكبيرة التي تقابلها المنظمات عندما تتحول رقميًّا؛ إذ إنَّ للثقافة أهمية كبيرة في تكوين المواقف والسلوكيات التي تتعلق بالأداء التنظيمي.

6. العلاقات الشبكية: إن المنظمة التي تسعى إلى التطور رقميًا يجب أن تكون عنصرًا من عناصر الشبكة التي تتمثل بالموردين، والشركات الناشئة، والحكومات، والمستثمرين؛ إذ إنَّ التقنيات التكنولوجية الرقمية تتفاعل عن طريقها تقنيات الاتصالات بشكل كبير مع هؤلاء اللاعبين، والتي تكون على مستوى عالٍ من السرعة والدقة والتواصل.

7. نماذج الأعمال الرقمية الجديدة: إن المنظمات التي تتمتع بنضج رقمي يمكن أن تقوم بإنشاء نماذج أعمال جديدة تنافسية؛ إذ إنَّ التقنيات الرقمية المتكاملة تمكن المنظمات من تطوير عروضها.

وفي ضوء تعدد مفاهيم التحول الرقمي نجد أنه يعتمد على المعرفة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات المنظمة وخدماتها كهدف رئيس تسعى اليه المنظمة، ومن ثم فإنَّ التحول الرقمي يتطلب ما يأتي: (المطيري، 2022،ص.96)

1- استمرار الدعم القيادي والإداري لجهود التحول، من خلال تركيز القيادات على الممارسات الإدارية المرتبطة بالتكنولوجيا، وتوفير الموارد البشرية والمالية، والتشريعات اللازمة.

2- السعي لإيجاد هياكل تنظيمية مرنة، والتركيز على فرق العمل الفعال.

3- المراجعة المستمرة لخطة التحول الرقمي.

4- تحديد الرؤية تحديدًا دقيقًا، وهي ضرورة توضيح ما نريد أن نكون عليه في المستقبل.

5- تطوير الهياكل التنظيمية القائمة -من خلال البُعد عن الهياكل المعقدة- لتنمية مهارات كافة الشباب وقدراتهم، من خلال برامج التدريب والتنمية الذاتية.

6- توفير الأجهزة الحديثة والبرامج المتنوعة؛ لتجديد البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.

7- ضرورة تحليل السوق واحتياجاته، وتحليل نقاط القوة والضعف، ومسح الفرص والتهديدات بالبيئة الخارجية.

8- نجاح عملية التحول الرقمي يتطلب قدرات ومهارات وخصائص شخصية للقيادات وكل أعضاء المجتمع، فهي تعكس مدى إيمانهم والتزامهم بعملية التحول الرقمي ومراحلها.

9- نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا والإنترنت، يتطلب ذلك تغيير إدارة الثقافة كميزة تنافسية.

10- ينبغي تطوير استراتيجيات بناء قدرات القيادات والأفراد؛ بهدف دعم التغيير وتأييده في ضوء مفاهيم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات وأنشطة المجتمع.

متطلبات نجاح التحول الرقمي:

إن نجاح عملية التحول الرقمي لا تعتمد على مدى فاعلية عملية التحول فحسب، وإنما يتطلب الأمر قدرات ومهارات وخصائص شخصية للقيادات وكل أعضاء المجتمع تعكس مدى إيمانهم والتزامهم بعملية التحول الرقمي ومراحلها، ومن ثم ينبغي تطوير استراتيجياتٍ، إضافة لبناء قدرات القيادات والأفراد؛ بهدف دعم التغيير وتأييده في ضوء مفاهيم دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات وأنشطة المنظمة (عبدالناصر وقريشي، 2011).

ويرى Packmohr and Hoppe (2019, p. 131) أن متطلبات تحقيق التحول الرقمي تتمثل بمتطلبات وعوامل تنظيمية، ومتطلبات بيئية، ومتطلبات تكنولوجية، ويمكن إبراز عوامل تلك المتطلبات في الجدول (2-1).

جدول (2-1) متطلبات وعوامل تحقيق التحول الرقمي

الأبعاد	العوامل
العوامل التنظيمية	1- المشاريع التجريبية (يعني تبني وإدخال التحول الرقمي بشكل تدريجي، وعدم تبنيه بشكل كامل في جميع المواقع دفعة واحدة). 2- الاستعداد للمستقبل (بما في ذلك القدرة على إعداد خريطة الطريق والأهداف الاستراتيجية والتشغيلية). 3- القدرة على فهم احتياجات العملاء. 4- الاعتماد على الروبوتات الآلية المستقلة التي تقوم بأداء سلوكيات ومهام بدرجة عالية من الاستقلالية/ أي تبرمج على التصرف دون انتظار أوامر شخص ما). 5- تأهيل الموظفين (يجب تدريب الموظفين وتأهيلهم بشكل فعال). 6- الثقافة (تخبرنا الثقافة بما يجب فعله عندما لا يكون الرئيس التنفيذي في المكتب (يستخدم

الأبعاد	العوامل
	البيانات الضخمة) (Big Data)، والقدرة على توفير واستخدام وجمع الكثير من البيانات. 7- الدعم الإداري (يشمل تزويد المشاريع بالموارد والمعرفة والوقت اللازم). 8- سهولة الاستخدام (يضمن التوافق بين التكنولوجيا والمهام). 9- بيئة عمل متعددة التخصصات (فريق عمل متعدد التخصصات).
العوامل البيئية	1- الاتصال (يتضمن التبادل السلس للبيانات بين الشبكات وداخل الشبكة الواحدة). 2- درجة عالية من الشفافية (تتطلب الثقة في تبادل البيانات). 3- ضرورة التعاون عبر حدود الشركة (لأن المهام لا يمكن حلها بشكل فردي بسبب التعقيد). 4- توليد القيمة المختلطة (عملية توليد قيمة إضافية من خلال الجمع المبتكر بين البيئية المنتجات المكون الملموس) والخدمات المكون غير الملموس. 5- الالتزام بالمعايير (المعايير الموضوعة من قبل الهيئات الدولية).
العوامل التكنولوجية	1- البنية التحتية (توفير بنية تحتية مفيدة). 2- الموثوقية (يضمن النظام البيانات الصحيحة). 3- الملاءمة (توفير البيانات الصحيحة للمستخدم المناسب). 4- القدرة على التكيف (تعني نظامًا مرنًا يمكنه التكيف مع احتياجات المعلومات الجديدة والشركة التي تستخدم النظام). 5- الأمن (هو أساس تبادل المعلومات). 6- اكتمال المعلومات (يجب توفير معلومات تغطي كل الجوانب ومختلف البدائل). 7- التوفر (يؤمّن الوصول إلى النظام). 8- آنية البيانات (يجب أن تكون البينات متاحة في الوقت المناسب دون تأخير.)

المصدر: (Packmohr, & Hoppe, 2019, p. 131)

ثالثًا: استراتيجيات التحول الرقمي:

في واقع الأمر عندما تريد أي منظمة أن تتحول رقميًّا لابد لها من خطة عمل واضحة وذات توقيتات محددة، تراعي موارد المنظمة وقدراتها الحقيقية، وهي استراتيجية التحول الرقمي، التي ترسمها الإدارة العليا لعملية التحول الرقمي، وفي هذا الصدد يمكن تلخيص استراتيجيات التحول الرقمي بثلاث استراتيجيات رئيسة هي (Tuesta, & Urbiola, 2015, p. 96):

1. استراتيجية الاستجابة للمنافسة الجديدة: في هذه الاستراتيجية تتفاعل المنظمة بشكل عام والمنظمات الصناعية بشكل خاص مع التغيرات في العرض والطلب على السلع والخدمات، عن طريق تطوير منتجات وخدمات رقمية، يمكن عن طريقها وضع نفسها في بيئة تنافسية جديدة، ونلاحظ هنا أن المنظمات تتبنَّى

استراتيجية الاستجابة للتغيرات البيئية، بمعنى أنها تكون تابعة لتغييرات السوق، وهنا يفرض السوق (العملاء) التوجه نحو التحول الرقمي في المنظمة.

2. استراتيجية التكييف التكنولوجي: تتمثل هذه الاستراتيجية في عملية التحول الرقمي من خلال إحداث تغيير عميق في البنى التحتية في المنصَّة التكنولوجية، وتحويلها إلى بنية تحتية أكثر مرونة؛ ليتم استيعاب تقنيات جديدة، فضلًا عن سرعة عملية التطوير، وتقديم خدمات جديدة.

3. استراتيجية التموضع: ففي هذه الاستراتيجية تحاول المنظمة أن تجعل استثماراتها الرئيسة في التكنولوجيا تؤتي ثمارها عن طريق اعتماد استراتيجيات رقمية تنطوي على تغيير جذري في هيكلها التنظيمي، بالشكل الذي يجعلها رائدة في مجال عملها، ويكون لها اسمها ضمن قادة السوق، ويمكن أن نطلق على هذه الاستراتيجية (استراتيجية التدعيم الإلكتروني).

وفي السنوات الأخيرة، اكتشف العلماء والباحثون أهم جوانب التحول الرقمي للمنظمات على المستوى العام، حيث حدد Matt, Hess, and Benlian (2015,p.216) أبرز أربعة متطلبات مهمة لبناء استراتيجية التحول الرقمي، وهي: استخدام التقنيات، والتغيرات في خلق القيمة، والتغييرات الهيكلية، والجوانب المالية، وأكدوا أن مواءمة هذه المتطلبات الأربعة تقود المنظمات نحو إطار شامل، يمكن أن يؤدي إلى صياغة استراتيجية التحول الرقمي للمنظمات، وتشير الدراسة التجريبية التي أجراها Chanias and Hess (2016) إلى أنَّ المنظمات بحاجة إلى تطوير وحدات تحويل رقمية منفصلة لإنشاء آليات للحوكمة والتعاون، التي يمكن أن تساعد في تطوير استراتيجيات التحول الرقمي الناجحة، ومع ذلك ظل تركيز دراستهم ضيقًا، حيث ظهرت استراتيجيات التحول الرقمي في المنظمات الحالية من خلال تسعة تحديات رئيسة تواجه المنظمات في التحول الرقمي، وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى الأدوات والأساليب والمفاهيم الخاصة برقمنة العمليات، وسيناريوهات الانتقال المبهمة، والافتقار إلى الهيكل، والتوجيه لإدارة التحول، والهيكل التنظيمي، ونقص التعاون، وقيود الوقت والميزانية، والوعي المنخفض، وثقافة غير داعمة، ونقص في الكفاءات. وأضافوا أن استراتيجية التحول الرقمي تعتمد على التغلب على هذه التحديات، زيادة على ذلك، تناولت الأدبيات الروابط بين التحول الرقمي وابتكار نماذج الأعمال، والابتكار الرقمي، وبناء قدرات ديناميكية للتحول الرقمي.

رابعًا: آثار التحول الرقمي:

ينتج عن التحول الرقمي تغييرات كبيرة في عمليات إضافة القيمة؛ إذ يؤدي التحول الرقمي إلى تغييرات جوهرية في الثقافة التنظيمية ومهارات العاملين ونماذج الأعمال.

وعلى هذا النحو يمكن تصنيف تأثير التحول الرقمي في خمسة مجالات رئيسة، هي:

1. تغيير طريقة عمل الشركات:

يؤدي التحول الرقمي إلى حدوث تغيير جوهري في طريقة عمل الشركات ونماذج أعمالها، حيث يسهم في إدخال نماذج أعمال جديدة تمامًا، لم تكن معروفة من قبل تعتمد على منصات التكنولوجيا الرقمية (Lobejko, 2020, p. 41)

2. زيادة الكفاءة والإنتاجية:

إن الشركات التي تنجح في التحول الرقمي بالكامل تحقق مستويات متقدمة من الكفاءة والإنتاجية أعلى بكثير من نظيراتها التي لم تحقق التحول الرقمي؛ حيث يسهم التحول الرقمي في توفير طرائق جديدة لتطوير العمليات وتحسينها، مما يمكن الشركات من أن تصبح أكثر كفاءة واستدامة.

3. تحسين بيئة العمل:

يسهم التحول الرقمي في تعزيز السلامة المهنية في أماكن العمل، حيث يمكن إخبار العمال بالمخاطر المحتملة والممكنة مقدَّمًا من خلال الاستفادة من أجهزة الاستشعار المركبة في جميع أماكن العمل (Albukhitan, 2020, p. 65).

4. المرونة:

يمكن أن يساعد التحول الرقمي الشركات على التكيف بسرعة مع التغيرات والظروف البيئية المحيطة بها، من خلال تمكين الشركات من تعديل العمليات والمنتجات والخدمات بسرعة؛ لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق، وتحسين الأداء التنافسي (Berman et al, 2018, p. 51).

5. دعم عمليات اتخاذ القرار:

تزيد عمليات التحول الرقمي بشكل كبير من المعلومات المتاحة للإدارة، فهي تتيح الحصول على أنواع جديدة من المعلومات ومن مصادر مختلفة، ومن ثم زيادة جودة القرارات الإدارية ومنفعتها.

خامسا: تجارب سابقة لشركات قامت بالتحول الرقمي:

بنك مصر: تأسس بنك مصر عام 1920 بفضل فكر الرائد الاقتصادي محمد طلعت باشا، الذي تزعم فكر الادخار الوطني، وتوجيه تلك المدخرات الوطنية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنَّ بنك مصر هو أوَّلُ بنك مصري يؤسسه ويمتلكه المصريون بنسبة 100% بالكامل.

يولي بنك مصر اهتمامًا كبيرًا بتحسين الأداء المالي من خلال محاور متعددة؛ تماشيًا مع خطة البنك المركزي، ومن أهمها: التحول من المجتمع النقدي إلى المجتمع اللانقدي من خلال دعم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتحفيزها؛ وذلك تماشيًا مع سياسات المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية؛ بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية وتحفيزها في الدفع بدلًا منه، وفي سبيل ذلك وحرصًا على تلبية كافة رغبات العملاء؛ قام البنك بتقديم حلول مختلفة لميكنة المرتبات موجهة لشركات قطاع الأعمال العام والخاص عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من منتجات تحويل المرتبات (بطاقات مرتبات، حيث بلغ عدد الشركات المتعاقدة. بعدد بطاقات 774 بنكًا، و872 شركة، مع ألف بطاقة، وكذلك 5501 ألف حساب. وذلك بخلاف تقديم خدمة السداد الإلكتروني للضرائب والجمارك من خلال نحو 342 فرعًا، منها 337 فرعًا داخل جمهورية مصر العربية، وعدد 5 فروع بالإمارات. ويحتل بنك مصر المركز الأول بين البنوك المقدمة لخدمة سداد الجمارك، هذا بالإضافة إلى وجود خدمة CPS للشركات، مما يسمح للعملاء بدفع الضرائب والرسوم الجمركية أو غيرها من الرسوم الحكومية من مكاتبهم إلكترونيًا، وكذلك محفظة بنك مصر B Wallet، كما قام بنك مصر بالدخول في عدد من الشراكات؛ بهدف إتاحة وسائل الدفع الإلكترونية لأفراد المجتمع منها؛ الشراكة مع فيزا واكسون موبيل، وكذلك هيئة البريد المصري.

بنك مصر والتحول الرقمي

تخطى عدد البطاقات المصدرة 6032 مليون بطاقة، يعمل غالبها بنظام الشريحة الذكية Smart Chip؛ ليصبح بنك مصر في المركز الثاني في عدد بطاقات الدفع الإلكترونية بين البنوك المصرية، كما يصل عدد مواقع التجار المتعاقدين مع البنك 15616 موقعًا بجميع محافظات الجمهورية، ووصل حجم معاملات التجار المتعاقدين مع البنك (آلات POS نظام التجارة الإلكترونية E-Commerce) إلى ما يزيد عن 13,40 مليار جنيه سنويًا، ويوفر البنك بتلك المواقع أحدث آلات الـ POS المتوافقة مع المعايير الدولية (PCI DSS)، وذلك بإصدارها الأحدث 3.2.1 طبقًا لمتطلبات المنظمات الدولية.

ويمتلك البنك شبكة متطورة من آلات الصراف الآلي ATM تصل إلى نحو 2533 آلة حتى تاريخه، تقدم خدمات السحب والإيداع، واستبدال العملات، وسداد الفواتير، والتبرعات، بالإضافة إلى خدمات التحويلات

النقدية باستخدام البطاقات أو بدونه، منتشرةً في جميع أنحاء الجمهورية، مجهزة ومزوَّدة بأحدث التقنيات التكنولوجية، علمًا أن بنك مصر هو أول بنك يوفر خدمة السحب والإيداع لمحافظ الهاتف المحمول الإلكترونية من خلال شبكة ماكينات الصراف الآلي الخاصة. ويوفر بنك مصر الخدمة من خلال شبكة تحويل لتمكين أكثر من 11 مليون مستخدم لمحافظ الهاتف المحمول في الاستفادة من شبكة الصراف الآلي الخاصة بالبنك؛ مما يسهم في زيادة عدد المعاملات المالية التي تتم من خلال محافظ الهاتف المحمول، حيث يمكن للعملاء إيداع الأموال وسحبها بشكل لحظي في مدار الساعة.

كما قام بنك مصر بإصدار بطاقة "ميزة" المحلية للدفع الإلكتروني، وذلك لأول مرة في مصر، كأول بطاقة مدفوعات ذكية، تحمل شعار شبكة المدفوعات الوطنية "ميزة" بالتعاون مع شركة إي فاينانس e-finance، التي تعد أول بطاقة دفع محلية تحمل شعار الشبكة المحلية للمدفوعات عن طريق شركة بنوك مصر 123، ويأتي ذلك تماشيًا مع سياسات الدولة للتوسع في قنوات الدفع الإلكترونية، في إطار مبادرات مجلس المدفوعات القومي، وتحت رعاية البنك المركزي المصري، ويأتي إصدار البطاقة للاستفادة منها في تنفيذ عمليات السحب النقدي والشراء الآمن من نقاط البيع المنتشرة داخل الجمهورية؛ مما يسهم بشكل كبير في تنفيذ خطة الشمول المالي والمجتمع الرقمي اللانقدي وتطبيقها، كأحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر 2030.

وفي ضوء الخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها البنك لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة، وكذلك التزام البنك بتنفيذ أهدافه الاستراتيجية والتنموية؛ بهدف دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات، يسعى البنك حاليًا لإتمام عدد من العمليات التمويلية الكبرى المستهدفة، وتحت الدراسة في قطاعات عدة، مثل: (الاتصالات، ومواد البناء، والأسمدة، والمقاولات وغيرها)، تبلغ قيمتها حوالي 2004 مليار جنيه، بقيمة ضمان التغطية المتوقع لبنك مصر في تلك العمليات 8.3 مليار جنيه تقريبًا؛ تأكيدًا لدوره كأحد البنوك الوطنية الرائدة في السوق المصرفي المصري. والجدير بالذكر أن لبنك مصر السبق في مجال الصرافة الإسلامية؛ لكونه أول بنك من بنوك القطاع العام ينشئ فروعًا خاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية (كنانة)، التي بلغ عددها 39 فرعًا منتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية، وقد ارتفعت المحفظة الائتمانية بقطاع الصيرفة الإسلامية إلى 7.8 مليار جنيه في 6/2018، بزيادة بلغت 2.1 مليار جنيه عن العام المالي السابق في مجال التسهيلات المشتركة وائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية، يرتكز أغلبها في قطاعات الحديد والصلب والمقاولات والأغذية والمشروبات والاستثمار العقاري والوساطة المالية. كما نجح القطاع في التوسع في مجال ائتمان الشركات من خلال تمويل احتياجات العملاء القائمين وكذا عملاء جدد، وذلك في عدد من المجالات، أهمُّها

مجال الطرائق والكباري بنحو 830 مليون جنيه، والمشروع القومي للإسكان بنحو 407 ملايين جنيه، ومجال الاستثمار العقاري بنحو 500 مليون جنيه بصيغة المشاركة.

استراتيجية بنك مصر نحو التحول الرقمي:

تنبع استراتيجية بنك مصر نحو التحول الرقمي من توجهات البنك المركزي تماشيًا مع السياسات العامة للدولة، وفى إطار سياسة بنك مصر التي تهدف إلى إنشاء وحدات جديدة؛ للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، لتعزيز العروض الخاصة بمنتجات بنك مصر في السوق المصرفي، ومن ثَمَّ زيادة ربحية البنك والحصة السوقية له، وزيادة رضا العملاء، فقد تم استحداث قطاع التحول الرقمي على أن يكون مختصًا بما يأتي:

1. الارتقاء بمستوى التكنولوجيا المعمول بها داخل البنك؛ لتعزيز قدرته على طرح المنتجات بصورة أفضل.
2. تحديد منتجات جديدة ومبتكرة وتقديمها إلى الأسواق المصرفية.
3. العمل على تحسين المنتجات التكنولوجية الحالية.
4. توفير أساليب مالية متطورة لطرائق طرح منتجات بنك مصر.
5. العمل على ميكنة إجراءات سير العمل بما يؤثر بالإيجاب في تجربة العميل مع البنك (الدنو، أسامة، 2022، ص. 567).

المبحث الأول

مفهوم المراجعة الداخلية ووظائفها

تعد وظيفة المراجعة الداخلية أحد عناصر نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية، وهي وظيفة مستقلة عن عمليات الرقابة الداخلية اليومية بغرض فحص الأنشطة التي يقوم بها المنظمة وتقييمها، حيث تقدم تقييم مستقل عن مدى كفاية إجراءات وسياسات المنشأة، وترجع أهميتها في المنظمات إلى أهمية إدارة المخاطر، وبخاصةٍ بعد الأزمة المالية العالمية في (2008م) (الوشلي، 2013م). كما تعد المراجعة الداخلية بمفهومها الحديث نشاطًا يعمل على تحسين المعاملات، الذي تطور من مجرد مراجعة محاسبية؛ للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتصحيح الأخطاء، إلى اعتباره أداةً لفحص مدى فعالية الأساليب الرقابية وتقويمه (سليمان، 2006م)، وهو جزء من مكونات نظام الرقابة الداخلية والمتمثلة في الرقابة. وتعد أيضًا جزءًا مهمًّا من هيكل الحوكمة؛ نظرًا لما تتطلبه من تطوير وتحسين مستمر. كما تُسهِمُ في تعزيز فعالية الرقابة من خلال دورها في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وضمان دقة المعلومات المحاسبية، وحماية الأصول؛ إذ إنَّ أهم ما يجب أن تتضمنه المراجعة الداخلية هو تقييم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية، ومراجعة نظم المعلومات المالية والإدارية متضمنة نظم المعلومات والخدمات الإلكترونية، ومراجعة وسائل حماية الأصول (الوشلي، 2013م).

أولًا: مفهوم المراجعة الداخلية:

عرَّف معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) وظيفة المراجعة الداخلية بأنها نشاط استشاري مستقل وموضوعي، يهدف إلى إضافة قيمة لعمليات الشركة وتحسينه، وتساعدها على تحقيق أهدافها، من خلال تقديم نهج منظم، لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها (IIA, 2018).

وعرَّفها محمد (2018) بأنها تقوم بالخدمات الاستشارية التي تهدف إلى تحسن جودة المعلومات؛ لكي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات، وهي خدمة مهنية مستقلة. وتم تعريفها من قبل محمد وجدان (2017) بأنها وظيفة تقييم مستقلة تنشئها إدارة المنظمة لخدماتها، وعلى الرغم من أنه لم يحدد نوعية الخدمات التي تقوم بها المراجعة الداخلية من أجلِ مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها. كما عُرِّفَت المراجعة الداخلية أيضًا بأنها وظيفة إدارية مستقلة تتضمن التقييم المستمر والانتقادي لعمل الشركة؛ من أجلِ اقتراح التحسينات وتحسين آلية الإدارة الكلية للشركة وتقويتها، بما في ذلك إدارة المخاطر الاستراتيجية للشركة وأنظمة الرقابة الداخلية بها (Hazaea, et al, 2021, p. 141)

وتُعرَّف المراجعة الداخلية أيضًا بأنها هيئة تقييم مستقلة، تستخدم موظفين متخصصين لمراجعة العمليات والضوابط الرقابية المعمول بها؛ لتحسين عملية صنع القرار الإداري، ومنع الاحتيال والمخاطر. ومع ذلك، تؤدي المراجعة الداخلية دورًا مهمًا في متابعة أنظمة الرقابة الداخلية. وتؤدي هذه الأنظمة أنشطة قابلة للمراجعة من خلال مراجعة عمل الإدارة في تقييم المخاطر والامتثال، ومن ثَمَّ تزويد أصحاب المصلحة بالتطمينات المناسبة (Loum & Bicer ،2021).

ثانيًا: أهمية المراجعة الداخلية:

تشهد مهنة المراجعة الداخلية تطورًا كبيرًا ومتسارعًا، لذا فإنه من الأهمية تحديث الأدوات والإجراءات التي يعتمد عليها المراجع الداخلي؛ لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، وتناسب طبيعة المهام التي يتم إنجازها حاليًا. ويتضح التطور التكنولوجي في الآونة الأخيرة في تطبيق تقنيات التحول الرقمي واستخدامه في المؤسسات والهيئات خاصة منظمات، مما يتطلب تحديث كافة الأنشطة والوظائف، وبخاصة في المراجعة الداخلية؛ تماشيًا مع تلك التطورات. وتحتاج المراجعة الداخلية في الوقت الحالي إلى مراجع داخلي على دراية بالتقنيات التكنولوجية الحديثة وكيفية استخدامها في ظل التحول الرقمي؛ وذلك نتيجة لتحول البيانات والمعاملات في أغلب المؤسسات من صورة ورقية إلى صورة رقمية (إلكترونية)؛ مما يتطلب إلمامه بالتكنولوجيا الحديثة؛ تماشيًا مع التطورات بالبيئة المحيطة. ومن ناحية أخرى، فإنَّ أهمية جودة المراجعة الداخلية تكمن في تحسينها لجودة التقارير المالية، ومن ثَمَّ زيادة ثقة أصحاب المصالح في تلك التقارير (Ali,2022,p.33). كما تتوقف جودة نشاط المراجعة الداخلية على جودة تنفيذ المهام المكلف بها المراجع الداخلي، التي تعتمد على مؤهلاته وكفاءته وإمكانياته المهنية للتعامل مع الأدوات التكنولوجية الحديثة، والتزامه بالمعايير المهنية (محمود، 2017،ص.41)، حيث يتطلب معيار المراجعة 1210 (IIA) أن يكون المراجع الداخلي على دراية تامة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، وكيفية استخدامها ومخاطرها؛ حتى يتمكن من أداء عمله بكفاءة وفعالية، كما يتطلب أن يكون لديه مهارات استخدام الحاسب والوسائل التكنولوجية الحديثة المطلوبة لتخطيط مهام المراجعة الداخلية وأدائها (IIA, 2020). ولابد أن يكون قسم المراجعة الداخلية على دراية كاملة بأي تطورات أو تغيرات في الخدمات المقدمة والمعاملات بالمؤسسة؛ مما يتطلب ضرورة تدريب المراجعين الداخليين وتأهيلهم للتعامل مع التقنيات الرقمية الحديثة؛ لمواجهة أي تحديات أو معوقات قد تنشأ من تطبيق التحول الرقمي بالمؤسسات، مما يسهل من مهمة المراجع الداخلي ويحسن من أدائه، هذا بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في إجراءات المراجعة الداخلية؛ لأن التحول الرقمي يتطلب امتداد نشاط المراجعة الداخلية لتشمل أعباءَ ومسؤولياتٍ جديدة، بما يوفر الحماية ضد الجرائم الإلكترونية، حيث يتركز

نشـاط المراجعـة الداخليـة في تقيـيم أنظمـة إدارة المخـاطر والرقابـة الداخليـة والحوكمـة وتحسـينها (عطيـة، 2021،ص.25).

ثالثًا: أهداف المراجعة الداخلية:

يمكـن القـول إن أهـداف المراجعـة الداخليـة كثـيرة ومتنوعـة، وتختلـف باختـلاف حجـم المنشـأة وهيكلهـا ومتطلبات إدارة المنشأة من إدارة المراجعة الداخلية، ويمكن تلخيص أهم أهدافها في الآتي: (قازمل، 2018، ص. 26)

1. القيام بإجراءات فحص خاصة بحماية الأصول من السرقة أو سوء الاستعمال أو الاختلاس والوقاية من وقوع خسائر.
2. التأكـد مـن دقـة البيـانات ومصـداقية المعلومـات الـتي ينتجهـا نظـام المعلومـات بالمنشـأة، وكـذلك البيـانات المسجلة بالدفاتر والسجلات.
3. زيادة قيمة المنشأة عن طريق تقديم خدمات استشارية لكل المستويات الإدارية، وتحسين كفاءة عمليات المنشأة، وتوفير المعلومات التي تساعد على تنفيذ استراتيجيات المنشأة.
4. إبلاغ الهيئات المسؤولة عن مدى الالتزام بالخطط والسياسات والقوانين والأنظمة المعمول بها.
5. القيام بتقييم فعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعملية حوكمة الشركات.

وبحسب Khelil and Khlif (2021, p.p. 125– 126) تتمثل أهداف المراجعة الداخلية في تحقيق ما يأتي:

1. التأكد من إنجاز الشركة لأهدافها المحددة مسبقًا.
2. حماية أموال الشركة وممتلكاتها من الضياع وسوء الاستخدام، وضمان عدم الاستغلال في غير ما خصصت له، والعمل على الحد من وقوع الأخطاء والتجاوزات.
3. التأكد من دقة المعلومات المالية وغير المالية التي تصدر من كل الأقسام الإدارية، وضمان دقة المستندات والسجلات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، وتحقيق المتطلبات الرقابية (Oussii & Boulila, 2018, p. 455).
4. ضمان فاعلية العمليات الإدارية والمالية وكفايتها، بما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

5. التأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة، لجميع الأقسام الإدارية بالشركة، لتحقيق أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.
6. ضمان سلامة جميع أنظمة الرقابة الداخلية في كافة الأقسام الإدارية بالشركة، وضمان فعاليتها في منع المخاطر المحتملة (Oussii & Boulila, 2018, p. 455).
7. ضمان كفاية الخطة التنظيمية من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات، وفصل الاختصاصات المتعارضة وغير ذلك من الجوانب التنظيمية.
8. تقديم الخدمات الاستشارية لكلِّ الأقسام الإدارية في الشركة بما يحقق أهدافها، ويساعد في إنجاز مهامها.

رابعًا: معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن (IIA):

تهدف المعايير إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة المراجعة الداخلية، وتوفير إطار لتنفيذ وتدعيم مجموعة واسعة من خدمات المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة للشركات، ووضع أساس لتقييم أداء خدمات المراجعة الداخلية، وتحسين العمليات التنظيمية والتشغيلية وتفعيلها (IIA, 2016, p.2). وتنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى عدة مجموعات، وهي:

المجموعة الأولى وتختص بمعايير الصفات:

تناولت هذه المجموعة النظام الأساسي والخصائص التي يجب توافرها في المنشآت والأفراد الذين يؤدون خدمات المراجعة الداخلية كما يأتي وفقًا لـ(IIA , 2016):

1. معيار الغرض والسلطة والمسؤولية: يشير إلى ضرورة تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية الخاصة بوظيفة المراجعة الداخلية بشكل رسمي في ميثاق المراجعة الداخلية.
2. معيار الاستقلال والموضوعية: يشير إلى ضرورة أن تكون أنشطة المراجعة الداخلية مستقلة، كما يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعيًّا في أداء مهامه.
3. معيار الكفاءة وبذل العناية المهنية الواجبة: يشير إلى ضرورة أداء مهام المراجعة الداخلية بكفاءة ومهارة وعناية مهنية مناسبة.
4. معيار (ضمان الجودة وبرامج التحسين): يشير إلى ضرورة قيام المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بتطوير برنامج ضمان الجودة والتحسين.

المجموعة الثانية وتتعلق بمعايير الأداء:

تتضمن هذه المجموعة سبعة معايير رئيسة صادرة من معهد المراجعين الداخليين (IIA)، تتناول وصف طبيعة خدمات المراجع الداخلي، وتحديد معايير الجودة التي يتم على أساسها قياس الأداء لهذه الخدمات، وتأخذ هذه المجموعة أرقامًا تسلسليَّةً 2000 وفقًا لـ(IIA, 2016) كما يأتي:

1. معيار إدارة نشاط المراجعة الداخلية: يشير إلى ضرورة قيام مدير المراجعة الداخلية بإدارة نشاط المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.
2. معيار طبيعة عمل المراجعة الداخلية: يشير إلى قيام نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم، والمشاركة في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة والحوكمة.
3. معيار تخطيط مهام المراجعة الداخلية: يشير إلى ضرورة أن يطور ويوثق المراجعون الداخليون خطة عمل لكل مهمة من مهام المراجعة الداخلية.
4. معيار أداء مهام المراجعة الداخلية: يشير إلى قيام المراجعين الداخليين بتحديد معلومات كافية وتحليلها وتقييمها وتسجيلها؛ لتحقيق أهداف المهمة التي يقومون بأدائها.
5. معيار توصيل النتائج: يشير إلى قيام المراجعين الداخليين بتوصيل نتائج أداء المهمة، والآراء والتوصيات بشكل مناسب.
6. معيار متابعة التقدم: يشير إلى أنَّ يضع ويحتفظ مدير المراجعة الداخلية بنظامٍ لمتابعة التصرف في النتائج التي تم توصيلها للإدارة.
7. معيار قبول الإدارة للمخاطر: يشير إلى ضرورة التأكد من قبول الإدارة لمستوى مخاطر أعلى من المستوى الذي تتحمله المنشأة، وهنا يجب عليه مناقشة هذا الأمر مع الإدارة للوصول إلى حل مقبول.

خامسًا: وظيفة المراجعة الداخلية:

تتمثل وظيفة المراجعة الداخلية في توفير خدمات الرقابة والاستشارات التي تساعد الشركات على تحقيق أهدافها. ونوجز مهام إدارة المراجعة الداخلية واختصاتها فيما يأتي (المرجي، والرشيد، 2023، ص.ص 62 – 63):

1) **المراجعة المالية:**

أ. فحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات بعد إتمامها؛ للتأكد من كونها صحيحة نظامية.

ب.فحص السجلات المحاسبية؛ للتأكد من انتظام القيود وصحتها وسلامة التوجيه المحاسبي.

ج. مراجعة أعمال الصناديق وفحص دفاترها وسجلاتها ومستنداتها، والتحقق من أن الجرد قد تم وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة.

د. مراجعة أعمال المخازن والمستودعات وفحص دفاترها وسجلاتها ومستنداتها، والتحقق من أن الجرد والتقويم وأساليب التخزين قد تمت وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة.

هـ. مراجعة التقارير المالية والحسابات الختامية التي تعدها الوحدة المختصة، والتأكد من دقَّتها ومدى موافقتها للأنظمة واللوائح والتعليمات والسياسات التي تطبقها الشركة في إدارة أعمالها.

2) **مراجعة المطابقة:**

أ. مراقبة سير العمل في إدارة أعمال الشركة وكل الوحدات التابعة لها؛ للتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية، والتحقق من كفايتها وملاءمتها.

ب.مراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة التي تكون الشركة طرفًا فيها؛ للتأكد من مدى التقيد بها.

ج. فحص الشكاوى التي تحال إلى الإدارة حول المخالفات الإدارية والمالية وغيرها من المخالفات وفقًا للصلاحيات الممنوحة للإدارة.

د. القيام بحملات تفتيشية على إدارة أعمال الشركة وكل الوحدات التابعة لها.

3) مراجعة الأداء:

أ. تقويم أنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك النظام المحاسبي؛ للتحقق من سلامتها وملاءمتها، وتحديد أوجه القصور فيها إن وجدت، واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاجها، بما يكفل حماية أموال الشركة وممتلكاتها من الاختلاس أو الضياع أو التلاعب ونحو ذلك.

ب.تقويم مدى كفاية الخريطة التنظيمية لوحدات الشركة من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات، وفصل الاختصاصات المتعارضة، وغير ذلك من الجوانب التنظيمية وإجراءات الضبط.

ج. تقويم مستوى إنجاز وحدات إدارة أعمال الشركة لأهدافها الموضوعة، وتحليل أسباب الاختلاف، إن وجد.

د. تحديد مواطن سوء استخدام وحدات إدارة أعمال الشركة لمواردها المادية والبشرية، وتقديم ما يمكنها من معالجتها وتلافيها مستقبلًا.

4) **الخدمات الاستشارية:**

أ. تقديم المشورة عند بحث مشروع الموازنة التقديرية لإدارة أعمال الشركة.

ب.تقديم المشورة لوحدات إدارة أعمال الشركة لإضافة قيمة لعملياتها التشغيلية، من خلال تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، أو تطوير تطبيقات الحوكمة، أو إدارة المخاطر.

ج. تقديم المشورة عند الطلب وفقًا لإمكانات إدارة أعمال الشركة وما لديها من معارف ومهارات مع المحافظة على استقلاليتها و موضوعيتها، ومن ذلك (تدريب العاملين في وحدات الشركة على كيفية وضع الإجراءات الرقابية والالتزام بها، تقديم التوصيات الفنية للعاملين في وحدات الشركة، بما يساعدهم على إنجاز المهام الموكلة إليهم على الوجه الأمثل).

د. العمل على تنمية مفهوم الرقابة الذاتية وتقويمها لدى موظفي وموظفات إدارة أعمال الشركة.

هـ. أي خدمات أخرى يكلف بها رئيس مجلس إدارة الشركة إدارة المراجعة الداخلية ضمن مجال الاختصاص.

وتعد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية سمة قيّمة لتطور نظام الحوكمة الحديث، الذي يؤدي دورًا حاسمًا في تحديد القيمة المضافة لنظام الرقابة بأكمله وتؤكد إصلاحات حوكمة الشركات في عددٍ من الدول بشكل متزايد على فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في زيادة ملاءمة التقارير المالية وتمثيلها العادل(Kotb et al, 2020,p.155).

سادسًا: محددات وظيفة المراجعة الداخلية:

أشار غنيم (2016،ص.32) إلى أن محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية تشمل:

1. المقدرة المهنية (الأهلية): التي تقاس من خلال المستوى التعليمي، والشهادات المهنية، أي تشمل التأهيل العلمي للمراجع الداخلي كأحد المحددات التي تساعد في تنمية مقدرته المهنية على اكتشاف الممارسات غير القانونية، والتأهيل المهني من خلال الحصول على الشهادات التي تمنحها المنظمات المهنية المعنية والمنظمة للمهنة.
2. الموضوعية: وتعني ضرورة نزاهة المراجع وعدم تحيزه وتجنب تعارض مصالحه الشخصية مع مصلحة المنشأة أحد محددات المراجعة الداخلية، التي تقاس من خلال الجهة التي ترفع لها تقارير المراجعة الداخلية، والجهة المسؤولة عن تعيين المراجعين الداخليين، وهذا ما أكدته معايير المراجعة الداخلية التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين.
3. جودة أداء المهام: التي تقاس من خلال دقة برامج المراجعة وكفايتها، ونطاق المراجعة، كما تتوقف جودة أداء فريق عمل المراجعة الداخلية على عوامل عدَّة، منها التخطيط لعملية المراجعة الداخلية، وتوثيق أدلة المراجعة وجمعها، والالتزام بالمعايير المهنية، وبذل العناية المهنية الواجبة.

4. تفعيل العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية والأطراف الأخرى لحوكمة الشركات.

5. الإسناد الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية كأحد العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية؛ وسبب ذلك هو الكفاءة والخبرة الفنية للمراجع الخارجي، وتحقيق الوفورات في تكاليف المراجعة الداخلية، وتحسين جودة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للمنشأة نفسها حتى لا يؤثر في حياده.

ويرى أبو جبل (2016،ص.69) أن محددات جودة المراجعة الداخلية تشمل التأهيل، وجودة تنفيذ المهام، والاستقلال، والوضع التنظيمي، والكفاءة والقدرة المهنية، والموضوعية، وأن هذه المهام تعمل على تحسين جودة المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وشفافيتها، والحد من إعادة إصدار القوائم المالية.

وأشار أميرهم (2019،ص.43) لمحددات جودة المراجعة الداخلية في شكل توضيحي، حيث أشار إلى أن المحددات تتكون من:

1. محددات مرتبطة بفريق المراجعة الداخلية، وتشمل الكفاءة المهنية، التي تعتمد على التأهيل، وينقسم على الشهادات العلمية، والشهادات المهنية، والتعليم والتدريب المستمر من خلال عدد ساعات التدريب، وأيضا الخبرة من خلال عدد ساعات العمل، وتشمل أيضًا الموضوعية من خلال التبعية التقريرية.
2. محددات مرتبطة ببيئة المراجعة الداخلية الاستقلال من خلال الوضع التنظيمي والتبعية الوظيفية ودعم الإدارة العليا، وكذلك من خلال نطاق العمل من خلال الرقابة وإدارة المخاطر وتحقيق أهداف الحوكمة، وكذلك من خلال جودة أداء العمل من خلال التخطيط والتوثيق وبذل العناية المهنية والالتزام بالمعايير.

المبحث الثاني

التحول الرقمي وتأثيره في جودة المراجعة الداخلية

أولًا: تمهيد انعكاس تطبيق تقنيات التحول الرقمي على تطوير أنشطة المراجعة الداخلية:

تعد المراجعة الداخلية من أهم الأدوار الأساسية والضرورية لاستمرارية الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وفق الخطط الموضوعة، وتبرز أهميتها؛ في كونها تتعلق بالأنشطة المالية خصوصًا، وانعكاسها على أنظمة المعلومات والتقارير المالية، التي يعتمد عليها المستخدمون، وتخدم فئات كثيرة منهم، كما أنَّها تؤثر في جودة الأنشطة التشغيلية من حيث الكفاءة والفعالية للوظائف والأساليب المتبعة لتحقيق أهداف الشركات، بالإضافة إلى التحقق من مدى الالتزام بالضوابط والقواعد والنظم المعمول بها (IIA, 2018).

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بدور فعال في الشركة في تحقيق أهدافها، وتحقيق فعالية الرقابة الداخلية من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق، وذلك عن طريق تقييم الإجراءات التنفيذية والرقابية، وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه، والعمل على إدارة المخاطر بالتعاون مع مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العمليات الداخلية للشركة، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي لهذه العمليات (Betti, et al, 2021, p. 31).

وتتعامل وظيفة المراجعة الداخلية مع القضايا ذات الأهمية القصوى الاستدامة الشركات ونجاحها، وتلقي الضوء على الصفقات والمخاطر المتعلقة بالقضايا الأوسع نطاقًا بما في ذلك، على سبيل المثال، شهرة الشركة، والتنمية، والتأثير البيئي، وكيفية إدارتها موظفيها (ALbawwat, et al, 2021, p. 801)

ومن أجلِ تحسين جودة المراجعة؛ تم اقتراح عدة أطر عمل، مؤكدةً على أهمية ثلاثة عناصر، هي: المراجعون، وعملية المراجعة، ونتائج المراجعة، في حين تم اقتراح عددٍ من مؤشرات الأداء المتعلقة بجودة المراجعة. فيما يتعلق بقياس محترفي المراجعة، تشمل مؤشرات الجودة المقترحة الكفاءة الفنية، والرعاية المهنية، ومراجعات جودة المشاركة غير الفعالة، والأشخاص ذوي المهارات والمعرفة المتخصصة، وموظفي المراجعة في الصناعة، وخبرة موظفي المراجعة، وتفسير أو تطبيق المتطلبات والمعايير القانونية. وتشير جودة المراجعة الداخلية إلى كيفية قيام المراجعين الداخليين بتنفيذ أنشطتهم وتقييم العمليات، وفقًا للإجراءات والمعايير. وتعتمد جودة المراجعة على مستوى خبرة الموظفين، ونطاق الخدمات المقدمة، ومدى تخطيط عمليات المراجعة وتنفيذها وإبلاغها بشكل صحيح. وتقلل جودة المراجعة الداخلية من المخاطر، وتحسن الرقابة، وتقلل من تكاليف الرقابة الخارجية، وتقلل من الاحتيال والسلوكيات الانتهازية الأخرى داخل المؤسسة. وتتعلق جودة المراجعة بنطاق خدمات المراجعة،

والتخطيط الفعال للمراجعة، والعمل الميداني، والمراقبة الفعالة، والتواصل، وهنا علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الداخلية والفعالية (المرجي، والرشيدي، 2023، ص. 69).

وتتحقق جودة المراجعة الداخلية عند قيام المراجعين الداخليين بتنفيذ أنشطتهم وتقييم العمليات، وفقًا للإجراءات والمعايير المحددة مسبقًا، وتعتمد جودة المراجعة الداخلية على مستوى خبرة الموظفين ونطاق الخدمات المقدمة ومدى تخطيط عمليات المراجعة وتنفيذها وإبلاغها بشكل صحيح (Radwan, et al, 2021, p. 24).

ويعرّف مانيتا، وآخرون Manita et al, op. cit. (2020) جودة المراجعة بأنها "احتمال أن يحدد المراجع تناقضات في القوائم المالية ويفصح عنها لأصحاب المصلحة. وتعمل المراجعة عالية الجودة على تحسين جودة المعلومات المالية، وتعزز رقابة المديرين بشكل أفضل واتخاذ قرارات أفضل من قبل المستثمرين. وقد أظهرت عددٌ من الدراسات السابقة زيادة الطلب على عمليات مراجعة تتسم بالجودة للحد من عدم تناسق المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسات أخرى إلى أنَّ المستثمرين، لا سيما الدوليون، يحتاجون إلى جودة مراجعة فائقة وحوكمة محسنة للاستثمار في الشركات.

وتؤكد التغييرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية على الحاجة إلى تكييف المهارات، وعلى أهمية الكفاءة ومهارات تكنولوجيا المعلومات ومهارات الاتصال في العمليات التنظيمية المختلفة، بما في ذلك المراجعة. ويجب أن يكون المراجعون متصلين بجميع المواقف التي يواجهونها، وأن يحسِّنوا مهاراتهم في التعامل مع الآخرين، وأن يكونوا على دراية بتأثير سلوكياتهم في المنظمة. وبالمثل، يمكن أن يكون لتدني جودة ضوابط المراجعة الداخلية الناتج عن نقص المهارات (الخبرة في تكنولوجيا المعلومات) تأثير سلبي في أداء المؤسسة (Haislip, et al, 2016).

واليوم، تقوم إدارات المراجعة برقمنة عملياتها الداخلية وتطويرها، واستكشاف كيفية الاستفادة من البيانات الضخمة والأدوات الرقمية الجديدة لإضافة قيمة لعملائها. ويمكن أن تؤدي هذه الرقمنة إلى تحسين جودة المراجعة وإرضاء المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين بشكل أفضل من خلال جعل المراجعة أكثر صلة. أولًا، باستخدام الأدوات الرقمية، مثل تحليلات البيانات الضخمة، يمكن للمراجع تقييم جميع بيانات الشركة الخاضعة للمراجعة، والتوقف عن استخدام طريقة أخذ العينات. وفي الواقع، تسمح رقمنة عمليات المراجعة لها بتحسين تقييم المخاطر وجودة الأحكام من خلال تحديد جميع الحالات الشاذة، واقتراح حلول للمشكلات التي تم إبرازها. أخيرًا، يمكن أن تركز المراجعة أيضًا على البيانات الحالية، وليس فقط المعلومات التاريخية؛ من أجلِ إعطاء نظرة مستقبلية

لاستدامة الشركة الخاضعة للمراجعة من خلال تقييم المستوى الحالي للمبيعات، والحجز المخطط للطلبات، وما إلى ذلك (Manita, et al, 2020,p.193).

ويساعد التحول الرقمي الشركة على مواكبة متطلبات العملاء الناشئة ومن ثَمَّ الوجود في المستقبل؛ إذ إنه يُمكِّن الشركات من تأكيد نفسها بشكل أفضل في بيئة اقتصادية تتغير باستمرار بسبب التطورات التكنولوجية. ويقدم التحول الرقمي فرصة ثمينة لوظائف الأعمال الأساسية، مثل: المالية، وقسم المراجعة الداخلية، والموارد البشرية للابتعاد عن العمليات اليدوية وأتمتة المجالات الرئيسة، مثل كشوف المرتبات، مما يسمح للمديرين التنفيذيين بالتركيز على فرص الأعمال الأوسع (Hilali et al, 2020,p.143).

وتناول آيكنس انعكاسات تقنية المعلومات على وظائف المراجعة الداخلية، وتحليل فوائد المراجعة الداخلية في الحوكمة التنظيمية، وخلص الباحث إلى أنَّ أصول تكنولوجيا المعلومات مثل أتمتة ملفات أوراق العمل لها عيوب، مثل: تعطل الشبكة وفقدان البيانات، كما أدى استخدام أدوات المراجعة بمساعدة الكمبيوتر (Computer Aided Audit Techniques) (CAAT) إلى زيادة فعالية المراجعة الداخلية (Aikins,2020,p.226).

يُرَادُ من مهنة المراجعة أن تتحول من خلال تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) (AI)، ويتوقع أنه سيكون للتقنيات الجديدة تأثير كبير في مهنة المراجعة من خلال الأتمتة، ونطاق مراجعة أوسع، وتقليل أوقات المعالجة، ومن ثَمَّ تحسين جودة المراجعة. تستخدم هذه التقنيات الجديدة أيضًا للرد على التغييرات التي أجرتها الشركات في عمليات إدارة أعمالها. وتولد عمليات إدارة الأعمال المعدلة هذه كميات كبيرة من البيانات التي تجعل بعض أساليب المراجعة اليدوية أساليب عفا عليها الزمن، أو مستحيلة. وهذا يجعل المراجعة مجالًا مثاليًا للذكاء الاصطناعي؛ إذ تستثمر فيه جميع مكاتب المحاسبة الأربع الكبرى، وتستخدم بالفعل بعض إمكانات الذكاء الاصطناعي للمراجعة الخارجية ، ومن خلال التحول الرقمي، يتعين على الشركة مواكبة التغيرات السريعة. ويؤدي التحول الرقمي إلى زيادة الاهتمام بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، فيصبح الدعامة الأساسية للأعمال في تقييم تكنولوجيا المعلومات. بعبارة أخرى، أتاح التحول الرقمي فرصًا جديدة لمراجعة تقنية المعلومات لأداءِ دورٍ أكبر في المساهمة بشكل إيجابي في إدارة الأعمال. وهي بالتأكيد فرصة جيدة لمراجعة تقنية المعلومات لتغيير المفاهيم السلبية لممارسات مراجعة تكنولوجيا المعلومات التي تدركها الجهة الخاضعة للمراجعة. ومع ذلك، فإنَّ التحول الرقمي لا يفتح فقط الفرص لوجود مراجعة تكنولوجيا المعلومات،

ولكنه يطرح أيضًا تحديات لممارسات مراجعة تكنولوجيا المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بكفاءة مراجعة تكنولوجيا المعلومات وفعاليتها (Aditya, et al, op. cit,p.115).

ثانيًا: مزايا تطبيق تقنيات التحول الرقمي في المراجعة الداخلية:

يحقق تطبيق تقنيات التحول الرقمي عند أداء أنشطة المراجعة الداخلية عددًا من المزايا، تتمثل فيما يأتي:

1. قد يؤدي استخدام تحليلات البيانات في مهام المراجعة الداخلية إلى تغيير دور المراجعين الداخليين، إذ يمكن أن يؤدي استخدام تقنيات التحول الرقمي إلى توحيد الممارسات وزيادة كفاءة العمل. بالإضافة إلى القدرة على اختبار مجموعات البيانات الكاملة باستخدام تحليلات البيانات الضخمة؛ مما يجعل التقارير أكثر موضوعية ويزيد من أهميتها وقيمتها.
2. أن استخدام تقنيات التحول الرقمي يمكن أن يحقق الدقة وقيمة الإنتاجية لوظيفة المراجعة، على سبيل المثال، يمكن لتحليلات البيانات دعم المراجعين الداخليين طوال مهامهم أثناء تقييم المخاطر ومراحل الاختبار من خلال معالجة كميات أكبر من البيانات وأداء المراجعة المستمرة، مثل هذه الطريقة يمكن أن تسهل التحليلات التنبؤية أو الوصفية المستندة إلى البيانات التاريخية وتوفر المزيد من الدقة (Islam & Stafford, 2022, p. 201).
3. أن تطبيق تقنيات التحول الرقمي يسهل القدرة على استخدام البيانات الإلكترونية وتحليلها كافة، والاستفادة منها في تسهيل إنجاز مهام عملية المراجعة وتنفيذها بدقة عالية، حيث يتوافر في عددٍ من برامج المهارات التكنولوجية التي يحتاجها المراجع الداخلي؛ لتسهيل أعمالها، وتوحيد الإجراءات، ومن ثم تسهيل مهامهم (Newman, et al, 2021, p. 5).

يساعد التحول الرقمي في تطوير قدرات المراجع الداخلي في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ مما يعزز الثقة والمصداقية بتقرير عملية المراجعة الداخلية، إذ إنَّ استخدام التحول الرقمي يقلل من إصدار الأحكام الشخصية، وإعداد التقديرات من قبل المراجع الداخلي (Christ, et al, 2021, p. 453).

يسهم التحول الرقمي في تحليل البيانات التي تتماشى مع تحقيق أهداف عملية المراجعة وفق خطة ملاءمة لعملية المراجعة الداخلية، وتكون محددة مسبقًا، وهذا ينعكس على تسريع إنجاز إجراءات تنفيذ عملية المراجعة وتوحيدها وتبسيطها (Zhikhoreva,et al, 2021, p. 253).

وأشار (Sarkar;2018; Raphael,2018; IFAC,2018; Martin,2018; Kwilinski,2019) إلى أن تطبيق التحول الرقمي يقدم عددًا من المزايا في المحاسبة والمراجعة، منها:

1. يعمل التحول الرقمي على تخفيض التكلفة من خلال تقليل تكلفة الاحتفاظ بسجلات المعاملات إلى حد كبير، وهذا يساعد أي شخص لديه السلطة المناسبة للوصول إليها في أي وقت.
2. صعوبة الاحتيال لأنها تكون في مأمن، وإذا حدث تغيير لها يكون من السهل معرفة ذلك وتتبعه وكشف ذلك في أي وقت.
3. التحول الرقمي يعمل على الحد من الاحتفاظ بالسجلات التقليدية، ومن ثَمَّ يتوافر من الموارد المستخدمة الكثير منها، ومن ثَمَّ يمكن توجيه تلك الموارد إلى أنشطة أخرى ذات قيمة مضافة.
4. تعمل للقضاء على الحاجة للتسويات؛ لأن العمليات يتم تسجيلها بشكل آلي مع تحديث دفاتر الأستاذ أولًا بأول، ومن ثَمَّ عدم الحاجة لتلك التسويات الجردية.
5. الشفافية: حيث يتم إتاحة الرؤيا الكاملة لجميع المعاملات، وكذلك توافر أدوات الإفصاح، وكذلك تساعد على رؤيا أكبر للأداء لمن له مصلحة والمستفيدين في أي وقت يريدون ذلك.
6. التحول الرقمي: وهي تكنولوجيا تعمل على التشغيل الآلي لكل مدخلاتها من المعاملات، ومن ثَمَّ تكون مراقبة بشكل كبير جدًا، ولها سجلات محاسبية وبنية تحتية من الاتصالات المرنة، ولها حماية من الدخول غير المسموح به في أي وقت.
7. أن تكنولوجيا التحول الرقمي هي عقود ذكية يتم التحقق من البيانات بمجرد دخولها، ومن ثَمَّ تقلل الأخطاء البشرية.
8. أن تكنولوجيا التحول الرقمي تعمل من خلال العقود الذكية؛ ومن ثَمَّ تقلل وقت عملية المراجعة لها.

ثالثًا: التحديات التي تواجه المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي:

واجهت المراجعة الداخلية خلال الآونة الأخيرة عددًا من التحديات، تمثلت في أزمة فقدان الثقة والمصداقية؛ نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، التي حظيت باهتمام عددٍ من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمالية، وقامت بالدراسة والتحليل لمسببات حدوث تلك الأزمات المالية. وترتب على هذه التحديات سعيُ منظِّمي مهنة المراجعة الداخلية إلى إحداث تطور كبير ومتسارع، فكان من الأهمية تحديث الأدوات والإجراءات التي يعتمد عليها المراجع الداخلي؛ لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، وتناسب طبيعة المهام التي يتم إنجازها حاليًا، مما يتطلب تحديث كافة الأنشطة والوظائف المتعلقة بالمراجعة الداخلية؛ تماشيًا مع تلك التطورات. وتحتاج المراجعة الداخلية في الوقت الحالي إلى مراجع داخلي على دراية بالتقنيات التكنولوجية الحديثة وكيفية استخدامها في ظل التحول الرقمي الحالي؛ نتيجةً لتحول كل عمليات الشركات من الصورة الورقية إلى الصورة الإلكترونية (Barros & Marques, 2022, p. 3).

وتؤكد هذه الاتجاهات على أهمية الكفاءة ومهارات تكنولوجيا المعلومات ومهارات الاتصال في العمليات التنظيمية المختلفة، بما في ذلك المراجعة. فيجب أن يكون المراجعون متصلين في جميع المواقف التي يوجهونها، وأن يحسِّنوا مهاراتهم في التعامل مع الآخرين، وأن يكونوا على دراية بتأثير سلوكياتهم في المنظمة. وبالمثل، يمكن أن يكون لتدني جودة ضوابط الرقابة الداخلية الناتج عن نقص المهارات (الخبرة في تكنولوجيا المعلومات) تأثير سلبي في أداء المؤسسة (Pizzi,et al, 2021, p. 175).

ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة على المجموعات الآتية:

1. التحديات التقنية والتكنولوجية:

وهي التحديات التي نتجت عن التطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ACCA, 2019) مثل تقنية دفتر الأستاذ الموزع distributed ledger، والذكاء الاصطناعي artificial intelligence، وأتمتة العمليات Process، والتعلم العميق deep، والتقنيات السحابية cloud computing، Automation learning، وتحليلات البيانات data analytics، والتعلم الآلي machine learning، وإنترنت الأشياء internet of things. وتعد التطورات التكنولوجية سلاحًا ذا حدين، فعلى الرغم من أن التكنولوجيا تتطور باستمرار، فإن المخاطر المرتبطة بها تتغير أيضًا (Dzuranin & Malaescu, 2016).

2. التحديات المتعلقة بالبيانات الضخمة وتحليلاتها:

تعد البيانات الضخمة من التحديات التي تواجه المحاسبين بالشركات ومراقبي الحسابات في آن واحد في الوقت الحالي (Dzuranin & Malaescu, 2016)؛ وذلك لأنَّ البيانات الضخمة أدت إلى حدوث تغيير كبير في الطريقة التي ستقوم بها الشركات عند تنفيذ أعمالها، وسيتم إنهاء عددٍ من الوظائف والمهام من خلال تنفيذها (Richins et al, 2017). وقد أدى ظهور البيانات الضخمة إلى حدوث تحول كبير في أسلوب إدارة الشركات والمؤسسات وطريقة اتخاذها للقرارات المختلفة، وهو ما انعكس على عملية المراجعة وأداء مراقبي الحسابات. ويجب ملاحظة أن كون تمثيل البيانات الضخمة تهديدًا أو فرصة لمهنة المحاسبة هو أمر متروك للمحاسبين (Richins et al, 2017).

ومن المخاوف المتعلقة بالبيانات الضخمة، التي تمثل تحديًا بالنسبة لمراقب الحسابات، هي سلامة البيانات وإمكانية الاعتماد عليها، بالإضافة إلى تخزينها واستعادتها والرقابة عليها واكتمالها وحمايتها. وحتى يستطيع مراقب الحسابات الاعتماد على تقارير تحليل البيانات؛ يجب عليه أولًا التحقق من دقة البيانات التي تم جمعها واكتمالها. وأيضًا تعد عملية الاحتفاظ بالبيانات واستعادتها وقت الحاجة من التحديات التي تواجهها الشركات ومراقبو

الحسابات؛ فكمُّ البيانات الضخمة التي يتم الاحتفاظ بها سيؤدي إلى تعرض الشركات والمؤسسات إلى مخاطر الاختراق وتهديدات الأمن السيبراني.

3. التحديات المتعلقة بالحوسبة السحابية:

تتعلق الحوسبة السحابية باستخدام خدمات عبر الإنترنت، بالاستعانة بخدمات طرف ثالث كموفر للخدمة؛ لتسهيل عمليات الأعمال، وجعلها أكثر كفاءة من حيث الموارد والتكلفة (El DarderyAbu & Mousa, 2020)، وتوفر خدمات الحوسبة السحابية مرونة كبيرة في عمليات المحاسبة، وذلك من خلال مراجعة البيانات المحاسبية والمعلومات المالية وإدارتهما دون تثبيت أي برامج محاسبة أو مراجعة. إضافة إلى ذلك تسمح الحوسبة السحابية بالتفاعل في الوقت الفعلي، مما يسمح للمحاسبين ومراقبي الحسابات بالاستجابة لظروف العمل المتغيرة بشكل فوري (Corkern et al, 2015)، وقد تناولت دراسة Taha et al (2018) التحديات المتعلقة بالحوسبة السحابية وعلاقتها بعمل مراقب الحسابات. ورأت الدراسة أن هناك ثلاثة أنواع من التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند ارتباطه بمهمة تتعلق بالحوسبة السحابية. والتحديات وهي: أمن التكنولوجيا، والمعايير التنظيمية، والاستراتيجية. وتتأثيرت مهنة المحاسبة بشدة باستخدام نموذج الحوسبة السحابية بسبب المخاطر المتزايدة والتحديات المحتملة لاستخدام مثل هذا النموذج، التي لا يمكن معالجتها وحلها من خلال الإجراءات التقليدية للحوكمة والمراجعة الجيدة. وتزداد التحديات في المراجعة السحابية بسبب عددٍ من المشكلات، مثل: تعقيد بنية السحابة، والحاجة إلى تعديل معايير المراجعة وتطويرها، وظهور التحديات الاستراتيجية (مثل: تنوع الخدمات، والأحجام المختلفة للبيانات، ومفاوضات اتفاقية مستوى الخدمة) في البنية وأنظمة المعلومات. ومن ثم، فإنَّ كل عملية مراجعة لها إجراءات وإعدادات محددة. بالإضافة إلى ذلك تعتمد مهنة المراجعة على القضايا الاستراتيجية، مثل: نوع الصناعة (التخصص)، وحجم الشركة، وتعقيد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. من ناحية أخرى تشكل أنواع الحوسبة السحابية على سبيل المثال، ترتيبات تخزين البيانات العامة والخاصة والهجينة والوصول إلى الإنترنت، تحدياتٍ أمامَ المراجعة السحابية من حيث فهم الصناعة، ومحركات الأعمال والتكنولوجيا وآليات جمع البيانات والتحليل الإلكتروني (Taha, et al, 2018).

وتعد اتجاهات تكنولوجيا المعلومات المعاصرة، مثل الحوسبة السحابية، مجالاتٍ متخصصةً للغاية لمراقبي الحسابات، وتتطلب دعمًا تقنيًّا لفهم تعقيد الاتصال من وإلى السحابة، وتعقيد السحابة نفسها (Taha et al, 2018)، وتعد مراجعة الحوسبة السحابية أيضًا مهمةً معقَّدةً، تتطلب فهمًا شاملًا للتقنيات المختلفة، وذلك لتطبيق معايير المراجعة وإجراء التقييمات اللازمة وإصدار التقارير.

رابعًا: عوامل تدعيم جودة المراجعة الداخلية:

من خلال استقراء المعايير والدراسات السابقة المتعلقة بفعالية المراجعة الداخلية يمكن استنباط أهم العوامل التي تُسهِمُ في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية، وتتمثل فيما يأتي:

1. الاستقلال والموضوعية:

يقصد بالموضوعية تمتع قسم المراجعة الداخلية بحرية كاملة في ممارسة مهامه دون خوف أو حرج من المستويات الإدارية العليا ودون تحيز، وتعد الموضوعية من المتغيرات المهمة لتحديد مقدرة المراجعة الداخلية على أداء دور فعال في حوكمة الشركات، والتأثير في جودة التقارير المالية للمنشأة، فكلما اتصفت المراجعة الداخلية بالموضوعية، كان لديها المقدرة على اكتشاف ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في التقارير المالية والحد منها (مبار، 2009، ص. 615). ولكي تؤدي المراجعة الداخلية أعمال الفحص والتقويم للإدارات والأقسام الأخرى دون خوف أو حرج؛ يجب أن تكون تابعة لأعلى مستوى إداري داخل الشركة، ومن المتعارف عليه أن المراجعة الداخلية تقدم تقاريرها إلى المسؤول الأول بالشركة أو إلى لجنة المراجعة (مبار، 2009، ص. 615).

2. الكفاءة المهنية:

أكد معهد المراجعين الداخليين (IIA) ضرورة توافر المعرفة والمهارات والمقدرة المهنية لدى المراجعين الداخليين لإنجاز مسؤولياتهم الشخصية، فكلما زادت المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين زادت قدرتهم على اكتشاف أساليب الإدارة المستخدمة في إدارة الأرباح (مبار، 2011، ص. 181). ومن ثَمَّ يجب على المراجعين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للقيام بمهامهم وبمسؤولياتهم، وتعد الكفاءة المهنية من أهم عوامل تحقيق فعالية المراجعة الداخلية، فعامل الاستقلال والموضوعية فقط ليس كافيًا لتحقيق فاعلية المراجعة الداخلية، ولكن يجب على المراجعين الداخليين أن يتمتعوا بقدرٍ كافٍ من الكفاءة المهنية، التي تمكنهم من القيام بمهامهم على الوجه الأمثل (علي، 2017، ص. 63).

3. جودة تنفيذ المهام:

لابد للمراجعين الداخليين القيام بمهامهم بمستوى عالٍ من الجودة لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية، فالاستقلال والموضوعية وتمتع المراجعين بالكفاءة المهنية، غير كافٍ لتحقيق جودة المراجعة الداخلية إذا لم يقم المراجعون الداخليون بأداء المهام الموكلة إليهم بمستوى عالٍ من الجودة (علي، 2017، ص. 65).

4. الإسناد الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية:

لاقى الاتجاه الخاص بإسناد المراجعة الداخلية إلى مصدر خارجي، الكثير من التأييد، واتجهت الكثير من المنشآت نحو الحصول على الخدمات التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، من خلال الاستعانة بمراجعين خارجيين؛ للحصول على الخدمات التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية؛ مما يؤدي إلى تحسين جودة الأداء لوظائف المراجعة الداخلية، كما يؤدي إلى تقليل التكاليف بالمنشآت (غنيم، 2016، ص. 215؛ فراج، 2014، ص. 166) وتزيد استقلالية المراجعين الداخليين عندما يتم أداء مهام المراجعة الداخلية بوساطة مصدر خارجي، كما يؤدي ذلك أيضًا إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في صدق تلك القوائم (عبدالهادي، 2008، ص. 265).

الفصل الرابع

أثر التحول الرقمي في جودة التقارير المالية

المبحث الأول

مفهوم التقارير المالية وأهدافها وأنواعها

أولًا: مفهوم التقارير المالية:

قبل تعريف جودة التقارير المالية لابد من التطرق إلى تعريف التقارير المالية، ويختلف الباحثون والكُتاب في تعريف التقارير المالية، فيرى أحد الباحثين "أن التقرير هو الوسيلة الطبيعية للاتصال ونقل البيانات المتعلقة بأوجه النشاط بصفة دورية إلى المستويات الإدارية المختلفة؛ حتى تستطيع أن تتخذ القرارات اللازمة وفرض رقابة على العمليات والموجودات، كما يمكننا من تدارك الأخطاء التي تحدث في الوقت المناسب، وبدراسة هذه التقارير يمكن للإدارة متابعة العمليات ومراجعة كفاءتها وتحسينها وتدعيم نقطة الضعف" (جودة، 2001، ص. 4).

وعرَّف مجلس معايير المحاسبة الدولي التقارير المالية بأنها "تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للمنشأة، وتقييم أداء المديرين ومجلس الإدارة لتلك المنشأة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية (موالدي، 2018،ص.63).

في حينِ يرى سالم (1980) "أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية؛ نظرًا لأنها الناتج النهائي للنظام، كما تعد أحد قنوات الاتصال المستخدمة بالوحدة في توصيل المعلومات إلى الأفراد المسؤولين بغرض تحقيق أهداف الإدارة" (27).

ويرى كيلان (2013، ص.ص 1547-1548) أن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما تهدف إلى توصيل معلومات على أعلى درجة من الجودة إلى مستخدميها، كل بحسب احتياجه لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثانيًا: أهداف التقارير المالية:

تتمثل الأهداف الرئيسة من إعداد التقارير المالية فيما يأتي:

توفير المعلومات والبيانات المالية بجودة عالية، مما يؤثر إيجابًا في كفاءة الأسواق المالية وقرارات الاستثمار والائتمان وتخصيص الموارد، ولا شك أن هذا يصب في مصلحة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المرتبطة بالمنشأة (يوسف، ابراهيم، 2016، ص. 1086).

تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في أسواق رأس المال، وتزويدهم بمعلومات دقيقة، وفي الوقت المناسب، ويتم تقديمها إلى المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من أصحاب المصالح لتمكنهم من اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالاستثمار (Mahdavikhou & Khotanlou, 2011, p. 2093).

توفير معلومات مالية وغير مالية عن الوضع المالي ونتائج الأعمال، كما تظهر تلك البيانات نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها، وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها (الشريف، 2017، ص. 14).

1. تمثل أداة الاتصال الرئيسة بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، حيث يمكن المستخدمين من خلالها معرفة الموقف المالي للشركة ومقدار التغير فيه، وكذلك تقوم بتوضيح مصادر التمويل، مما يساعد في تقييم أنشطة الشركة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وطريقة استغلال الموارد الخاصة بها.

تعمل على تعزيز الكفاءة الكلية للسوق المالية، وتزيد من قدرة المستثمرين على معرفة الحالة الحقيقية للاقتصاد في الوقت المناسب؛ لتجنب حدوث تأخر الاستجابة، وحدوث حالة من الركود (Bertomeu and Magee, 2011, p. 211).

2. تؤدي إلى توقع حدوث الأزمات المالية من خلال حصر المخاطر والعمل على تجنب وقوعها، كما أنَّها تمكن أعضاء مجلس الإدارة من تحسين القيمة للمساهمين، ومن ثَـمَّ التقاء المصالح بين المديرين والمستثمرين (علي، 2013، ص. 60).

ويوضح American Institute of Certified Public Accountants (AISPA, 2013) أهدافًا متعددة، يمكن الاستفادة منها في إعداد التقارير المالية، كالآتي:

1. تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، وعلى أساسه يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. تقديم معلومات حول التغيرات في الموارد التي تمتلكها المنشأة والالتزامات وحقوق الملكية.
3. تقديم معلومات حول الأداء الاقتصادي للمنشأة.

في حين حدَّد AISPA (2013) أهدافًا عدة، يمكن الاستفادة منها في إعداد التقارير المالية، ومنها:

1. تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، وعلى أساسه يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2. تقديم معلومات حول تغيرات في الموارد التي تمتلكها المنشأة والالتزامات وحقوق الملكية.

3. تقديم معلومات حول الأداء الاقتصادي للمنشأة.

وقد ذكرت المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية (إصدار 2022، ص. 61) أن الهدف من التقرير المالي يتمثل في تقديم معلومات مالية عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير، بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييم فرص تحقيق المنشأة الـمُعِدَّة للتقرير لتدفقات نقدية داخلة صافية في المستقبل، وفي تقييم رعاية الإدارة للموارد الاقتصادية الخاصة بالمنشأة.

ثالثًا: أنواع التقارير المالية:

أما من ناحية النوع فإنَّ التقارير المالية تتخذ أشكالًا متعدِّدة وفق معيار المحاسبة الدولية رقم 1 (IAS1)، ويوضح العربي (2014، ص. 103) بعض الأشكال كالآتي:

1. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): وهي جدول موجز أساسي، يوضح الوضع المالي للمنشأة في تاريخ معين، فتظهر المعلومات المتمثلة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
2. قائمة الدخل (حساب الربح والخسارة): وهي قائمة تبين نتائج الأعمال للشركة من (أرباح) أو (خسائر) خلال فترة زمنية معينة من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات.
3. قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة توضح كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة إلى الشركة خلال الفترة المالية.
4. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: وهي قائمة تبين التغيرات الحاصلة على حقوق الملكية خلال فترة محاسبية محددة عن بدء النشاط.
5. الإيضاحات المرفقة مع التقارير المالية: تعرض الإيضاحات معلومات عن الوضع المالي للمؤسسة قد لا يتم عرضها بشكل كافٍ في البنود الواردة في التقارير المالية للشركة؛ من أجلِ تجاوز التكرارات.

رابعًا: الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

قد ذكرت المعايير الدولية للتقارير المالية أن المعلومات المالية لتكون مفيدةً، يجب أن تكون ملائمة، وأن تكون ذات أهمية نسبية، وأن تعبر بصدق عما تستهدف التعبير عنه. ويتم تعزيز فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، وقابلة للتحقق من صحتها، وموفرة في الوقت المناسب وقابلة للفهم. (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين،2022، ص. 50-56).

وتوجد ثلاث خصائص نوعية أساسية للمعاملات المالية، هي:

- **الملاءمة:** ويقصد بالمعلومات المالية الملائمة هي تلك القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار، حتى ولو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى. وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية، أوكلتاهما.
- **الأهمية النسبية:** تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان التوقع ممكنًا بدرجة معقولة، وأن إغفال ذكرها أو تحريفها أو حجبها قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسون للتقارير المالية ذات الغرض العام.
- **التعبير الصادق:** والمعلومات المالية الملائمة هي تلك القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في القرار، حتى لو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها، أو كانوا بالفعل على علم بها من مصادر أخرى.

وتكون المعلومات قادرة على إحداث فوارق في القرارات إذا كانت لها قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية، أو كليهما.

الخصائص النوعية المعزّزة:

- **القابلية للمقارنة:** تنطوي قرارات المستخدمين على الاختيار من بين بدائل، كالقيام على سبيل المثال ببيع استثمار أو الاحتفاظ به، أو الاستثمار في واحدة أو أخرى من المنشآت المعدة للتقرير. وبالتالي، تكون المعلومات عن المنشأة المعدة للتقرير أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مشابهة عن منشآت أخرى، وبمعلومات مشابهة عن المنشأة نفسها لفترة أخرى أو لتاريخ آخر.

  وتعد القابلية للمقارنة الخاصية النوعية التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف وفهمها بين البنود. ويخالف الخصائص النوعية الأخرى، لا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد، وإنما تتطلب المقارنة وجود بندَيْنِ اثنين في الأقل.
- **قابلية التحقق من الصحة:** تساعد قابلية التحقق من الصحة في طمأنة المستخدمين إلى أن المعلومات تعبر بصدق عن الظاهرة الاقتصادية، التي تستهدف التعبير عنها. وتعني قابلية التحقق من الصحة أنه بإمكان المراقبين المختلفين، الذين يكونون على قدر من المعرفة والاستقلال، التوصل إلى توافق في الآراء، ليس من الضروري أن يكون اتفاقًا كاملًا، على أنَّ وصفًا معيَّنًا يعد تعبيرًا صادقًا، ولا يلزم أن تظهر

المعلومات الكمية في صورة تقدير لمبلغ محدد؛ حتى يمكن التحقق من صحتها. بل يمكن أيضًا التحقق من نطاق من المبالغ المحتملة من الاحتمالات المتعلقة بها.

❖ **القابلية للفهم**: يؤدي تصنيف المعلومات وتمييزها وعرضها بوضوح وإيجاز إلى جعلها قابلة للفهم.

خامسًا: الأطراف التي تؤثر وتتأثير بوظيفة إعداد التقارير المالية:

هناك أطراف عدَّة تؤثر وتتأثير بوظيفة إعداد التقارير المالية، وتلك الأطراف تشكل البيئة المحاسبية، ويمكن تحديدها بالشكل الآتي:

شكل:(4–1) الأطراف التي تؤثر وتتأثير بوظيفة إعداد التقارير المالية

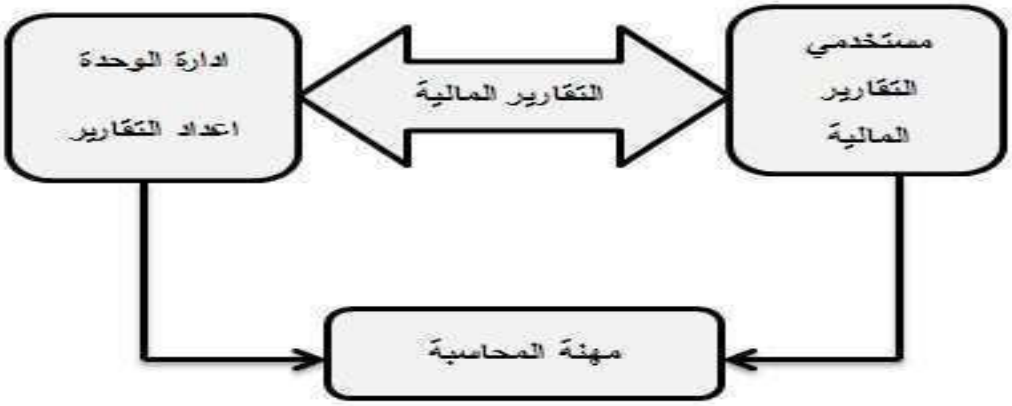

المصدر: الدباغ، (2005).

1. مستخدمو التقارير المالية والمستفيدون منها: وهم بحسب أوضح العمري (2013،ص.41)

أ. المستثمرون: يهتم مقدمو رأس المال بالعائد وبالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرارات الشراء، أو الاحتفاظ بالاستثمار، أو البيع، كما أنَّ المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

ب. الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار أرباب الأعمال و ربحيتهم، كما أنَّهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم، وتعويضاتهم، ومزايا التقاعد لهم، وتوفير فرص العمل.

ج. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.

د. المورِّدون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم المورِّدون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكِّنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.

هـ. العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، وبخاصةٍ عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

و. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، ومن ثَمَّ أنشطة المنشآت، كما يطلبون معلومات من أجلِ تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

ز. الجمهور: تؤثر المنشآت في قرارات الجمهور بطرائق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرائق مختلفة، منها: عدد الأفراد الذين تستخدمهم، وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المنشأة وتنوع أنشطتها.

2. (إدارة الوحدة (المنشأة):

وهي الجهة المسؤولة عن تحقيق أهداف المؤسسة من خلال مجموعة وظائف يتم القيام بها لتحديد الأهداف ووضع الخطط والرقابة عليها، ويتضمن إعداد التقارير المالية تقديم معلومات مختلفة، التي تمثل انعكاسًا لأنشطة المؤسسة ووضعها المالي على أساس الخطط المعتمدة (الدباغ، 2005، ص.35).

3. (مهنة المحاسبة):

يرى أرديني (2007) أنها مجموعة القواعد والأصول التي يجب أن يتمتع بها أصحاب المهنة المحاسبية، التي تستلزم سلوكًا معينًا يقوم على الالتزام؛ من أجلِ المحافظة على مهنة المحاسبة وشرفها، وأن الإخلال بها يعني الخروج عن المهنة والأخلاق. وتحتاج مهنة المحاسبة أن تمتلك قواعد للسلوك المهني، يلتزم بها المحاسب عند مزاولة عمله ومنها: الشمولية، والإيجابية، والاختصار، والسهولة والوضوح والانتظام، وأن تكون معقولةً، مقبولةً، سهلةَ التطبيق.

سادسًا: العوامل التي تقلل من التلاعب بالتقارير المالية:

يوضح رومني (2009،ص.52) أن هناك عوامل من شأنها تقليل التلاعب بالتقارير المالية، وفقًا لما أعلنته لجنة (Treadway)، لتكون تلك التقارير غير مضللة وأكثر فائدة للمستثمرين، ومنها:

1. أن تكون بيئة الشركة تضمن نزاهة عملية إعداد التقارير المالية.
2. تحديد العوامل وفهمها، والتي تؤدي إلى إعداد قوائم مالية مضللة.

3. تقييم مدى احتمالية إعداد قوائم مالية مضلّلة من قبل الشركة.
4. تصميم إجراءات الرقابة الداخلية وتطبيقها، والتي تحول دون إحداث التلاعب والتضليل في القوائم المالية.

في حين أشار Gras et, al (2012,p.242) إلى أن هناك ثلاثة عوامل تؤخذ في الحسبان لتقليل حالات التلاعب في التقارير المالية، وهي كالآتي:

1. استخدام أدوات التحكم التي تزيد من احتمال الكشف عن الأخطاء والغش، باستخدام دور التدقيق الداخلي، وتوفير أكبر بيئة رقابية داخل الشركة؛ لتوفير جودة في نظام الرقابة الداخلية.
2. يعد التدقيق آلية مهمة للسيطرة على السلوك الإداري السائد في الشركة فيما يتعلق بالمخالفات والأعمال غير القانونية، التي من المحتمل ان تنعكس عند إعداد التقارير المالية.
3. أن توفير لجان التدقيق يشكل عاملًا مهمًّا في الشركات؛ لكونها إحدى العناصر المهمة في البيئة الرقابية، حيث يقلل وجودها من احتمالية حدوث الأخطاء المبالغ فيها عند إعداد التقارير المالية.

سابعًا: المعوقات التي تعترض إعداد التقارير المالية:

يشير الرشيدي (2012، ص. 47) إلى أن هناك بعض المعوقات التي تعترض إعداد التقارير المالية تتمتع بقدر من الجودة ومنها:

1. معايير المحاسبية المطبقة: إن الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية تكون تقاريرها المالية أكثر جودة مقارنة مع الدول التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه المعايير تعد من المعايير المحاسبية المبنية على المبادئ، وتتيح قدرًا من المرونة للإدارة في اختيارها من بين البدائل المحاسبية.
2. البيئة القانونية: تصنف البيئة القانونية إلى نظامين (عام وخاص)، فالتقارير المالية تكون ذات جودة في الدول التي يسودها نظام القانون العام مقارنة مع الدول التي يسودها القانون الخاص.
3. البيئة الاقتصادية: وهو النظام السائد في الدولة، وتنقسم البيئة الاقتصادية إلى نظامين (اشتراكي ورأسمالي)، فإنَّ الدول التي يكون نظامها رأسماليًّا تتميز بتقارير مالية ذات جودة، مقارنةً بالدول الاشتراكية التي تسود فيها الملكية العامة.
4. اتجاهات الإدارة: يسمح للإدارة الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة للقياس والإفصاح، ويمكن أن تخضع تلك الاختيارات لاتجاهات الإدارة ودوافعها، ومن ثم يمكن استنتاج أن اتجاهات الإدارة قد تؤثر في التقارير المالية وجودتها.

المبحث الثاني

مفهوم جودة التقارير المالية وأبعادها وتأثير التحول الرقمي عليها

أولًا: مفهوم جودة التقارير المالية:

اهتمت كثير من الدراسات السابقة بجودة التقرير المالي، وحاولت وضع تعريف لها؛ لما لها من أهمية من وجهة نظر أصحاب المصالح المختلفين، وبخاصةٍ مع وجود اتفاق على أن جودة التقرير المالي المرتفعة تؤدي إلى تحسين كفاءة الاستثمار ، من خلال زيادة قدرة المستثمرين على متابعة قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات ومخاطر الاستثمار (McDermott, 2012,p.47).

وقد عرّف Tang, et al (2008) جودة التقرير المالي بأنها "مدى توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقة وعادلة عن الأداء الاقتصادي والمركز المالي للشركة" (p. 3).

وعرَّفتها الطلملي (2011، ص. 357) بأنها: مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما عرّف McDermott (2012) جودة التقرير المالي بأنها "درجة دقة توصيل التقرير المالي بتوصيل المعلومات عن عمليات الشركة، وبصفة خاصة تدفقاتها النقدية المتوقعة" (p. 33). ويتفق هذا التعريف مع ما أشار إليه الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة المالية 2010 (FASB)، في فصله الأول، بأن الهدف الأساسي للتقرير المالي هو "توفير معلومات مالية عن وحدة التقرير، التي تعد مفيدة للمستثمرين، المقرضين، والدائنين الآخرين، الحاليين والمحتملين، وذلك في اتخاذ قرارات حول توفير موارد للوحدة (FASB, 2010, p.1). وفى فصله الثالث بأن الخصائص النوعية للمعلومات المالية، المفيدة تحدد أنواع المعلومات التي يمكن أن تكون الأكثر فائدة بالنسبة لهذه الأطراف. وتنطبق هذه الخصائص النوعية على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي يتم توفيرها بطرائق أخرى .

كما عُرِّفت جودة التقارير المالية بأنها التقارير المالية التي تصدر من الشركات المساهمة وتعبر عن معلومات ذات مصداقية عالية عن الأنشطة التي قامت بها هذه الشركات، بحيث تكون هذه المعلومات بعيدة كل البُعد عن التحيز والخداع؛ لما لها من أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاستثمارية (الواعر، 2020،ص .105).

وأوضح صالح (2010،ص. 59) أن جودة التقارير المالية تعني ما تتصف به المعلومات المحاسبية، التي تشتمل عليها تلك التقارير، من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة، وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية، مثل: لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها، أما المعايير المهنية فتتمثل بالالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب المهنة وسلوكها، وأخيرًا فإنَّ المعايير الفنية تتضمن الملاءمة والثقة في المعلومات المحاسبية.

وحدد محمود (2010،ص.73) تعريفًا لجودة التقارير المالية بأنها تشير إلى ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية، وما تحققها من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف، وخاصة الغش، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

وعرَّفها Biddle, Hilary, and Verdi (2009,p.153) بأنها: الدقة في نقل المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والمتمثلة بالتدفقات النقدية المتوقعة من تلك العمليات، ومدى استفادة المستثمرين من تلك المعلومات.

وعرَّف Achim, Chis (2014,p.205) جودة التقارير بأنها "تلك التقارير المالية التي تعكس نوعية المعلومات المالية بشكل كامل وشفاف؛ بهدف عدم تضليل أو تشويه لتلك المعلومات المقدمة إلى المستثمرين، التي تساعدهم في اتخاذ القرار".

وعرَّفها أبو بكر(2020،ص.256) بأنها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكلِّ الأطراف التي تستخدم المعلومات، وأن تحديد هذه الخصائص يعد حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي.

ثانيًا: شروط تحقق جودة التقارير المالية:

لكي تتحقق جودة التقارير المالية؛ لا بد من تحقيق الآتي (حسن، 2017، ص. 16):

1. جودة صياغة التقرير: ويقصد بها توصيف البيانات المدرجة بالتقارير بشكل جيد، بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان، ويتطلب ذلك توافر خاصية الوضوح.
2. جودة محتوى التقرير: ويقصد بها دقة البيانات وتوافر القيم الصحيحة، وخلوها من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب ذلك توافر كلٍّ من الدقة والاكتمال والشمول.

3. جودة عرض التقرير: ويقصد بها الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة ومتسقة، بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص، هي: الاتساق أو الثبات، والحياد، والتوقيت المناسب، والشفافية.

ويشير Bekiaris and Tasios (2012,p.122) إلى إن التمسك بالخصائص النوعية للمعلومات شرطٌ أساسيٌّ من أجلِ إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، وعدَّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي السمات التي تجعل التقارير المالية أكثر فائدة للمستثمرين من أجلِ اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ويرى FASB (2010) and IASB (2015,p.214) أن المعلومات المالية لتكون مفيدة أيضًا، لابد أن تعبر وبصورة عادلة عن الظاهرة التي يجب التعبير عنها. وحتى يتحقق التمثيل العادل، لابد أن يتوافر في المعلومات المالية ثلاث صفات، هي: الاكتمال، والحيادية، والخلو من الخطأ.

ثالثًا: معايير جودة التقارير المالية:

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال توافر عدد من المعايير، هي (طيبي،2020،ص53-54):

1. المعايير القانونية: تتمثل هذه المعايير في القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم وتضبط أداء المؤسسات، وتحقق هيكلًا تنظيميًا كفؤًا ذا مرونة عالية، يتوافق مع المتطلبات القانونية والتشريعية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح عن أدائها ومركزها المالي.
2. المعايير الرقابية: تعتمد على قياس مدى صحة وصدق الالتزام بالإجراءات والأنظمة الموضوعة وصدقها وتقييمها ليتم تعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف، وهذا يزيد من كفاءة الأداء وفاعليته في المؤسسة في سبيل الوصول لثقة مستخدم التقارير المالية.
3. المعايير المهنية: تتضمن كل الوسائل والممارسات المحاسبية المتفق عليها والمحددة من قبل معايير المحاسبة والمراجعة للسيطرة على أداء العمليات المحاسبية في الشركة، وتقديم تقارير مالية ذات مصداقية ونزاهة عالية .
4. المعايير الفنية: وهي المعايير التي تساعد في تحسين المعلومات وتطويرها، وهذا بدوره يؤثر في التقارير المالية، بحيث يتم إعدادها بالجودة والكفاءة المطلوبة، مما يقلّل من حالة عدم التأكد؛ ومن ثَمَّ يساعد في كسب ثقة المساهمين وأصحاب العلاقة، وهذا يؤدي إلى رفع الاستثمار .

فيما يرى سعد (2020، ص. 391) أن متخذي القرار يستطيعون الاعتماد على التقارير ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار، التي يجب أن تتوافر فيها عناصر الملاءمة والوقتية، والإفصاح الكامل أو الأمثل،

والأهمية النسبية، وقابلية المعلومات للمقارنة، وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلالها توافر المعايير الآتية: معايير قانونية، ومعايير رقابية، ومعايير مهنية، ومعايير فنية.

رابعًا: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

1. المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات: تعد معايير المحاسبة المطبقة من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التقارير المالية (قرابيل، 2018، ص. 191)، فالمعايير هي التي تحدد القواعد التي تتم بها عمليات القياس والعرض والإفصاح لعمليات الشركة وللأحداث المالية ولأدائها ومركزها المالي، فأي قصور في تلك المعايير سوف يؤدي إلى قصور في جودة التقارير المالية، ولذلك فإنَّ تطبيق المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية تقيس وتفصح عن الأحداث المالية بكل صدق، وتكون معبرة بشكل دقيق عن الأحداث المالية وعن المركز المالي للشركة (علي، 2013، ص. 79).

2. العوامل النظامية: يتتأثير التطبيق الفعلي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (InternationalFinancial Reporting Standards) (IFRS) إلى حد كبير بالعوامل النظامية الموجودة في الدولة المطبقة لهذه المعايير، فتلك العوامل النظامية هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في كل دولة، وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف تطبيق تلك المعايير من دولة لأخرى، وينتج عن تلك الاختلافات تباين في جودة التقارير المالية لكل دولة، فهذه العوامل النظامية هي التي تحدد بشكل كبير مسؤوليات معدِّي التقارير المالية ومسؤوليات المراجعين تجاه الأطراف المستفيدة من هذه التقارير (علي، 2013، ص. 81).

3. دوافع الإدارة: لوحظ أن غالب الفضائح المالية وعمليات الاحتيال والتلاعب التي يتم ارتكابها في البيانات المحاسبية تتم من قبل الإدارة، واستخدمت لارتكاب هذه الأفعال جملةً من الطرائق، وقدمت معلومات مضللة (Rahman & Hasan, 2019, p. 13). وتعد المرونة في استخدام البدائل المحاسبية، والتقديرات المحاسبية المتاحة، وهيكلة العمليات لاتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية فرصًا متاحة أمام الإدارة لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها وأهدافها الشخصية على حساب أصحاب المصالح، وهو ما يقلل من جودة التقارير المالية (مليجي، 2014، ص. 9)، فالدوافع الإدارية عامل مهم ومؤثر في جودة التقارير المالية، فالإدارة ترغب في المقام الأول إلى تعظيم منافعها الشخصية (محمد، 2016، ص. 90).

4. المراجعة الخارجية: لابد من التحقق من صحة التقارير المالية المعدة بوساطة الإدارة، وتقييم مدى صدقها وتعبيرها عن الواقع الاقتصادي ونتائج الأعمال والمركز المالي للشركة بشكل سليم، ويتم هذا التحقق عن طريق الاستعانة بالمراجع الخارجي؛ لما يمتلكه من خبرات ومهارات تمكنه من القيام بهذه المهمة (محمد، 2015،

ص.192)، حيثُ إنَّ جودة عملية المراجعة وكفاءة المراجع الخارجي واستقلاليته تحد من التلاعب في التقارير المالية، كما تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما ينعكس إيجابيًا على جودة التقارير المالية (قاسم، 2017، ص.119).

5. الحوكمة: إن تفعيل الحوكمة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة الجمهور بها (فراج، 2010، ص. 154)، كما أنَّ الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات ومعاييرها سوف يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (ملوالعين، مليجي، 2012، ص. 135)، حيث أشارت عدد من الدراسات إلى أنَّ هناك تأثيرًا إيجابيًا لآليات الحوكمة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وتحسينها (الطويل، 2016، ص. 298)، حيثُ إنَّ حوكمة الشركات تسعى إلى تحقيق توزيع في السلطات والمسؤوليات بين الأطراف ذات العلاقة والأطراف الأخرى التي تزاول أعمالها من خلال المنشأة في محاولةٍ لمنع التجاوزات، وذلك بوضع الضوابط التي تحكم أداء كل طرف داخل الوحدة الاقتصادية الواحدة، وأن أحد أهداف تطبيق حوكمة الشركات هو زيادة جودة التقارير المالية (علي، 2016، ص. 73).

6. هيكل الملكية: إن طبيعة ملكية الشركات في الوقت الحالي وخاصة الشركات المساهمة، التي يكون بها انفصال في الملكية عن الإدارة، أدت إلى ظهور مشاكل متعددة، يطلق عليها مشاكل الوكالة، تلك المشاكل تتركز في أن الإدارة تسعى إلى تحقيق مصالحها ولو على حساب الملَّاك وحملة الأسهم، حيث تستخدم صلاحيتها في تحقيق منفعتها الشخصية (علي، 2016، ص. 72).

7. أخلاقيات الأعمال: أصبحت الصلة بين الأخلاقيات ونجاح الأعمال أكثر وضوحًا، حيث تم إدراك أن الشركات يجب أن تتماشى مع اهتمامات المجتمع (المسؤولية الاجتماعية)؛ إذا أرادت النجاح في مواجهة المنافسة والاستمرار في النمو والازدهار، فالشركات الناجحة تعمل على دمج أخلاقيات الأعمال في عملية صنع القرارات وجميع الجوانب الاستراتيجية، والالتزام الأخلاقي ضروري لاستمرار الأعمال التجارية، كما أنَّ الشركات ذات المستوى العالي من الالتزام الأخلاقي تعكس تدفقاتٍ نقديَّةً تشغيليَّةً مستقبليَّةً أفضل، كما تعكس جودة التقارير المالية المفصح عنها (خليل، 2018، ص. 34)، فالإجراءات غير الأخلاقية التي تقوم بها الإدارة غالبًا لا تؤدي إلى انتهاك القوانين، فعادةً ما يسمح القانون بمستوى معين من المرونة عند القيام بعملية إعداد التقارير المالية، وهذه هي الفرصة المتاحة أمام الإدارة لارتكاب الأعمال غير الأخلاقية، وتعوِّل الشركات هنا على الجانب الأخلاقي، فالالتزام الأخلاقي يؤثر في الطريقة التي تدار بها الشركة (Choi & Pae, 2011, p. 405).

خامسًا: دور جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الاستثمار:

8. يشير Lim, Lee, and Chang (5102) إلى أنَّ الزيادة في جودة التقارير المالية يمكن أن يعزز من كفاءة الاستثمار من خلال:

1. تقليل التباين الحاصل في المعلومات بين الشركة والمستثمرين؛ مما يؤدي إلى حدوث احتكاك اقتصادي، ويقلل من الخطر الأخلاقي، وسوء اختيار القرار.

2. أن الشركات التي لديها جودة تقارير مالية يكون لديها رأس مال عالٍ، وتنخفض مصادر التمويل الخارجي.

3. أن وجود جودة تقارير مالية للشركات يقلل من إمكانية سوء الاختيار للقرار الاستثماري.

4. أن وجود جودة عالية للمحاسبة وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية تعزز من كفاءة الاستثمار، التي تؤدي إلى تطوير أسواق رأس المال الناشئة.

في حين يوضح Verd (2007) أن الزيادة في إعداد تقارير مالية عالية الجودة يمكن أن ترفع من كفاءة الاستثمار، وذلك بتقليل التباين في المعلومات من خلال طريقتين:

1. تقليل التباين في المعلومات بين الشركة والمستثمرين، ومن ثَمَّ يقلل من تكلفة الشركة في تجميع الموارد المالية.

2. تقليل التباين في المعلومات بين المستثمرين والمدير، ومن ثَمَّ يخفض التكلفة المترتبة على حملة الأسهم لمراقبة المديرين ويحسن في اختيار المشروع.

سادسًا: تأثير التحول الرقمي في جودة التقارير المالية:

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وتعد المعلومات المالية مفيدة إذا كانت ملائمة، وتعبر بصدق عن الغرض الذي أُعِدَّت من أجلِه، وتتعزز فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وتقدم في الوقت المناسب ومفهومه، وتنطبق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة على القوائم المالية.

وفي إطار زيادة جودة التقارير المالية، يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معايير تحقق الشفافية من خلال تعزيز جودة التقارير المالية، وتمكين المستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة (أحمد، 2018، ص. 5)

ويسهم التنفيذ الفعال للتحول الرقمي في بيئة المحاسبة من تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية، وجعل التقارير المالية أكثر موثوقية وتوقيتًا.

ومن أهم المزايا التي تتمتع بها الشركات التي تستخدم التحول الرقمي هي خاصية الوقت الفوري (الآنية)، وتعد هذه الخاصية مهمة بشكل خاص لأصحاب المصالح، حيث يمكنهم من رؤية الإدخالات فور حدوثها، وأي تعديلات تجري عليها مما يضمن النزاهة والشفافية لجميع الأطراف.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم التأثيرات المتوقعة لتطبيق التحول الرقمي في جودة التقارير المالية بالنسبة للخصائص الآتية (محمد عبد التواب، 2020، ص. 18):

1. شفافية المعلومات: يعمل التحول الرقمي على تخزين جميع المعاملات وإتاحة الفرصة لكل مستخدم من الاطلاع على التقارير المالية، ومن ثَمَّ تكون كافة العمليات متاحة لجميع المستخدمين؛ مما يزيد من الشفافية، ويسهل الوصول الفوري للمعلومات المحاسبية.
2. تخفيض الخطأ والاحتيال: في ضوء تطبيق التحول الرقمي يتوقع انخفاض الخطأ البشري؛ بسبب وجود معاملات وضوابط تلقائية، كما أنَّ التحول الرقمي قد يساعد في تجنب الاحتيال والتلاعب؛ بسبب عدم إمكانية تغيير البيانات أو تعديلها بمجرد أن يتم إغلاق السجل بطريقة مشفرة.
3. دقة المعلومات: تؤدي مزايا انخفاض الخطأ البشري، وتجنب الاحتيال والتلاعب في السجلات إلى زيادة دقة المعلومات المحاسبية. ويعني دقة المعلومات أن تكون المعلومات معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها، وأن يتوافر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفاصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي يتم قياسها والتقرير حولها، فقد يسبب عدم توافر الدقة في المعلومات المحاسبية حالة من عدم التثبت من هذه المعلومات؛ بسبب وجود أخطاء فيها، ومن ثَمَّ تؤدي إلى عدم الدقة في التوقعات المستقبلية، وقد يُعزَى هذا إلى خطأ في القياس المحاسبي أو خطأ في نقل المعلومات إلى متخذ القرار الاستثماري (أبو سمرة، 2019، ص.111)؛ إذ إنَّ دقة المعلومات تعني أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار صادقة في التعبير بأمانة عن الحدث أو الموضوع الذي يتم عرضه؛ لأن البيانات الصادقة تؤدي إلى معلومات صادقة، والمعلومات الصادقة تؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. إن العمليات والأحداث المالية تعرض بشكل صادق في القوائم المالية إذا كانت طريقة عرضها وقياسها وتحديدها في القوائم المالية مقدمة بصورة توضح الآثار المترتبة عن هذه العمليات، فمصداقية عرض البيانات في القوائم المالية تتطلب التعرف إلى كل الحقوق والالتزامات التي تنشأ نتيجة الأحداث والعمليات المالية وغير المالية، مع الاهتمام بالأحداث التي قد يكون لها تأثيرات اقتصادية ومالية في المشروع.

5. كما أنَّ عرض المعلومات المحاسبية بأمانة بحيث تعبر الأرقام عن الموارد والأحداث بصدق دون تزييف أو تمويه، يعني أن تعبير المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث؟ ومن العوامل المهمة المؤثرة في أمانة العرض ضرورة الاهتمام بالمحتوى دون الشكل، فلكي تُعبِّر المعلومات بأمانة عن المعاملات والأحداث الأخرى التي قصد أن تمثلها؛ يجب عرض المعلومات لجوهرها وواقعها الاقتصادي (إسحق، 2022، ص. 409).

4. الملاءمة: يمكن استخدام التحول الرقمي إلى إتاحة الفرصة للمستخدم الرئيس بتحديد الصلاحيات وإمكانيات الوصول للمستخدمين، كلًّا بحسب احتياجه ومنصبه.

5. القابلية للمقارنة: يسهم استخدام التحول الرقمي في إمكانية سرعة الوصول للتقارير المالية، التي يتم طلبها من جميع المستويات أولًا بأول دون تأخير.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

دراسة ميدانية شركة النفط اليمنية – ساحل حضرموت

يشتمل هذا المبحث على التعريف بالشركة، وعلى إجراءات الدراسة الميدانية التي تتمثل في منهج جمع البيانات وأسلوبها ومعالجتها إحصائيًا وتفسيرها، وإجراء اختبارات الثبات والصدق؛ للتأكد من صلاحيتها، بالإضافة إلى وصف مجتمع الدراسة وعينته، والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: التعريف بالشركة:

لم يكن فرع ساحل حضرموت التابع لشركة النفط اليمنية بهذه الصورة التي عليها اليوم، فقد مرت شركة النفط بتاريخ طويل حافل بالجودة والعمل والإخلاص خلال قرن من الزمان أو أكثر، خلاصته أن هذه الشركة التي تمتد فروعها ومحطاتها إلى كل المناطق، كانت في بداياتها الأولى التي تمتد إلى مطلع القرن العشرين وحتى الأربعينيات منه، كانت تعتمد على جهد الإنسان، فكانت المواد البترولية تأتي إلى الشركة عبر السفن الشراعية، ويتم تفريغها يدويًا وبجهد بشري مُضْنٍ في البراميل المخصصة للأكل، ثم تستخدم القوافل لنقلها إلى أنحاء المناطق، ولم تستخدم الشاحنات في النقل إلا في الخمسينيات والستينيات عندما أنشأت شركة شل عددًا من منشآت المكلا في منطقة خلف، على أرض كانت تستخدم لتجفيف الأسماك، وقد أفرز عملية التطور التي بدأت تظهر للعالم العربي بعد الحرب العالمية، وهي بحدِّ ذاتها أزمة، وقبلها أزمة المجاعة التي حدثت في حضرموت، حاجات كثيرة في المجتمع الحضرمي، حيث كان الاستعمار البريطاني يفكر في عمل ما، وإيجاد قاعدة متينة له في هذا الجزء من شبه الجزيرة العربية.

إن حضرموت تمتلك موقعًا جغرافيًا كبيرًا ومهمًا، وكانت الحاجة في تلك الفترة بعد ظهور الصناعات والآلات الحديثة، فبدأ التفكير في الشارع الحضرمي والسلطة الحاكمة آنذاك، وكان السلطان صالح بن عوض القعيطي يحمل أفكارًا هندسية وتطويرية.

وبدأ ببعض الصناعات اليسيرة في حضرموت، واتجاه المجتمع الحضرمي إلى الجانبَيْنِ: السمكي والزراعي، وفرض التطور الحاجة إلى وجود طاقة لنقلها، وهذه الوسائل تحتاج إلى وقود، ولا يوجد وقود في حضرموت.

وفي عام 1956م كان العدوان الثلاثي على مصر، فأحس الاستعمار البريطاني في عدن بحاجتهم إلى فرع في حضرموت بحيث لا تتتأثير مصالحهم في كثير من المجالات المرتبطة بهم، وهنا بدأ التفكير لدى شركات الغرب في بناء مجتمع نفطي في حضرموت، بعدها أنشئت المنظمة الوطنية للخدمات العمومية في حضرموت، وبدأ حينئذٍ

ظهور وسائل النقل البسيطة، وهي بحاجة إلى وقود البترول والديزل، الذي لم يظهر إلا في نهاية الخمسينيات مع ظهور الكهرباء عام 1954م، وكانت عملية نقل البترول تتم بوساطة البراميل إلى الساحل بالمكلا، ومنها يوزع إلى المدن للوكلاء في شبام والقطن وغيرها، وبدأ التفكير في بناء خزان والتخطيط له، وتم المسح للموقع المناسب للمشروع، فتم اختيار منطقة خلف، وجاءت شركة (شل) في عام 1957م وبدأت في بناء عدد من الخزانات، منها خزان للبترول سعة (2000 طن)، وخزان للقاز سعة (750 طنًّا)، وبناء خزان للديزل، وقام بتنفيذ المشروع شركة أجنبية في آخر 1958م محطة العيقة وسيئون وقصيعر والقطن وغيرها من المناطق الحيوية، وعندما يأتي الخريف تظهر مشكلة تأمين الوقود من عدن من شركة شل، وفي ضوء ذلك بدأ التفكير في توسعة خزانات مادة الديزل.

بدأ الكادر الحضرمي يظهر في شركة شل مثل (محمد سعيد يحيى) في عام 1967م وبعد التأميم في عام 1972م بدأ التغيير فأنشئت الشركة (شركة النفط الوطنية اليمنية)، وظلت تابعة لقسم العمليات بالمركز في عدن، وكان أول مدير حضرمي للشركة (عبد الله عبد القادر الجنيد) وبدأت الشركة في التوسع وبناء الخزانات، بعدها قامت التعاونيات وأظهرت جانب التموين الخدماتي، ثم أُنشئت إدارة الوادي بحسبِ قرار السلطة المحلية في عام 1978م من القرن الماضي وفي الثمانينيات.

أنشأت الشركة المحطات على طول الشريط الساحلي وجول مسحة، ثم أنشئت حظيرة وقود الطيران في الريان عام 1987م. وبعد قيام الوحدة اليمنية 1990م أنشئ الفرع بقرار وزير النفط والثروات المعدنية في1991/5/27م، وأنشئت الإدارات المكونة لهذا الفرع. إدارة العلاقات العامة شركة النفط،2021.

تطوَّر الفرع وحقق إنجازاتٍ مهمَّةً، منها: إنشاء مبنى جديد للفرع في منطقة جول مسحة بالمكلا، وتطوير منشآت المكلا بمنطقة خلف، من حيثُ إنشاء بعض الخزانات وصيانتها، وإعادة تأهيل شبكة الإطفاء بالمنشآت، والخط البحري الجديد لاستقبال البواخر وتفريغها، وزيادة منصات التعبئة داخل المنشآت، وزيادة مساحة المنشآت من خلال تنفيذ مشروع الردم البحري فيها، وإنشاء مبنى لحظيرة الوقود بمطار الريان الدولي، مع زيادة الخزن وإعادة تأهيل الشبكة الداخلية فيها وعدد المموناتت، وإعادة بناء محطات الوقود في ساحل حضرموت.

وقد أدركت القيادة العليا للفرع أن المؤسسات التي لا تؤمن بالتغيير هي مؤسسات لا تتطور، وعليهِ تم دراسة الوضع الحالي للشركة، ومعرفة عوامل القوة والضعف، وعناصر التهديدات والفرص، وحصر المشاكل الرئيسة، وحاولت القيادة إيجاد الحلول المناسبة وفق الإمكانيات المتاحة، فتم الاهتمام بجانب التدريب والتأهيل؛ باعتبار أن المورد البشري ميزة تنافسية لا يمكن تقليدها، وتم إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الإداري والتنظيمي

للإدارات والأقسام، وتم اختيار موظفين من الحاصلين على مؤهلات علمية ومن ذوي الخبرة في مجال عملهم، ومن لديه الولاء للشركة، وتولوا مناصب تتناسب مع قدراتهم.

كما تم الاهتمام بالتكنولوجيا باعتبارها عنصرًا أساسيًا لتطوير العمل، وتحديث الأساليب، وإدخال الأنظمة الإلكترونية في المجال المالي والإداري، وكذلك الأنشطة الإدارية، والعمل على إدخال البصمة والرقابة الرقمية.

وهذه المرحلة هي (المرحلة الحديثة لشركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت):

1. إنجازات الفرع:

أ. الاهتمام غير المسبوق بالكادر البشري عن طريق إقامة دورات وفتح باب التسجيل للموظفين الراغبين في استكمال دراساتهم، وتطوير الجانب الإداري والمهني.

ب. اهتمام الفرع بتطوير العمالة الجديدة، ومنحهم دورات نوعية وورش تأهيلية.

ج. التحول الرقمي في الجانب الإداري والمالي بما يحدث نقلة نوعية في الشركة.

ويعد فرع شركة النفط بساحل حضرموت أحد الفروع المهمة للشركة، وهو الفرع الذي يقوم بتموين النطاق الجغرافي الذي يتكون من (حضرموت الساحل والوادي، ومحافظة شبوة)، وفي إطار قيام الفرع بنشاطه أنشئت الإدارات الآتية:

- الإدارة المالية.
- إدارة المبيعات.
- إدارة المنشآت.
- إدارة المحطات.
- إدارة المخازن.
- إدارة تموين الطائرات.
- إدارة العلاقات العامة.
- إدارة تقنية المعلومات.
- إدارة الأمن والسلامة.
- إدارة الشؤون القانونية.

2. الهيكل التنظيمي للشركة:

شكل (5-1) الهيكل التنظيمي للشركة

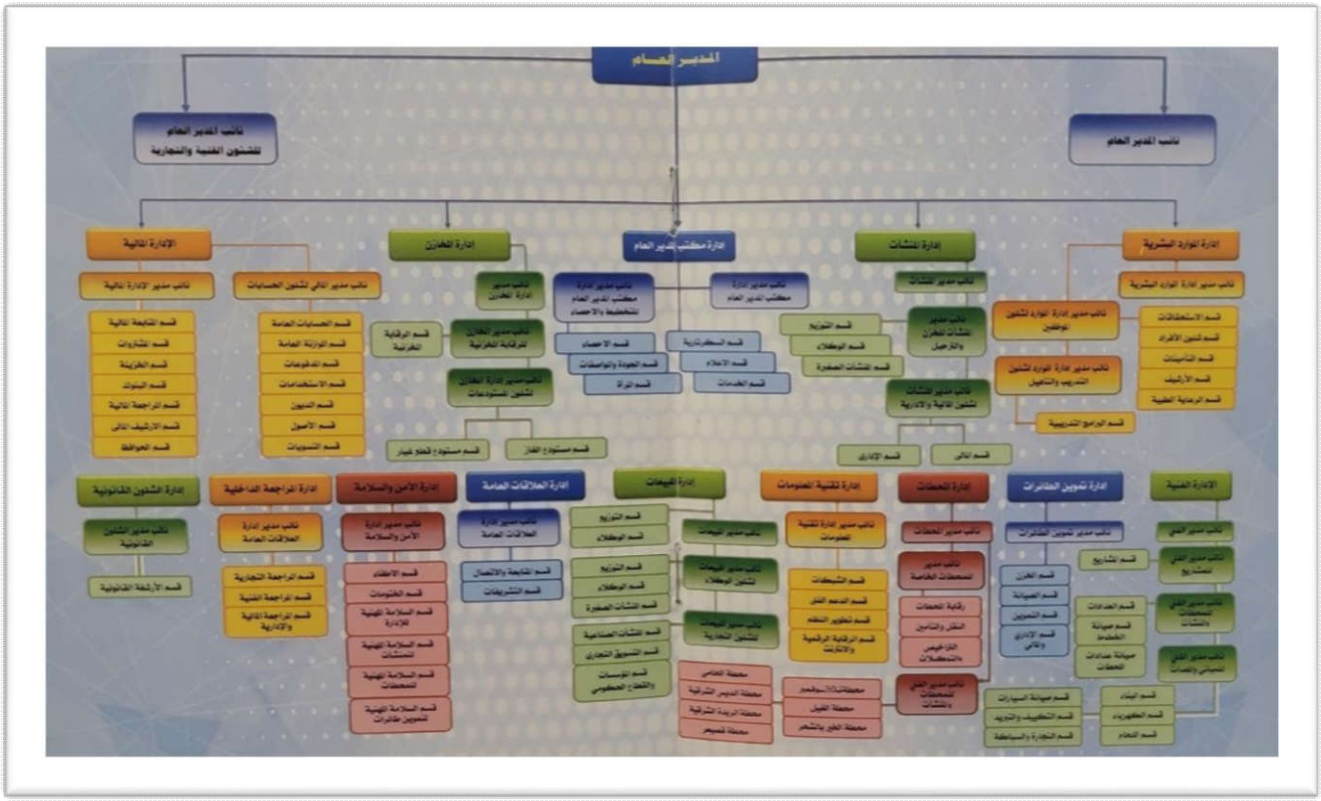

المصدر: إدارة العلاقات العامة شركة النفط 2021.

3. تطورات إدارات شركة النفط:

أ. **الإدارة المالية:**

تتكون الإدارة المالية في شركة النفط اليمنية فرع ساحل حضرموت من عدد من الأقسام، هي:

- **قسم المراجعة المالية:** ويختص هذا القسم بالمراجعة المصاحبة للسندات، والتأكد من المرفقات والتوجيه المحاسبي للعمليات، وتصحيح الأخطاء إن وجدت.
- **قسم التسويات:** يختص هذا القسم بإجراء التسويات المحاسبية، سواءٌ أكانت ناتجة عن أخطاء أم عدمها.
- **قسم الديون:** وفي هذا القسم يتم متابعة الوكلاء ومراجعة حساباتهم، سواءٌ أكانوا حكوميين أم القطاع الخاص، وإعطاء إفادات بحسابات الوكلاء.
- **قسم الحوافظ:** وهذا القسم يختص بإدخال كافة الفواتير التي تم إصدارها من المبيعات إلى البرنامج المحاسبي؛ لأنه لا يوجد ربط بين البرنامجين.
- **قسم الأصول:** يختص هذا القسم بتقييد الأصول وإثباتها ومعرفة مواقعها.

- **قسم الإيرادات:** يختص هذا القسم بتقييد الإيرادات ومتابعة الموردين.
- **قسم المدفوعات:** يختص هذا القسم بإعداد سندات الصرف جمعيها بعد التوجيه من المدير المالي، وفقًا لما جاء من المدير العام.
- **قسم الموازنات:** يختص القسم بإعداد الموازنات التقديرية السنوية والرفع بها إلى الإدارة العامة.
- **قسم البنوك:** يختص هذا القسم بتقييد العمليات التي تحصل في البنوك والصرافات.
- **قسم الاستخدامات:** يختص هذا القسم بتسجيل المصروفات وتقييدها.
- **قسم المشتريات:** يختص القسم بجانب الشراء لجميع احتياجات الشركة.

ب. الآلية التي يتم بها العمل في الإدارة المالية:

حاليًا يتم العمل في الإدارة المالية وفقًا للآتي:

أولًا: يتم التوجيه من المدير المالي للقسم المختص بتنفيذ المهمة، سواءٌ أكانت صرفًا أم تسوية وغيره.

ثانيًا: بعد الانتهاء من إعداد القيد أو سند الصرف يتم التوجيه إلى قسم المراجعة المالية التي بدورها تقوم بالمراجعة، سواءٌ أكان للتوجيه المحاسبي أم المرفقات والضريبة وغيره.

ثالثًا: بعد الانتهاء من عملية المراجعة يعطى السند لرئيس قسم الحسابات، الذي بدورِهِ يتأكد من صحة العمليات.

رابعًا: بعد أن يتم التأكد من صحة العمليات يعطى السند أو القيد إلى المدير المالي أو من ينوب عنه، ومن خلاله إذا كان سند صرف يتم تحرير الشيك للطرف المستفيد، وإذا كان قيد يومية يتم ترحيله مباشرة لليومية العامة.

ج. لمحة عن الدليل المحاسبي:

يتكون الدليل المحاسبي من أربعة أقسام على النحو الآتي:

- الأصول:

وتضم الأصول بجميع أنواعها، سواءٌ أكانت ثابتةً أم متداولة أو غير ملموسة.

- الخصوم:

ويضم جميع الالتزامات التي على الشركة، سواءٌ أكانت طولية الأجل أم قصيرة الأجل.

- المصاريف:

ويضم جميع النثريات التي يتم صرفها من الشركة.

- الإيرادات:

وتضم الحسابات الخاصة بجميع إيرادات الشركة، سواءٌ من النشاط الجاري أم من أي أنشطة فرعية أخرى.

د. تطبيق البرنامج المحاسبي الأونكس برو في الشركة:

كان التعامل في السابق لشركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت يعتمد اعتمادًا كليًا على الطرائق التقليدية (المستندات الورقية)، وظل الاعتماد على الطرائق التقليدية فترة طويلة جدًا، وهي امتداد من بداية تأسيس الشركة، إلى عام 2021م فقد تم فيه إدخال البرنامج المحاسبي، الذي من المفترض أن يؤدي إلى نقلة نوعية في الجانب المحاسبي، ولكن حصلت بعض الأخطاء التي بدورها لم تجعل البرنامج المحاسبي يؤدي الغرض بشكل كامل، ولم تظهره بالمظهر اللائق، وهي عدم مزامنة الطرائق التقليدية للبرنامج المحاسبي لفترة معينة، وكانت هذه الفترة فترةً اختباريةً للبرنامج، وفي ضوئها تم تقييم البرنامج المحاسبي بعد إجراء المقارنات والمطابقات بين البرنامج المحاسبي وبين السابق (الطريقة التقليدية)، وتحديد المفارقات، وعمل الحلول المناسبة، وبعد الوصول إلى النتيجة المتطابقة في جميع التقارير تم إلغاء الطريقة التقليدية والاعتماد الكلي على البرنامج المحاسبي.

والهدف الأساسي من مزامنة البرنامج المحاسبي مع الطرائق التقليدية هو الوصول إلى التقارير المتطابقة بين الطريقتين، بحيث يتم التأكد من قبل الفريق بأن البرنامج يعمل بكفاءة عالية ويؤدي الغرض الذي صُمِّمَ لأجله بصورة ممتازة.

ومن الأخطاء التي حصلت عند الانتقال من النظام التقليدي إلى استخدام البرنامج المحاسبي عدم تأهيل الفريق على استخدام البرنامج المحاسبي، وهذا بدورِهِ انعكس سلبًا على المستخدمين؛ مما أدى إلى إدخالات غير صحيحة تأثيرت في نتائج التقارير المالية.

وأظهرت التقارير الكثير من الاختلالات؛ بسبب عدم المطابقة بشكل شهري، وعدم المزامنة مع الطريقة التقليدية لإظهار الاختلافات في وقت مبكر.

ومن الأخطاء أيضًا بناء الدليل المحاسبي والتكرار في بعض السندات والقيود وغيره من جوانب النقص، التي سنسعى بإذن الله لوضع مقترحات للتخلص منها، ووضع خطة عمل جديدة تواكب التطور التكنولوجي في ظل الأنظمة الحديثة.

المعالجة المقترحة المستقبلية:

1. الدليل المحاسبي:

يجب أن تتم إعادة بناء الدليل المحاسبي وفقًا للنظام المحاسبي الموحد في الجمهورية اليمنية، ووفق تفريعاتٍ ومسمَّياتٍ تتلاءم مع عمل الشركة.

2. إدخال الأنظمة الإلكترونية:

تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورًا فعالًا ومهمًّا فيما يتعلق بالجانب المالي والإداري في المنشأة، وبعد الاطلاع على الوضع المالي في شركة النفط ساحل حضرموت كمقترح يتم إدخال نظام الأتمتة ونظام الأرشفة، وهي تعد من

الأنظمة المهمة والمتواكبة مع التطور التكنولوجي بما يخدم المصلحة العاملة، بشرط الاستخدام وفق أسس معينة، وتدريب الفريق على هذه الأنظمة؛ لتؤدي الغرض المنشود من استخدامها.

فما هذه الأنظمة وما ميزاتها؟

أ. نظام الأتمتة:

هو نظام يتم عن طريقة ربط جميع المعاملات وتدويرها بشكل آلي.

ب. نظام الأرشفة:

هو نظام يتم من خلاله حفظ المستندات بشكل آلي، واسترجاعها بصورة سريعة وقت الحاجة.

3. الدورة المستندية:

نظرًا لظهور بعض الأخطاء في الدورة المستندية، وعليه يجب إعادة صياغة الدورة المستندية بحيث تساعد على الرقابة وزيادة الموثوقية وإدخال الجانب التكنولوجي في الدورة المستندية بما يضيف عليها حلة الحداثة والمواكبة، فتكون كالآتي:

أ. يتم إرسال الأوامر من المدير العام إلى المدير المالي عن طريق برنامج الأتمتة، بحيث يتم تلقي جميع الأوامر والمعاملات عن طريق البرنامج، وربط جميع الإدارات في الشركة بنظام موحَّد، تظهر فيه جميع الأوامر بشكل آلي، بحيث تكون مرجعًا، ولا يكون فيه ضياع لأي مستند، وسرعة تلقي الأوامر التي تم إصدارها من أي جهة إلى الإدارة المالية.

ب. بعد اطلاع المدير المالي على المستندات الواصلة إليه عبر برنامج الأتمتة، سواءٌ من المدير العام أو من أي إدارة أخرى، يتم التوجيه عبر برنامج الأتمتة إلى الجهة المختصة، وتكون التوجيهات الآلية؛ حفاظًا على سرية المعلومة، وسرعة الإنجاز، وتقليل الكلفة.

ج. يتم استلام الأمر من المدير المالي من قبل المختص المعني بالأمر، ويتم تنفيذ الأمر الصادر من المدير المالي، وبعد إتمام العملية يتم إرسال المعاملة إلى قسم المراجعة.

د. بعد إتمام العملية من المختص واستلامها في قسم المراجعة يتم فحص المستندات وتدقيقها، ومن ثم يتم مراجعة التوجيهات المحاسبية، وبعد التأكد من أن العملية مستوفية لجميع المتطلبات، يتم إرسالها آليًّا إلى رئيس قسم الحسابات.

هـ. عند وصول المستند إلى رئيس قسم الحسابات يقوم أيضًا بمراجعة المستند مرة أخرى؛ للتأكد من سلامة الوثائق المرفقة والتوجيهات المحاسبية.

و. بعد إتمام عملية الفحص من قبل رئيس الحسابات، يتم إرسال المستند مرة أخرى إلى المدير المالي للاعتماد، وفي المرحلة الأخيرة يتم إعادة المستند إلى المختص للأرشفة عبر نظام الأرشفة.

بعد إتمام العمليات السابق ذكرها يكون هناك درجة من الموثوقية عالية جدًا، وتكون هناك سرعة في إنجاز المهام وعدم التكرار للعمليات؛ لكون الأنظمة الإلكترونية تعطي تنبيهًا بالمستندات المكرَّرة.

ومن خلال البرنامج المحاسبي والبرامج المساعدة الأخرى مثل الأتمتة والأرشفة يستطيع المراجع العودة لجميع السندات ومراجعتها وفحصها وتدقيقها قبل نهاية كل شهر، وبشكل سريع ودقيق، وعليه يتم إصدار التقارير المالية الشهرية بشكل دقيق وصحيح.

ب. إدارة المبيعات:

نظرًا للارتباط الدقيق والوثيق بين إدارة المبيعات والإدارة المالية؛ يتحتم أن يكون هناك عوامل مشتركة بينهم، ولكن في الوقت الحالي لا يوجد أي ارتباط بين إدارة المبيعات والإدارة المالية؛ ويرجع السبب في ذلك لكون إدارة المبيعات تستخدم برنامجًا غير الذي يتم استخدامه في الإدارة المالية، وهذا ينعكس بشكل سلبي على المطابقات بين الإدارتين، فشكَّل ذلك عبئًا كبيرًا في المطابقات وعدم معرفة الأرصدة للوكلاء؛ وعليهِ، ولتلافي هذا الصدع، يكون المقترح أن يتم اعتماد البرنامج المحاسبي المستخدم في الإدارة المالية ليكون مستخدَمًا في إدارة المبيعات؛ لكي تنعكس جميع العمليات بشكل مباشر في الجانب المالي؛ لكون المبيعات تعطي جانب المدين بإصدار الفواتير، ويتم الإيداع في البنوك والصرافات للوكلاء والعملاء، الذي يشكل الجانب الدائن.

وفي حالة استخدام برنامج واحد للإدارتين المالية والمبيعات ستنعكس الآثار بشكل إيجابي على قسم المراجعة؛ وذلك لأن جميع العمليات سيظهر تأثيرها في برنامج واحد، بما يساعد على تقليل الأخطاء والسرعة والدقة في إنجاز عملية المراجعة.

ج. إدارة المنشآت:

تعد إدارة المنشآت اللبنة الأولى في العمل للشركة؛ إذ تأتي الكميات المشتراة من المورّدين عبر إدارة المنشآت بعد الاتفاق مع المورّدين لشراء المواد البترولية، إذْ إنَّه في الوقت الحالي يتم التقييد بشكل يدوي وعبر الدفاتر، ويوجد برنامج فقط لحصر بعض الكميات ولا يتم الاعتماد عليه بدرجة أساسية، ولا يوجد ربط بين إدارة المنشآت والإدارة المالية وإدارة المبيعات، فيكون المقترح ربط المنشآت بالبرنامج المالي عبر نظام المخزن، ويتم من خلاله إدخال الكميات التي يتم شراؤها من التجَّار إلى المخزن، ويتم تفريع المخزن بحسب المورّدين.

وعليهِ تكون هناك علاقة ترابط بين كل الإدارات بما يخدم المصلحة العامة في العمل، ويؤدي هذا الترابط إلى الإسهام في تعزيز جانب المراجعة، ويجعل مهمة الوصول إلى التقارير المالية بسرعة ودقة عالية.

د. إدارة المخازن:

في الوقت الحالي تم تصنيف المخازن بأنها إدارة لوحدها بمديرها وأفراد طاقمها الموظفين، وفي الأساس تعد إدارة المخازن جزءًا من الإدارة المالية، ويتم فيها ضبط الوارد والمنصرف من مواد بترولية وقطع غيار ومستلزمات

أخرى، بما يتضمن عمل الشركة كتوفير قطع الغيار وغيرها، وتعد كجهة توريد فقط، وبعد إتمام عملية المشتريات، يتم توريدها إلى المخازن، ومنها يتم عملية الصرف وغيره.

وفي الوقت الحالي لا يوجد ترابط بين الإدارة المالية وبين إدارة المخازن؛ مما أظهر اختلافات في التقارير المالية بين الإدارتين، وعليهِ يكون الاقتراح في عملية الدمج إدارة المخازن مع الإدارة المالية، وإرجاعها للأصل وفتح خانة المستودعات، واعتبارها جزءًا من البرنامج المحاسبي، ويتم مراقبتها ومراجعتها بشكل دقيق عبر المراجعة المالية؛ مما يسهم في سرعة إنجاز التقارير، وزيادة درجة موثوقيتها ومصداقيتها.

هـ. إدارة تموين الطائرات:

تعد إدارة تموين الطائرات الجهة الرئيسة التي من خلالها يتم استلام مادة الكيروسين (وقود الطيران)، ويتم من خلالها إمداد الطائرات بكميات الوقود اللازمة، ويتم في الوقت الحالي استلام الكميات من وقود الطيران عبرهم، ولا يوجد ترابط بين الإدارة المالية وإدارة وقود الطيران؛ لأنه لا يوجد برنامج محاسبي واحد لربط الجهتين، وإنما التعامل بينهما عن طريق الفواتير المرسلة من المورّدين واستلامات إدارة تموين الطائرات والسداد من الإدارة المالية؛ وعليهِ ظهر اختلاف في عملية مراقبة المخزون والكميات المسحوبة والواردة، الذي بدورهِ أدَّى إلى ضعفٍ في الجانب الرقابي، مما انعكس على التقارير المالية.

والمقترح أن يكون هناك ربط بين الإدارتين ببرنامجٍ محاسبيٍّ يؤدي إلى حساب الكميات الواردة والمنصرفة، ومراقبة العملية بشكل دقيق؛ مما يؤدي إلى زيادة دقة المراجعة وزيادة موثوقيتها والسرعة في إنجازها.

ثانيًا: منهج الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف هذه الظاهرة ويحلّلها كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًّا وكميًّا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفًا رقميًّا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

ثالثًا: أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استمارة استبيان؛ بهدف الإجابة عن مشكلة الدراسة، وحتى تتحقق قيمة البحث العلمي وتكتمل أهدافه؛ يجب ربط الإطار النظري بالممارسة العملية. ولتحقيق ذلك؛ قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة استبيان لاستطلاع آراء عينة من المتخصصين وتوجهاتهم في مجال الدراسة وتحليل هذه الآراء؛ بغرض التوصل إلى مدى صحة فروض الدراسة، وقد اشتملت الاستبانة على قسمين:

القسم الأول: يحتوي على (5) متغيرات، وتتناول المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة، والمتمثلة في:

1/ النوع الاجتماعي. 2/ العمر.3/ المؤهل العلمي 4/ المسمى الوظيفي 5/ الخبرة.

القسم الثاني: وشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف إلى متغيرات الدراسة. وهذه المحاور هي:

المحور الأول: يقيس (التحول الرقمي)، ويشتمل على (12) عبارة.

المحور الثاني: يقيس (المراجعة الداخلية)، ويشتمل على (9) عبارات.

المحور الثالث: يقيس (جودة التقارير المالية)، ويشتمل على (10) عبارات.

رابعًا: مجتمع الدراسة وعينتها:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث لأن تعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإنَّ المجتمع المستهدف يتكون من مديري الإدارة المالية والنواب ورؤساء الأقسام والمختصين ذوي العلاقة، أما عينة الدراسة فهي جزء من المجتمع المدروس، التي يتم اختيار مفرداتها من هذا المجتمع المدروس بطريقة عشوائية.

ونظرًا لأن العينة تعد كدراسة ميدانية عملية لشركة النفط اليمنية –حضرموت الساحل؛ فإنَّ عدد الموظفين في الشركة محدود؛ لذا فقد قام الباحث بتوزيع عدد (60) استبانة على جميع الموظفين في شركة النفط اليمنية – حضرموت الساحل، وبعد عملية المتابعة الحثيثة من قبل الباحث في متابعة الاستبيان الموزع، تكلَّلت هذه الجهود في الحصول على (49) استبانة، منها (3) استبانات معيبة، وتفاصيل ذلك في الجدول رقم (5-1) الآتي:

جدول (5–1) الاستبانات الموزعة والمسترجعة والقابلة للتحليل

البيان	العدد	النسبة
عدد المستجيبين الكلي	60	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	49	%81.7
عدد الاستبيانات المعيبة التي تم استبعادها من التحليل	3	%5.0
صافي عدد الاستبيانات القابلة للتحليل	46	%76.7

خامسًا: صدق الاستبانة:

تكمن أهمية قياس درجة ثبات المقياس وصدقه في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها، فالمقياس المتذبذب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه، ومن ثم ستصبح النتائج مضلِّلة وغير مطمئنة، ولا تعبر عن المجتمع المدروس، وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة؛ تم استخدام كلٍ من اختبارات الصدق والثبات، وذلك على النحو الآتي:

1. صدق المقياس

(أ): صدق الاتساق الداخلي

(1) معامل الاتساق الداخلي بين كل عبارة والدرجة الكلية لمحورها

قبل الشروع في إجراء عملية توزيع الاستبانة قام الباحث بإجراء عملية تجريبية عليها، وذلك من خلال توزيعها على عينة تجريبية قوامها (30) موظفًا في الشركة، ومن ثم حساب معامل الاتساق الداخلي للاستبانة على هذه العينة التجريبية، وذلك بحساب معاملات قوة الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة لها، وتبين أن الفقرتين 6، 11 في المحور الأول ظهرتا غير مرتبطتين بالمحور ملحق (أ)، ومن ثم تمَّ استبعادُهما من المحور، وأعيد حساب معاملات قوة الارتباط مرة أخرى، كما تم حساب معاملات ثبات مقياس الأداة بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، وشكل توزيع البيانات الآتي يوضح ذلك:

أولًا: صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد محور التحول الرقمي:

1/ صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور التحول الرقمي

فيما يأتي جدول رقم (5-2) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التحول الرقمي والدرجة الكلية للبُعد:

جدول (5-2)

معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور التحول الرقمي بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يعد التحول الرقمي أحد التطورات التكنولوجية الحديثة عالميًا ومحليًا	.588**	0.00	دال عند 0.01
2	يساعد التحول الرقمي على تطوير العمل الشركة بما يتناسب مع المتغيرات الحالية.	.586**	0.00	دال عند 0.01
3	يعمل التحول الرقمي على تحسين ظروف العمل، وبما يحقق التنمية المستدامة.	.679**	0.00	دال عند 0.01
4	يدعم تطبيق التحول الرقمي بالشركة القدرة التنافسية مما يزيد من حصتها السوقية	.468**	0.00	دال عند 0.01
5	يساعد التحول الرقمي على إحداث التغيرات الكبيرة في الخدمات التي تقدمها الشركة	.539**	0.00	دال عند 0.01
7	تعد حماية المعلومات وأمنها من المخاطر التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في الشركة.	.529**	0.00	دال عند 0.01

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
8	التحول الرقمي يساعد على الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءة العلمية	.345*	0.019	دال عند 0.05
9	يسهم التحول الرقمي في خفض التكاليف للأعمال المنفذة وسرعة إنجازها	.711**	0.00	دال عند 0.01
10	يساعد التحول الرقمي على الرجوع للعمليات في وقت قياسي عند الحاجة للمعلومة.	.504**	0.003	دال عند 0.01
12	يوفر التحول الرقمي العديد من المزايا المرتبطة بأعمال الشركة.	.596**	0.00	دال عند 0.01
**= دالة عند مستوى معنوية 0.01، *= دالة عند مستوى معنوية 0.05				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

من الجدول رقم (5-2) يتضح أن جميع قيم معاملات الارتباط لجميع عبارات بُعد التحول الرقمي كانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 1%، 5%، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة لها أقل من 0.05، وهذا يشير إلى ارتباط جميع العبارات بالدرجة الكلية لمحورها وبمعنوية عالية وتشترك معًا في قياسه، وبذلك يعد المحور صادقًا لما وضع لقياسه.

2/ صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور: تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية:

فيما يأتي جدول رقم (5-3) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور المراجعة الداخلية والدرجة الكلية للبُعد:

جدول (5-3)

معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تتطلب مهنة المراجعة الداخلية بالشركة إلمام المراجع الداخلي بالتطبيقات التكنولوجية الحديثة.	.566**	0.00	دال عند 0.01
2	يتطلب استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة الداخلية.	.394**	0.007	دال عند 0.01

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
3	تـزداد أهميـة عمليـة المراجعـة الداخليـة بالشـركة في ظـل التحول الرقمي بوصفها جزءًا من نظام الرقابة.	.411**	0.005	دال عند 0.01
4	يفـرض التحـول الرقمـي أعبـاء ومسـؤوليات جديـدة علـى المراجع الداخلي بالشركة لتوفير الحماية لأعمال الشركة.	.605**	0.00	دال عند 0.01
5	مـن المتوقـع ان يكـون هنـاك تغيـيرات في عمليـة المراجعـة الداخلية من حيث الإجراءات في عصر التحول الرقمي.	.429**	0.003	دال عند 0.01
6	يسـهم التحـول الرقمـي في تحسـين أداء المراجـع الـداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة.	.530**	0.00	دال عند 0.01
7	يسـهم اعتمـاد الشـركة علـى الوسـائل التكنولوجيـة الحديثـة لأعمالها في تحسين أساليب وأدوات المراجعة الداخلية.	.549**	0.00	دال عند 0.01
8	يسهم التحول الرقمي في زيادة جودة عملية المراجعة	.770**	0.00	دال عند 0.01
9	يتغـير دور المراجـع الـداخلي في المسـتقبل في ظـل التحـول الرقمـي نتيجـة التحـول مـن البيـانات الورقيـة إلى البيـانات الرقمية.	.710**	0.00	دال عند 0.01
**= دالة عند مستوى معنوية 0.01، *= دالة عند مستوى معنوية 0.05				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

مـن الجـدول رقـم (5-3) يتضـح أن جميـع قـيم معـاملات الارتبـاط لجميـع عبـارات بُعـد تطبيـق المراجعـة الداخلية كانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 1%، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة لها أقل من 0.05، وهذا يشير إلى ارتباط جميع العبارات بالدرجة الكلية لبُعدها، وبمعنوية عالية، وتشترك معًا في قياسه، وبذلك يعد البُعد صادقًا لما وضع لقياسه.

3/ صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعد: تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية:

فيما يأتي جدول رقم (5-4) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات جودة إعداد التقارير المالية والدرجة الكلية للبُعد:

جدول (5-4)

معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يسهم التحول الرقمي في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للشركة، ومن ثَمَّ يمكن توقع النتائج المستقبلية.	.561**	0.00	دال عند 0.01
2	يساعد التحول الرقمي في تقديم تقارير مالية ذات دقة ومصداقية وموضوعية وملاءمة.	.688**	0.00	دال عند 0.01
3	من خلال التحول الرقمي تستطيع الشركة الوصول بشكل سريع إلى معلومات عن جوانب القوة والضعف في نظام المراجعة الداخلية.	.615**	0.00	دال عند 0.01
4	يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح.	.692**	0.00	دال عند 0.01
5	في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة.	.592**	0.00	دال عند 0.01
6	في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الشركة يضفي مزيدًا من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة.	.635**	0.00	دال عند 0.01
7	تطبيق التحول الرقمي يساعد الإدارة العليا على قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها.	.668**	0.00	دال عند 0.01
8	يتم تحديد المخاطر وتقييمها والتي تتعرض لها الشركة، وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها.	.655**	0.00	دال عند 0.01
9	تعمل المراجعة الداخلية في ظلِّ التحول الرقمي على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارة وأصحاب المصالح.	.738**	0.00	دال عند 0.01
10	في ظلِّ التحول الرقمي تتوافر معلومات محاسبية دقيقة في الشركة.	.702**	0.00	دال عند 0.01
**= دالة عند مستوى معنوية 0.01، *= دالة عند مستوى معنوية 0.05				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

من الجدول رقم (5-4) يتضح أن جميع قيم معاملات الارتباط لجميع عبارات بُعد جودة إعداد التقارير المالية كانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 1%، حيث بلغت قيم مستوى الدلالة لها أقل من 0.05، وهذا يشير إلى ارتباط جميع العبارات بالدرجة الكلية لبُعدها وبمعنوية عالية وتشترك معًا في قياسه، وبذلك يعد البُعد صادقًا لما وضع لقياسه.

(ب): ثبات الاستبانة

1- طريقة ألفا كورنوباخ

المقصود بالثبات هو (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي إنَّ المقياس يعطي النتائج نفسَها باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة). ومن ثَمَّ فهو يؤدي إلى الحصول على النتائج نفسها أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة زادت الثقة فيه، وهناك جملة من الطرائق للتحقق من ثبات المقياس، وقد قام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبار استخدام معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach، Alpha)، الذي يأخذ قيمًا تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإنَّ قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإنَّ قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي إنَّ زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة ثبات الاستبانة، ومن ثَمَّ زيادة مصداقية البيانات، والجدول (5-5) يوضح قيم معاملات ألفا كورنباخ لجميع أبعاد ومحاور الدراسة على النحو الآتي:

جدول (5-5) نتائج اختبار ألفا كورنباخ لقياس ثبات الأداة لأبعاد ومحاور الدراسة

م	البُعد	عدد العبارات	Cronbach ،s Alpha
1	التحول الرقمي	10	.748
2	تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية	9	.719
3	تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية	10	.851
	المجموع	29	.875

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

يتضح من الجدول (5-5) أن نتائج اختبار الثبات لجميع محاور الدراسة قد تراوحت بين (.719 - .851)، وعلى المستوى المجموع فقد بلغت (.875) وتلك القيم كانت جميعها أكبر من (60%)، وهذا يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات في جميع أبعاد الدراسة ومحاورها، وأن البيانات التي تم جمعها

بواسطتها تتمتع بالثبات والصدق العالي وتحقق أغراض الدراسة، ومن ثَمَّ يمكننا الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2- طريقة التجزئة النصفية

تم إيجاد معامل الارتباط سبيرمان بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل مجال، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح بحسبِ المعادلة الآتية:

$$\text{الثبات معامل} = \frac{2r}{1+r}$$

حيث r معامل الارتباط

جدول (5-6) طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الأداة لأبعاد الدراسة ومحاورها

م	المحور	عدد العبارات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	التحول الرقمي	10	.459	.629	0.00
2	تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية	9	.340	.508	0.00
3	تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية	10	.570	.726	0.00
	المجموع	29	.731	.845	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

يبين الجدول رقم (5-6) أن معامل الارتباط بين العبارات الفردية والزوجية على مستوى محاور الدراسة وعلى مستوى الاستبانة كانت على الترتيب تساوي (.459)، (.340)، (.570) وهذا يدل على أن هناك ارتباطًا قويًا بين العبارات الفردية والزوجية لكل محور، كما يتضح أيضًا من الجدول أن معامل الارتباط المصحح بين محورَي الدراسة وعلى مستوى الاستبانة والعبارات التي تنتمي إليها كانت على الترتيب (.629)، (.508)، (.726) وهذه القيم دالة إحصائيًا، وهذا يدلل على أن محاور الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات مع العبارات التي تنتمي إليها مما يجعل الباحث مطمئنًّا إلى النتيجة التي تم الحصول عليها.

سادسا: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (اختبار كولمنجروف-سمرنوف)

يهدف هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو يعد اختبارًا ضروريًّا لاختيار الاختبارات المناسبة، وبالأخص اختبار الفرضيات. حيث نجد إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإنَّ الاختبارات المعلمية تعد مناسبة، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإنَّ الاختبارات اللامعلمية تعد مناسبة لاختبار فروض الدراسة، وهذا الشرط يُعد من الشروط المهمة في الاختبارات الإحصائية المعلمية وبدون

تحقيق هذا الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العملية، إذا تجاهلنا ذلك الشرط وطبَّقنا الاختبار تكون النتائج غير منطقية وخاطئة، ومن ثَـمَّ كل الاستنتاجات المترتبة على الاختبار تكون بعيدة عن الصحة، وللتأكد من أن البيانات تتوزع بحسبِ التوزيع الطبيعي؛ تم استخدام اختبار Kolmograv-Smirov، وفيما يأتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

جدول رقم (5-7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدارسة

م	أبعاد الدراسة	قيمة Z	مستوى الدلالة
1	التحول الرقمي	.935	.346
2	تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية	.506	.960
3	تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية	.910	.380

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

يلاحظ من الجدول (5-7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (0.05)، وتعني أن هذه القيم توفر خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات العينة في جميع أبعاد متغيرات الدراسة، مما يشير إلى إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار دلالة الفروق، كما يشير إلى أن النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة من خلال استخدام هذه الاختبارات تعبر بشكل دقيق عن المجتمع الذي أخذت منه العينة.

سابعًا: مقياس الدراسة

تم قياس درجة الاستجابات بحسبِ مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، الذي يتراوح من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة وتتدرج قيمه من (1) إلى (5)، واستنادًا إلى المعادلة (الحد الأعلى – الحد الأدنى) /الحد الأعلى نحصل على قيمة المعامل 0.80 وبإضافة المعامل إلى طول الفئة نحصل على الحد الأعلى (1.80) للدرجة الأولى للمقياس، وتفاصيل ذلك في الجدول رقم (5-8):

جدول(5-8): مقياس درجة الموافقة

ترميز بدائل الإجابة كميًا		حدود المتوسطات للدرجات		درجة الأهمية
بديل الإجابة	القيمة المعطاة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
غير موافق بشدة	1	1	1.80	منخفضة جدًا
غير موافق	2	1.81	2.60	منخفضة
محايد	3	2.61	3.40	متوسطة
موافق	4	3.41	4.20	مرتفعة

ترميز بدائل الإجابة كميًا		حدود المتوسطات للدرجات		درجة الأهمية
بديل الإجابة	القيمة المعطاة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
موافق بشدة	5	4.21	5	مرتفعة جدًا

ولغرض الوصول إلى النتائج النهائية المطلوبة للدراسة، وعرضها وتحليلها ومناقشتها؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائية لاستجابة عينة الدراسة لأداة الاستبانة، وذلك من خلال قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية والرتب والتقديرات، على المستوى الكلي للعبارات والمجالات والأداة ككل، وسيتم عرض النتائج بحسب أسئلة الدراسة.

ثامنًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأدوات الآتية:

1. **إجراء اختبارات الثبات:** وذلك باستخدام كل من الآتي:
   أ. ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.
   ب. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ لقياس درجة الارتباط: تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
2. **اختبار** (Kolmograv – Smirov) تم استخدامه لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.
3. **النسب المئوية والتكرارات والوزن النسبي:** يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة في إطار البحث.
4. **أساليب الإحصاء الوصفي:** لوصف خصائص عبارات الدراسة، وذلك من خلال:
   أ. **الوسط الحسابي:** حيث يتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة، لقياس مستوى تمركز الإجابات.
   ب. **الانحراف المعياري:** وذلك للتعرف إلى مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
5. **تحليل الانحدار المتعدد:** تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد أحد الاختبارات المعملية لاختبار الدلالة الإحصائية للفرضيتين الأولى والثانية. وذلك من خلال:
   أ. **معامل الارتباط (R):** وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد نوع العلاقة ودرجتها بين المتغيرات، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك

على ضعف العلاقة بين المتغيرات، كما أنَّ إشارة معامل الارتباط تدل على نوع العلاقة، فإذا كانت الإشارة موجبة تدل على وجود ارتباط طردي، والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية.

ب. **معامل التحديد (R square)**: وهو مؤشر يستخدم للتعرف إلى قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات، فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومن ثَمَّ تزداد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، والعكس هو الصحيح، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدم جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

6. **تحليل المسار**: وهو أحد أشكال تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة المترابطة بين المتغير الرئيس المستقل والمتغير الرئيس الوسيط والمتغير الرئيس التابع.

المبحث الثاني

عرض بيانات الدراسة وتحليلها

أولًا: عرض البيانات الأولية لعينة الدراسة وتحليلها

يتضمن هذا الجزء تحليلًا للبيانات الأولية، التي تمثل السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1/ توزيع أفراد العينة بحسبِ النوع الاجتماعي

جدول رقم (5–9) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقا للنوع الاجتماعي

العمر	العدد	النسبة%
ذكر	41	89.1
أنثى	5	10.9
المجموع	46	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

الشكل (5–2): توزيع العينة بحسبِ النوع الاجتماعي

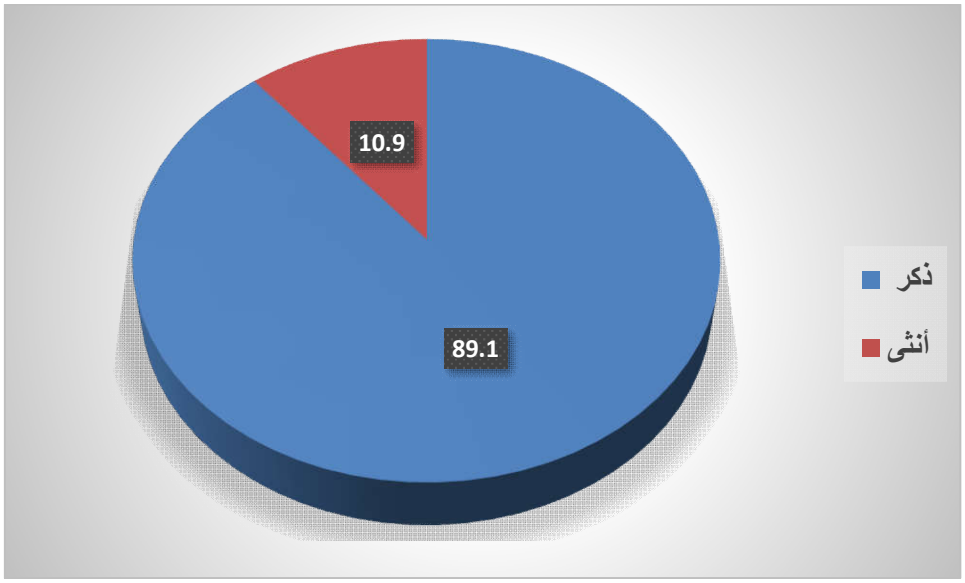

يتضح من النتائج في الجدول (5–9) أن العينة توزعت بنسبة (89.1%) على الذكور، ونسبة (10.9%) للإناث، وهذا يشير إلى شمول العينة على الجنسين الذكور والإناث.

2/ توزيع أفراد العينة بحسبِ العمر

جدول (5–10) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقًا للعمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	5	10.9
من 30- إلى 40 سنة	26	56.5
من 41- إلى 50 سنة	11	23.9
أكثر من 50 سنة	4	8.7
المجموع	46	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

الشكل (5–3): توزيع العينة بحسبِ العمر

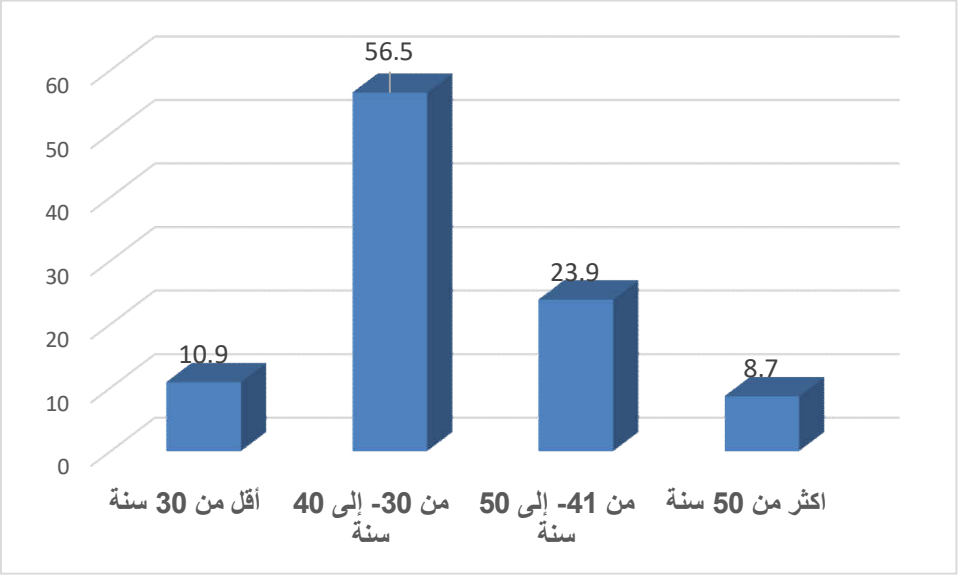

تشير نتائج الجدول رقم (5–10) أن الموظفين في شركة النفط اليمنية – حضرموت الساحل التي تتراوح أعمارهم بين (من 30- إلى 40 سنة) قد حلّوا في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتهم (56.5%)، يلي ذلك الموظفين التي تتراوح أعمارهم (من 41- إلى 50 سنة) حيث بلغت نسبتهم (23.9%)، في حين أن الموظفين في الشركة التي تتراوح أعمارهم (أكثر من 50 سنة) حلّوا في المرتبة الأخيرة حيث بلغت نسبتهم (8.7%).

يتضح من ذلك أن عينة الدراسة قد شملت جميع الفئات العمرية، ومن ثَمَّ فإنَّ العينة تميَّزتْ بالشمولية، التي بموجبها تكون إجابات المستهدفين منطقية وغير متحيزة.

3/ توزيع أفراد العينة بحسبِ المؤهل العلمي

جدول (5–11) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوية	4	8.7
دبلوم	2	4.3
بكالوريوس	39	84.8
ماجستير فأعلى	1	2.2
المجموع	46	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

الشكل (5–4): توزيع العينة بحسبِ المؤهل العلمي

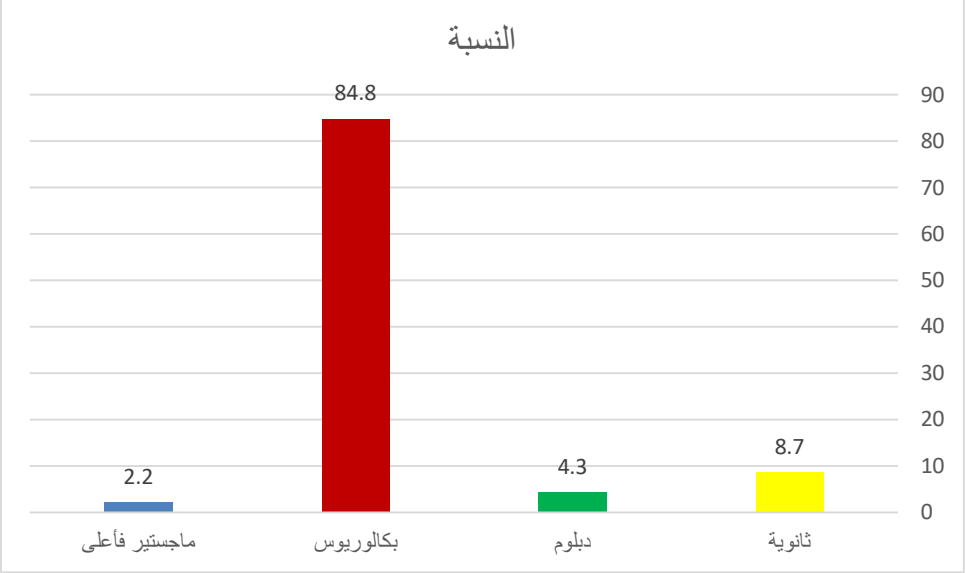

تشير نتائج الجدول رقم (5–11) أن غالبية أفراد العينة هم من حملة المؤهلات الجامعية بكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (84.8%)، وبلغت النسبة من حملة شهادة الدراسات العليا ماجستير فأعلى (2.2%)، في حين بلغت نسبة حملة شهادة ما دون البكالوريوس (13%).

يتضح من ذلك أن الغالبية العظمى من أفراد العينة من حملات الشهادة الجامعية وما فوق، وهذا يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة، ومن ثَـمَّ قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عنها بدقة وموضوعية.

4/ توزيع أفراد العينة بحسبِ الخبرة

جدول (5-12) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا للخبرة

الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	9	19.6
من 5 سنوات إلى أقل 10 سنوات	4	8.7
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	19	41.3
من 15 سنة فأكثر	14	30.4
المجموع	46	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادا على مخرجات التحليل SPSS23

الشكل (5-5): توزيع العينة بحسبِ الخبرة

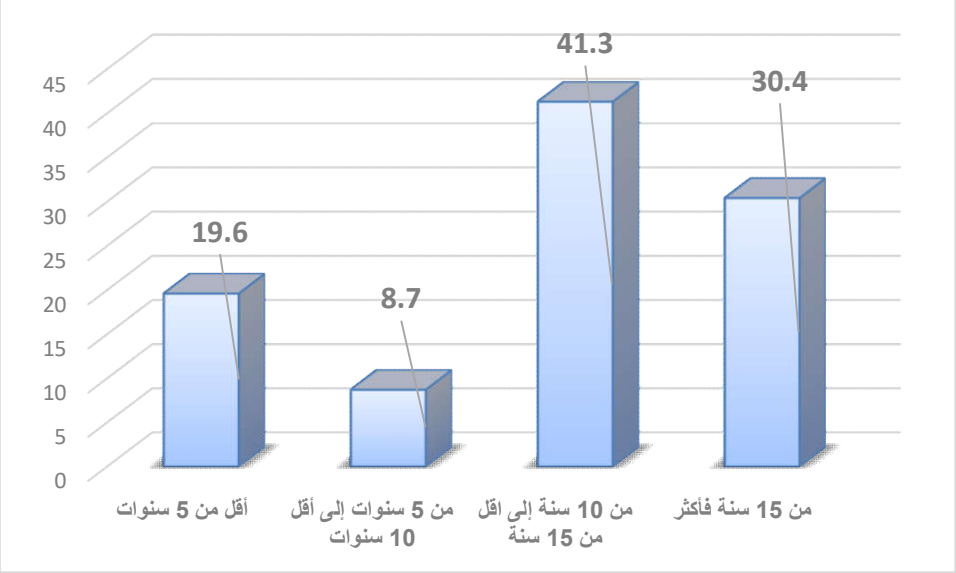

يتبين من الجدول رقم (5-12) أن العينة ذوي الخبرة (من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة) قد حلت في المرتبة الأولى بنسبة بلغت (41.3%)، وفي المرتبة الثانية فئة الخبرة (من 15 سنة فأكثر) بنسبة بلغت (30.4%)، في حين جاءت فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (19.6%)

يتضح من ذلك أن غالب عينة الدراسة هم من ذوي فئات الخبرة المتوسطة والطويلة، وهذه الفئات ستجيب عن أسئلة الاستبيان بكل مصداقية؛ نتيجة لتراكم خبراتها بمجال موضوع الدراسة في الشركة، التي ستسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

5/ توزيع أفراد العينة بحسبِ المسمى الوظيفي

جدول (5-13) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقًا للمسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة%
مدير إدارة	3	6.5
رئيس قسم	17	37.0
مختص	26	56.5
المجموع	46	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

الشكل(5-6): توزيع العينة بحسبِ المستوى الوظيفي

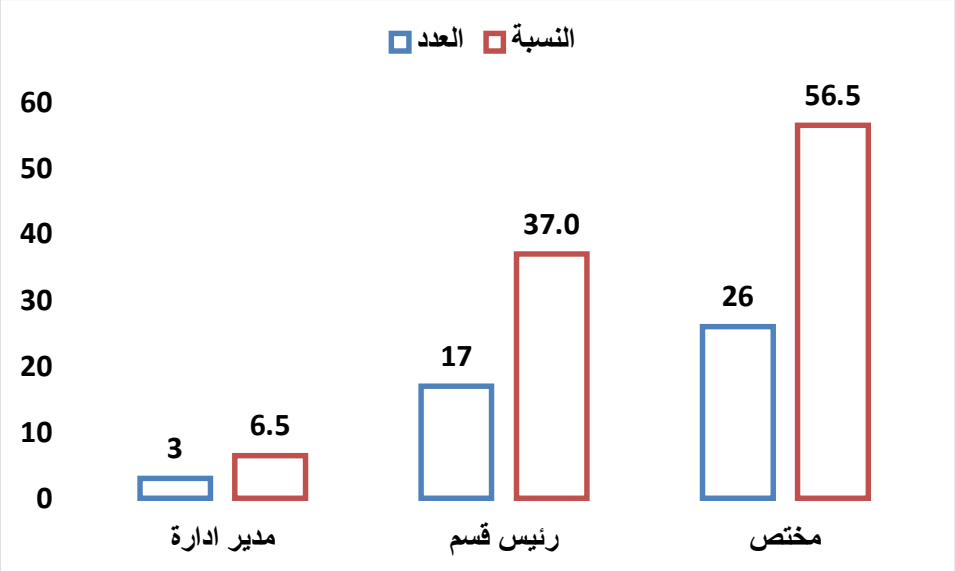

يتبين من الجدول رقم (5-13) أن (6.5%) من العينة الكلية كانوا من مديري الإدارات، وأن (37.0%) من رؤساء الأقسام، وأن (56.5%) من المختصين، وهذا يشير إلى أنَّ العينة شملت جميع المستويات، ومن ثَمَّ يتوقع من المستجيبين الحصول على إجابات منطقية لموضوع الدراسة.

ثانيًا: عرض البيانات الأساسية للدراسة وتحليلها

1/ التحليل الوصفي على مستوى العبارات

المحور الأول: آليات التحول الرقمي

فيما يأتي التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور التحول الرقمي؛ وذلك لمعرفة آراء المستجيبين حول مستوى تطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية بحضرموت الساحل موضع الدراسة:

جدول (5-14) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية بساحل حضرموت

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1/يعد التحول الرقمي أحد التطورات التكنولوجية الحديثة عالميًا ومحليًا	4.43	.544	88.7	مرتفعة جدا	4
2/يساعد التحول الرقمي على تطوير العمل الشركة بما يتناسب مع المتغيرات الحالية.	4.52	.505	90.4	مرتفعة جدا	3
3/يعمل التحول الرقمي على تحسين ظروف العمل وبما يحقق التنمية المستدامة.	4.33	.701	86.5	مرتفعة جدا	6
4/يدعم تطبيق التحول الرقمي بالشركة القدرة التنافسية مما يزيد من حصتها السوقية	4.22	.593	84.3	مرتفعة جدا	9
5/يساعد التحول الرقمي على إحداث التغيرات الكبيرة في الخدمات التي تقدمها الشركة	4.15	.759	83.0	مرتفعة	10
6/تعد حماية وأمن المعلومات من المخاطر التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في الشركة.	4.33	.732	86.5	مرتفعة جدا	7
7/التحول الرقمي يساعد في الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءة العلمية	4.57	.583	91.3	مرتفعة جدا	2

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
8/يسهم التحول الرقمي في خفض التكاليف للأعمال المنفذة وسرعة إنجازها	4.33	.732	86.5	مرتفعة جدا	8
9/يساعد التحول الرقمي على الرجوع للعمليات في وقت قياسي عند الحاجة للمعلومة.	4.72	.455	94.3	مرتفعة جدا	1
10/يوفر التحول الرقمي العديد من المزايا المرتبطة بأعمال الشركة.	4.35	.640	87.0	مرتفعة جدا	5
المتوسط العام	4.39	.350	87.9	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

تشير النتائج في الجدول رقم (5-14) أن المتوسط العام لتطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية يتركز عند الدرجة (4) وفقا لمقياس ليكرت، التي تشير إلى الموافقة بدرجة بين مرتفعة ومرتفعة جدا على جميع عبارات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.39) وانحراف معياري (.350) ووزن نسبي (87.9)، وهذا يدل على تطبيق لآليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية بحضرموت الساحل عند درجة تطبيق مرتفعة جدًا، أما بترتيب العبارات وفقًا لمتوسطاتها الحسابية فقد جاءت كما يأتي:

1- بينت النتائج بأن العبارة رقم (9) التي تتعلق بـ (يساعد التحول الرقمي على الرجوع للعمليات في وقت قياسي عند الحاجة للمعلومة) قد حلت في المرتبة الأولى، حيثُ إنَّ الغالبية من إجابات الموظفين في الشركة عن هذه العبارة قد تركزت ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها (4.72)، وبوزن نسبي (94.3%) وهذا يشير إلى أنَّ المستجيبين موافقون على محتوى هذه العبارة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة جدًا باعتبار أن التحول الرقمي يساعد على الرجوع للعمليات في وقت قياسي عند الحاجة للمعلومة وهذا يُفسَّرُ بقناعة موظفي الشركة أن خزن البيانات وإجراء العمليات اللازمة على البيانات وتخزينها واسترجاعها تتم بسرعة فائقة وهذه قناعة لدى الموظفين وهذه القناعة تُسهِمُ في توجه الموظفين في الشركة نحو تطبيق التحول الرقمي والتقني للأعمال المناطة بهم.

2- اظهرت النتائج بأن العبارة رقم (7) التي تتعلق بـ (التحول الرقمي يساعد في الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءة العلمية) قد حلت في المرتبة الثانية، حيثُ إنَّ الغالبية من إجابات الموظفين في الشركة عن هذه العبارة قد تركزت ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها (4.57)، وبوزن نسبي (91.3%) وهذا يشير إلى أنَّ المستجيبين موافقون على محتوى هذه العبارة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة جدًا باعتبار أن التحول الرقمي يساعد على الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءات، وهذا يُفسَّرُ بأن استخدام التكنولوجيا الرقمية يساعد على تطوير مهارات الموظفين في الشركة وتنمية قدراتهم بمجال تطبيق آليات التحول الرقمي في أعمال المراجعة وإعداد التقارير المالية بجودة، التي تسهم في رفع مستوى أداء الشركة.

3- في حين بيَّنت النتائج بأن العبارة رقم (5) التي تتعلق بـ (يساعد التحول الرقمي على إحداث التغيرات الكبيرة في الخدمات التي تقدمها الشركة) قد حلت في المرتبة الأخيرة، حيث يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات العينة عن هذه العبارة قد تركزت ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارة (4.15)، ووزن نسبي (83.0%) ما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائيًا، وحيثُ إنَّ قيمة المتوسط المرجح كانت أكبر من3.40 فإنَّ أفراد العينة موافقون على محتوى هذه العبارة بدرجة مرتفعة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة عن أن التحول الرقمي يساعد على إحداث التغيرات الكبيرة في الخدمات التي تقدمها الشركة.

المحور الثاني: تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية:

فيما يأتي التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور المراجعة الداخلية وذلك بهدف معرفة مستوى تطبيق المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية حضرموت الساحل

جدول (5-15) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور المراجعة الداخلية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1/تتطلب مهنة المراجعة الداخلية بالشركة إلمام المراجع الداخلي بالتطبيقات التكنولوجية الحديثة	4.22	.917	84.35	مرتفعة جدا	6
2/يتطلب استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة الداخلية.	4.46	.504	89.13	مرتفعة جدا	2
3/تزداد أهمية عملية المراجعة الداخلية بالشركة في ظل التحول الرقمي باعتبارها جزءًا من نظام الرقابة.	4.24	.736	84.78	مرتفعة جدا	4
4/يفرض التحول الرقمي أعباء ومسؤوليات جديدة على المراجع الداخلي بالشركة لتوفير الحماية لأعمال الشركة.	4.02	.802	80.43	مرتفعة	8
5/من المتوقع أن يكون هناك تغييرات في عملية المراجعة الداخلية من حيث الإجراءات في عصر التحول الرقمي.	4.22	.758	84.35	مرتفعة جدا	7
6/يسهم التحول الرقمي في تحسين أداء المراجع الداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة	4.50	.723	90.00	مرتفعة جدا	1
7/يسهم اعتماد الشركة على الوسائل التكنولوجية الحديثة لأعمالها في تحسين أساليب وأدوات المراجعة الداخلية.	4.37	.679	87.39	مرتفعة جدا	3
8/يسهم التحول الرقمي في زيادة جودة عملية المراجعة	4.24	.705	84.78	مرتفعة جدا	5

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
9/يتغير دور المراجع الداخلي في المستقبل في ظل التحول الرقمي نتيجة التحول من البيانات الورقية إلى البيانات الرقمية.	**3.85**	**1.010**	**76.96**	مرتفعة	**9**
المتوسط العام	**4.23**	**.429**	**84.6**	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

تشير النتائج في الجدول رقم (5-15) أن المتوسط العام لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية يتركز عند الدرجة (4) وفقًا لمقياس ليكرت، التي تشير إلى الموافقة بدرجة بين مرتفعة ومرتفعة جدًا على جميع عبارات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (.429) ووزن نسبي (84.6) وهذا يدل على تطبيق جودة المراجعة الداخلية في ظلِّ التحول الرقمي في الشركة عند درجة تطبيق مرتفعة جدا ومن خلال ترتيب العبارات وفقًا لمتوسطاتها الحسابية فقد جاءت النتائج كما يأتي:

1- بينت النتائج بأن العبارة رقم (6) التي تتعلق بـ (يسهم التحول الرقمي في تحسين أداء المراجع الداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة) قد حلت في المرتبة الأولى، حيثُ إنَّ الغالبية من إجابات الموظفين في الشركة عن هذه العبارة قد تركزت ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها (4.50)، وبوزن نسبي (93.0%) وهذا يشير إلى أنَّ المستجيبين موافقون على محتوى هذه العبارة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة جدًا باعتبار أن التحول الرقمي يسهم في تحسين أداء المراجع الداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة وهذا يُفسَّرُ بأن تحسين أداء المراجع الداخلي بقدرته في الحصول على المعلومة، ومن ثم إعداد تقريره ورفعه في الوقت المناسب؛ لكون تأخر إصدار التقارير يفقدها من قيمتها.

2- بينت النتائج بأن العبارة رقم (2) التي تتعلق بأن يتطلب استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة الداخلية قد حلت في المرتبة الثانية، حيثُ إنَّ الغالبية من إجابات الموظفين في الشركة عن هذه العبارة قد تركزت ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها (4.46)، وبوزن نسبي (89.13%) وهذا يشير إلى أنَّ المستجيبين موافقون على محتوى هذه العبارة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة جدًا باعتبار أن استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة يتطلب توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة وهذا يُفسَّرُ بأن المراجعة التقنية للبيانات المالية المحوسبة تحتاج مراجعين مدرَّبين تدربوا على استخدام التقنية في عملية المراجعة، وشاركوا في برامج تدريبية متخصصة بمجال استخدام التقنية، مثل برنامج الكوبيت.

3- في حين بينت النتائج بأن العبارة رقم (9) التي تتعلق بـ (يتغير دور المراجع الداخلي في المستقبل في ظل التحول الرقمي نتيجة التحول من البيانات الورقية إلى البيانات الرقمية) قد حلت في المرتبة الأخيرة، حيث يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات العينة عن هذه العبارة قد تركزت ما بين موافق وموافق بشدة، إذا بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارة (3.85)، ووزن نسبي (76.96%) ما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائيًا، وحيثُ إنَّ قيمة المتوسط المرجح كانت أكبر من3.40 فإنَّ أفراد العينة موافقون على محتوى هذه العبارة بدرجة مرتفعة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة عن أنه يتغير دور المراجع الداخلي في المستقبل في ظل التحول الرقمي نتيجة التحول من البيانات الورقية إلى البيانات الرقمية.

المحور الثالث: تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية

فيما يأتي التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور علاقة التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية وذلك بهدف معرفة مستوى علاقة التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية

جدول (5-16) التوزيع التكراري والإحصاءات الوصفية لعبارات محور علاقة التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1/يسهم التحول الرقمي في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للشركة ومن ثَمَّ يمكن توقع النتائج المستقبلية	4.30	.756	86.1	مرتفعة جدا	5
2/يساعد التحول الرقمي في تقديم تقارير مالية ذات دقة ومصداقية وموضوعية وملاءمة	4.28	.688	85.7	مرتفعة جدا	6
3/من خلال التحول الرقمي تستطيع الشركة الوصول بشكل سريع إلى معلومات حول جوانب القوة والضعف في نظام المراجعة الداخلية	4.35	.706	87.0	مرتفعة جدا	4
4/يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح.	4.37	.645	87.4	مرتفعة جدا	2
5/في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة.	4.37	.610	87.4	مرتفعة جدا	1
6/ في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الشركة يضفي مزيدًا من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة.	4.15	.698	83.0	مرتفعة	8
7/تطبيق التحول الرقمي يساعد الإدارة العليا على قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها.	4.17	.739	83.5	مرتفعة	7

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
8/يتم تحديد المخاطر وتقييمها، والتي تتعرض لها الشركة، وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها.	3.98	.774	79.6	مرتفعة	10
9/تعمل المراجعة الداخلية في ظلِّ التحول الرقمي على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة جميعها وأصحاب المصالح.	4.09	.784	81.7	مرتفعة	9
10/في ظلِّ التحول الرقمي تتوافر معلومات محاسبية دقيقة في الشركة.	4.37	.711	87.4	مرتفعة جدا	3
المتوسط العام	4.24	.466	84.9	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

تشير النتائج في الجدول رقم (5-16) إلى أن المتوسط العام لتطبيق تحسين جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية يتركز عند الدرجة (4) وفقًا لمقياس ليكرت، التي تشير إلى الموافقة بدرجة بين مرتفعة ومرتفعة جدًا عن جميع عبارات هذا المحور بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (429.) ووزن نسبي (84.6) وهذا يدل على تطبيق جودة المراجعة الداخلية في ظلِّ التحول الرقمي في الشركة عند درجة تطبيق مرتفعة جدًا ومن خلال ترتيب العبارات وفقا لمتوسطاتها الحسابية فقد جاءت النتائج كما يأتي:

1- أن العبارة رقم (5) التي تتعلق بـ (في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة) قد حلت في المرتبة الأولى، حيثُ إنَّ الغالبية من إجابات الموظفين في الشركة عن هذه العبارة قد تركزت على ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها (4.37)، وبوزن نسبي (87.4%) وهذا يشير إلى أنَّ المستجيبين موافقون على محتوى هذه العبارة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة جدًا أنه في ظل تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة؛ وهذا يُفسَّرُ بأن التحول الرقمي يقدم المعلومات الشاملة ذات دقة ومصداقية وبسرعة، وهذا ما يطلبه عملاء الشركة، وهو حصولهم على المعلومات التي يطلبونها تتمتع بمصداقية وبشفافية.

2- أن العبارة رقم (4) التي تتعلق بـ (يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح) قد حلت في المرتبة الثانية، حيثُ إنَّ الغالبية من إجابات الموظفين في الشركة على هذه العبارة قد تركزت على ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها (4.37)، وبوزن نسبي (87.4%) وهذا يشير إلى أنَّ المستجيبين موافقون على محتوى هذه العبارة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة جدًا على أنه يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح وهذا يُفسَّرُ بأن تطبيق التحول الرقمي يتولى عمليات الخزن والاسترجاع لكمٍّ من هائل من المعلومات، وهذه المعلومات يحصل عليها المراجع الداخلي بسرعة، مما يمكّنه من إعداد تقريره المالي مدعمًا بالأدلة الثبوتية، هذه الأدلة الثبوتية تعزِّز من مصداقية التقارير ودقتها.

3- في حين أنَّ العبارة رقم (8) التي تتعلق بـ (يتم تحديد المخاطر وتقييمها، والتي تتعرض لها الشركة، وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها) قد حلت في المرتبة الأخيرة، حيث يلاحظ أن الغالبية العظمى من إجابات العينة عن هذه العبارة قد تركزت على ما بين موافق وموافق بشدة، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه العبارة (3.98)، ووزن نسبي (79.6%) ما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائيًا، وحيثُ إنَّ قيمة المتوسط المرجح كانت أكبر من3.40 فإنَّ أفراد العينة موافقون

على محتوى هذه العبارة بدرجة مرتفعة، وهذا يعني أنهم متفقون وبدرجة مرتفعة بأنه يتم تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها.

2/ التحليل الوصفي على مستوى محاور الدراسة

فيما يأتي تحليل الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة وكما يأتي:

جدول (5-17): التحليل الإحصائي الوصفي على مستوى محاور الدراسة

م	البُعد	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	الدرجة	الترتيب
1	التحول الرقمي	46	4.39	.350	87.8	19.259	.000	مرتفعة جدا	الأول
2	المراجعة الداخلية	45	4.23	.429	84.6	12.964	.000	مرتفعة جدا	الثالث
2	تحسين جودة التقارير المالية	46	4.24	.466	84.8	12.276	.000	مرتفعة جدا	الثاني
	المجموع	45	4.28	.349	85.6	16.943	.000	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2023 اعتمادًا على مخرجات التحليل SPSS23

الشكل (5-7): تقدير مستوى تطبيق محاور الدراسة

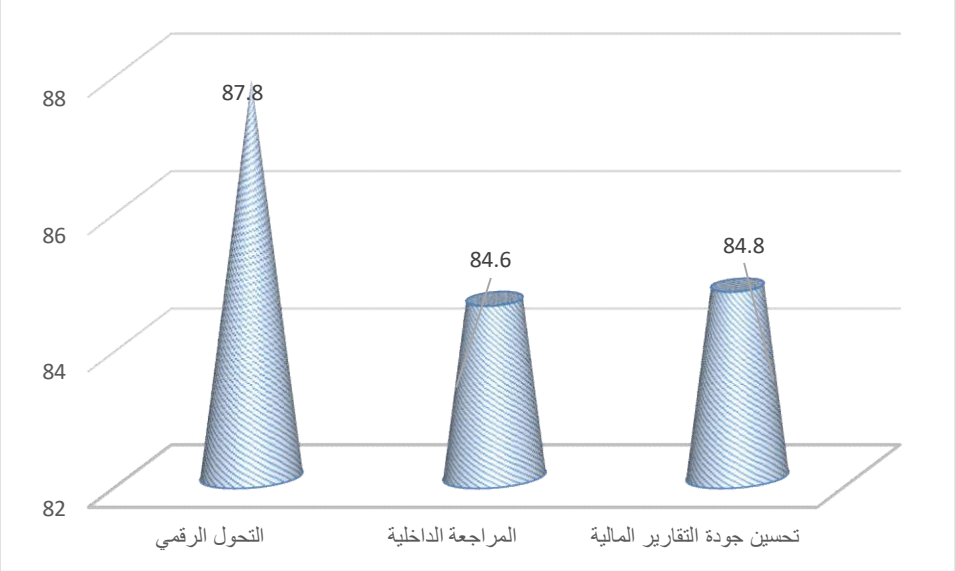

تشير النتائج بالجدول رقم (5-17) أن المتوسط العام لمحاور الدراسة قد بلغت قيمته (4.29) بانحراف معياري (.349) وبوزن نسبي (85.6%)، وبلغت قيم إحصاء الاختبار (T) (16.943) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) حيث بلغت (0.00)، وهذا يشير إلى تطبيق جميع المحاور في الشركة من قبل الموظفين وعند درجة تطبيق مرتفعة جدًا، وكان تطبيق آليات التحول الرقمي قد حاز على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.39) وبوزن نسبي (87.8%)، وحل تطبيق تحسين جودة إعداد التقارير المالية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.24) وبوزن نسبي (84.8%)، في حينِ حل تطبيق جودة المراجعة الداخلية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.23)، وبوزن نسبي (84.6%).

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

الفرضية العدمية (H0): لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية- ساحل حضرموت.

الفرضية البديلة (H1) : يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية- ساحل حضرموت.

لاختبار هذه الفرضية؛ تم استخراج مصفوفة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والوسيطة واستخدم تحليل الانحدار المتعدد حيث يمثل أبعاد تطبيق آليات التحول الرقمي (تطوير البنية المؤسسية، التخطيط الاستراتيجي، استقطاب المهارات والكفاءات العلمية) كمتغيرات مستقلة (Xi) ويمثل جودة المراجعة الداخلية كمتغير وسيط (Mi)، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (5-18): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة

	تطوير البنية المؤسسية	التخطيط الاستراتيجي	استقطاب المهارات والكفاءات العلمية	الكفاءة والقدرات المهنية	الاستقلالية والوضع التنظيمي	الموضوعية	جودة تنفيذ المهام
تطوير البنية المؤسسية	1	.221	.243	.032	.550**	-.108-	.404**
التخطيط الاستراتيجي		1	.269	.221	.343*	.250	.180
استقطاب المهارات والكفاءات العلمية			1	.069	**.442****	.350*	**.405****
الكفاءة والقدرات المهنية				1	.085	**.142**	**.249**
الاستقلالية والوضع التنظيمي					1	.029	.423**
الموضوعية						1	.233
جودة تنفيذ المهام							1
N	46	46	46	46	46	46	46
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). , *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).							

بالاطلاع على مصفوفة الارتباط يلاحظ ما يأتي:

1. أن تطوير البنية المؤسسية يرتبط بدرجة كبيرة مع المتغيرين الوسيطين الاستقلالية والوضع التنظيمي، ومع جودة تنفيذ المهام من جهة أخرى، وهذا يُفسَّرُ بأن جودة تنفيذ المهام والاستقلالية يتطلب فيها تطوير القوانين والإجراءات في البنية المؤسسية.
2. وجود ارتباط متوسط، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 بين استقطاب المهارات والكفاءات العلمية وبين الاستقلالية وجودة تنفيذ المهام، وعلى وجود ارتباط غير قوي (ضعيفة) وهو دال إحصائيًا عند مستوى 0.05 بينه والكفاءات والقدرات المهنية والموضوعية في تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، وهذا يُفسَّرُ بأن تطبيق جودة المراجعة الداخلية تعتمد على المهارات الفنية ويستلزم فيها مراجعين يتمتعون بالكفاءة والمهارات الكبيرة.

جدول رقم (5–19): مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الأولى

Variable	Coefficient (β	T	Sig. T	النتيجة
(Constant)	1.897	4.124	.000	
تطوير البنية المؤسسية	.227	2.503	.016	دالة إحصائيا
التخطيط الاستراتيجي	.140	1.960	.047	دالة إحصائيا
استقطاب المهارات والكفاءات العلمية	.182	2.445	.019	دالة إحصائيا
R	.621			
R^2	.385			
F-Statistic	8.781			
Sig. F	0.00			
	Y= β0 + β1* x +e			

من الجدول (5-19) يتضح ما يأتي:

تأثير تطبيق أبعاد اليات التحول الرقمي على تطبيق جودة المراجعة الداخلية.

- أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة إيجابية بين أبعاد تطبيق آليات التحول الرقمي (Xi) وجودة المراجعة الداخلية (Yi) في شركة النفط اليمنية حيث بلغت قيمة R=..621، عند مستوى معنوية أقل من 0.01 حيث بلغت.000.
- تشير النتائج إلى أن قيمβ كانت دالة إحصائيًا حيث كانت أقل من مستوى الثقة 0.05 وهذا يشير إلى أنَّ كلًّا من (تطوير البنية المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) لها

تأثير إيجابي في تطبيق جودة المراجعة الداخلية وأن زيادة تحسين في تطبيقها فإنها تسهم في زيادة وتحسين تطبيق جودة المراجعة الداخلية.

اختبار معنوية النموذج

- يتضح من اختبار F، الذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=8.781 وبلغت مستوى المعنوية للاختبار 0.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.01 وهذا يؤكد على معنوية نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط.

اختبار معنوية المعلمات المقدرة

- يتضح من اختبار T والمختص باختبار معنوية المعلمات المقدرة للانحدار المتعدد أن مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة في الجدول السابق كانت أقل من مستوى الثقة 0.05 حيث بلغت (.016)، (.047)، (.019) وهذا يؤكد على معنوية المعلمات المقدرة

القدرة التفسيرية للنموذج

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 =.385. وهذا يدل على أن أبعاد المتغير المستقل (Xi) "تطبيق آليات التحول الرقمي"، وهي (تطوير البنية المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) تشرح حوالي 38.5% من المتغير الوسيط (Mi) "تطبيق جودة المراجعة الداخلية".
- مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص: يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في تطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت.

الفرضية الثانية

الفرضية العدمية (H0): لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات لتحول الرقمي في جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت.

الفرضية البديلة (H1): يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات لتحول الرقمي في جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية– ساحل حضرموت

لاختبار هذه الفرضية؛ تم استخراج مصفوفة معاملات الارتباط واستخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث تمثل عناصر تطبيق آليات التحول الرقمي (تطوير البنية المؤسسية، التخطيط الاستراتيجي، استقطاب المهارات

والكفاءات العلمية) كمتغيرات مستقلة (Xi)، ويمثل جودة التقارير المالية كمتغير تابع (Yi)، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (5-20): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

	تطوير البنية المؤسسية	التخطيط الاستراتيجي	استقطاب المهارات والكفاءات العلمية	الصدق	الملاءمة	الوضوح	لشفافية	الموثوقية
تطوير البنية المؤسسية	1							
التخطيط الاستراتيجي	.221	1						
استقطاب المهارات والكفاءات العلمية	.243	.269	1					
الصدق	.394**	.150	**.499****	1				
الملاءمة	.282	.299*	**.563****	.642**	1			
الوضوح	.366*	**-.027**	.445**	.402**	.560**	1		
الشفافية	-.043	.356*	.322*	.088	.328*	.436**	1	
الموثوقية	.294*	.291*	.336*	.289	.232	.366*	.283	1
N	46	46	46	46	46	46	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)., *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بالاطلاع على مصفوفة الارتباط في الجدول (5-20) يلاحظ ما يأتي:

1. وجود علاقة ارتباط طردية قوية وهو دال إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين المتغير استقطاب المهارات والكفاءات العلمية وبين المتغيرين الصدق والملاءمة.
2. وجود علاقة ارتباط طردية قوية وهي دالة إحصائيًا عند مستوى 0.01 بين تطوير البنية المؤسسية وبين الوضوح، وعلى وجود ارتباط عكسي غير قوي (ضعيفة) عند مستوى 0.05 بين التخطيط الاستراتيجي والشفافية، ويمكن تفسير ذلك بأن تطبيق الشفافية في الشركة يعتمد تنفيذها على أن تكون ضمن أهداف التخطيط الاستراتيجي، التي تبدأ من إدراك الموظفين بأهمية الشفافية وتوجههم نحو تطبيقها، ومن ثم ممارستها.

جدول رقم (5-21) مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الثانية

Variable	Coefficient (β	T	Sig. T	النتيجة
(Constant)	1.628	3.598	.001	
تطوير البنية المؤسسية	.261	2.804	.038	دالة إحصائيا
التخطيط الاستراتيجي	.186	2.218	.040	دالة إحصائيا
استقطاب المهارات والكفاءات العلمية	.365	4.987	.000	دالة إحصائيا
R	.710			
R^2	.504			
F-Statistic	14.202			
Sig. F	0.000			
	$Y= \beta0 + \beta1^* x +e$			

من الجدول (5-21) يتضح ما يأتي:

تأثير تطبيق اليات التحول الرقمي على تطبيق جودة إعداد التقارير المالية.

- أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة طردية قوية إيجابية بين أبعاد تطبيق آليات التحول الرقمي (Xi) وجودة المراجعة الداخلية (Yi) في شركة النفط اليمنية حيث بلغت قيمة R=..710 عند مستوى معنوية أقل من 0.01 حيث بلغت.000
- تشير النتائج إلى أن قيم β كانت دالة إحصائيًا حيث كانت أقل من مستوى الثقة 0.05، وهذا يشير إلى أنَّ كلًّا من (تطوير البنية المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) لها تأثير إيجابي في تطبيق جودة التقارير المالية، وأن زيادة التحسين في تطبيقها فإنها تسهم في زيادة وتحسين تطبيق جودة التقارير المالية.

اختبار معنوية النموذج

- يتضح من اختبار F، الذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=14.202 وبلغت مستوى المعنوية للاختبار 0.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.01، وهذا يؤكد على معنوية نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

اختبار معنوية المعلمات المقدرة

يتضح من اختبار T والمختص باختبار معنوية المعلمات المقدرة للانحدار المتعدد أن مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة في الجدول السابق كانت أقل من مستوى الثقة 0.05 حيث بلغت (.038)، (.040)، (.000)، وهذا يؤكد على معنوية المعلمات المقدرة.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 =.504. وهذا يدل على أن أبعاد المتغير المستقل (Xi) " تطبيق آليات التحول الرقمي"، وهي (تطوير البنية المؤسسية والتخطيط الإستراتيجي واستقطاب المهارات والكفاءات العلمية) تشرح حوالي 50.4% من المتغير الوسيط (Yi) " تطبيق "جودة التقارير المالية ".

مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص: **يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية– ساحل حضرموت.**

الفرضية الثالثة:

الفرضية العدمية (HO): لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في جودة إعداد التقارير المالية في ظل تطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية– ساحل حضرموت

الفرضية البديلة (H1): يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في جودة إعداد التقارير المالية في ظل تطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية– ساحل حضرموت

لاختبار هذه الفرضية؛ تم استخراج مصفوفة معاملات الارتباط واستخدام تحليل الانحدار المتعدد حيث تمثل أبعاد تطبيق جودة المراجعة الداخلية (الكفاءة والقدرات المهنية، الاستقلالية، الموضوعية، جودة تنفيذ المهام) كمتغيرات وسيطة، ويمثل جودة التقارير المالية كمتغير تابع (Yi)، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول (5–22): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

	الكفاءة والقدرات المهنية	الاستقلالية والوضع التنظيمي	الموضوعية	جودة تنفيذ المهام	الصدق	الملاءمة	الوضوح	لشفافية	الموثوقية
الكفاءة والقدرات المهنية	1	.085	**.142**	.249	.329*	.196	**-.052**	.162	.318*
الاستقلالية والوضع التنظيمي		1	.029	.423**	**.428****	**.552****	.328*	.120	.192
الموضوعية			1	.233	.076	.050	**.241**	.303*	.230
جودة تنفيذ المهام				1	.319*	.316*	.486**	.255	.466**

	الكفاءة والقدرات المهنية	الاستقلالية والوضع التنظيمي	الموضوعية	جودة تنفيذ المهام	الصدق	الملاءمة	الوضوح	لشفافية	الموثوقية
الصدق					1	.642**	.402**	.088	.289
الملاءمة						1	.560**	.328*	.232
الوضوح							1	.436**	.366*
الشفافية								1	.283
الموثوقية									1
N	46	46	46	46	46	46	46	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). ،*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

بالاطلاع على مصفوفة الارتباط في الجدول (5-22) يلاحظ ما يأتي:

1. وجود علاقة ارتباط قوية عند مستوى 0.01 بين الاستقلالية والوضع التنظيمي وبين الصدق والملاءمة.
2. وجود ارتباط غير قوية عند مستوى 0.05 بين الكفاءات والقدرات المهنية وبين الصدق والموضوعية.
3. وجود علاقة ارتباط غير قوية عند مستوى 0.05 بين الوضوح والموضوعية.
4. وجود علاقة ارتباط بين جودة تنفيذ المهام وكل من الصدق والملاءمة والوضوح والموثوقية.

جدول رقم (5-23) مؤشرات قيم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الثالثة

النتيجة	Sig. T	T	Coefficient (β	Variable
	.031	2.239	1.229	(Constant)
دالة إحصائيا	.010	2.238	.167	الكفاءة والقدرات المهنية
دالة إحصائيا	.007	2.863	.199	الاستقلالية والوضع التنظيمي
دالة إحصائيا	.036	2.166	.149	الموضوعية
دالة إحصائيا	.007	2.857	.238	جودة تنفيذ المهام
		.720		R
		.519		R^2
		11.052		F-Statistic
		0.000		Sig. F
		Y= β0 + β1* x +e		

من الجدول (5-23) يتضح ما يأتي:

- أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة إيجابية بين أبعاد تطبيق جودة المراجعة الداخلية (Mi) في شركة النفط اليمنية حيث بلغت قيمة R=..720عند مستوى معنوية أقل من 0.01 حيث بلغت.000.

- تشير النتائج أن قيمβ كانت دالة إحصائيًا حيث كانت أقل من مستوى الثقة 0.05 وهذا يشير إلى أنَّ كلًّا من (الكفاءات والقدرات المهنية، الاستقلالية والوضع التنظيمي، الموضوعية، جودة تنفيذ المهام) لها تأثير إيجابي في تطبيق جودة التقارير المالية، وأن زيادة التحسين في تطبيقها فإنها تسهم في زيادة وتحسين تطبيق جودة التقارير المالية.

اختبار معنوية النموذج

يتضح من اختبار F، الذي يختص باختبار معنوية النموذج أن قيمة F=11.052 وبلغت مستوى المعنوية للاختبار 0.00، حيثُ إنَّ مستوى المعنوية أقل من 0.01، وهذا يؤكد على معنوية نموذج العلاقة الخطية بين المتغيرات الوسيطة والمتغير التابع.

اختبار معنوية المعلمات المقدرة

يتضح من اختبار T والمختص باختبار معنوية المعلمات المقدرة للانحدار المتعدد أن مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة في الجدول السابق كانت أقل من مستوى الثقة 0.05 حيث بلغت (.010)، (.007)، (.036)، (.007) وهذا يؤكد على معنوية المعلمات المقدرة.

القدرة التفسيرية للنموذج

بلغت قيمة معامل التحديدR^2 =519. وهذا يدل على أن أبعاد المتغير الوسيط (Mi) "تطبيق جودة المراجعة الداخلية"، وهي (الكفاءات والقدرات المهنية، الاستقلالية والوضع التنظيمي، الموضوعية، جودة تنفيذ المهام) تشرح حوالي 51.9% من المتغير التابع (Yi)" تطبيق "جودة التقارير المالية".

مما سبق تحليله تم التوصل إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص: يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.

مما سبق تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات الفرعية في اختبار الفرضيات وعلى مستوى المتغيرات الرئيسة فقد تم استخدام أسلوب تحليل المسار، حيثُ إنَّ أسلوب تحليل المسار هو امتداد لتحليل الانحدار المتعدد، والسبب في استخدام هذا الأسلوب يرجع لوجود متغير وسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وبوجود المتغير الوسيط تظهر تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، وكون أن التحليل الانحدار المتعدد يظهر التأثيرات المباشرة فقط

ولا يظهر التأثيرات غير المباشرة حال وجود متغير وسيط؛ ولهذا السبب تم استخدام أسلوب **تحليل المسار** لقياس تأثير المتغيرين الرئيسين المستقل والوسيط على المتغير الرئيس التابع، وذلك على النحو الآتي:

شكل (5–8) نموذج تحليل مسار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في ظل تأثير أليات التحول الرقمي

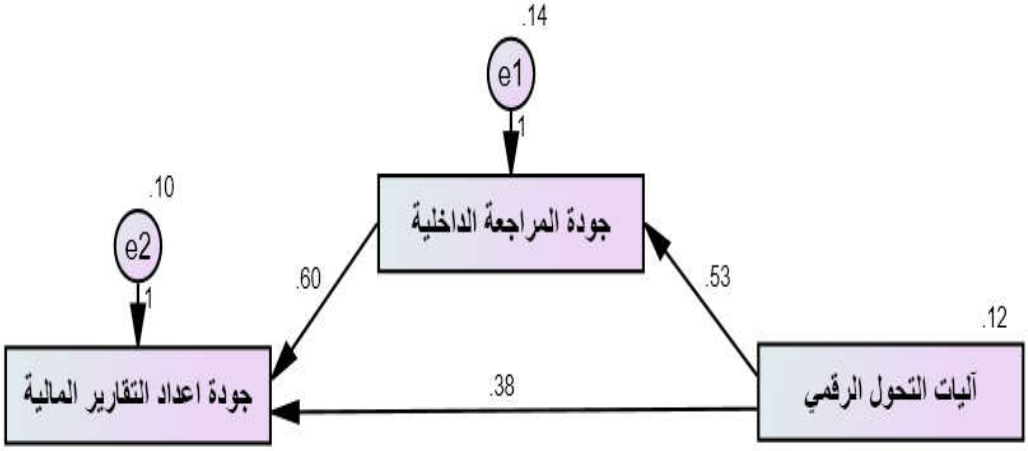

حيثُ إنَّ: تطبيق آليات التحول الرقمي: المتغير المستقل.

تطبيق جودة المراجعة الداخلية: المتغير الوسيط.

تطبيق جودة إعداد التقارير المالية: المتغير التابع.

وتمثل e: الخطأ.

النتيجة

جدول رقم (5-24) : تقدير معاملات المسار للتأثيرات المباشرة

	التقدير Estimate	مستوى الدلالة P	النتيجة	R-square
تطبيق آليات التحول الرقمي ---> تطبيق جودة المراجعة الداخلية	.527	.001	دالة إحصائيًا	.517
تطبيق جودة المراجعة الداخلية ---> تحسين جودة إعداد التقارير المالية	.600	***	دالة إحصائيًا	
تطبيق آليات التحول الرقمي ---> تحسين اعداد جودة التقارير المالية	.380	.013	دالة إحصائيًا	

(***): **مستوى المعنوية أقل من 0.01**

من الجدول رقم (5-24) يتضح ما يأتي:

- يؤثر تطبيق آليات التحول الرقمي تأثيرًا مباشرًا في تطبيق جودة المراجعة الداخلية بمقدار (.527).
- يؤثر تطبيق جودة المراجعة الداخلية تأثيرًا مباشرًا في تحسين جودة إعداد التقارير المالية بمقدار (.600).
- يؤثر تطبيق آليات التحول الرقمي تأثيرا مباشرا في تحسين جودة إعداد التقارير المالية بمقدار (.380).

تشير النتائج إلى أن 51.7% من التغيرات في المتغير التابع "جودة إعداد التقارير المالية" ناتجة عن التغيرات التي احدثتها المتغيرين المستقلين "تطبيق آليات التحول الرقمي، وتطبيق جودة المراجعة الداخلية"

جدول رقم (5-25) : تقدير معاملات المسار للتأثيرات غير المباشرة

	التقدير Estimate	مستوى الدلالة P	النتيجة	R-square
تطبيق آليات التحول الرقمي ---> تطبيق جودة المراجعة الداخلية ---> تحسين جودة إعداد التقارير المالية	.316	.013	دالة إحصائيًا	.187

من الجدول رقم (5-25) يتضح ما يأتي:

- يؤثر تطبيق آليات التحول الرقمي تأثيرًا غير مباشر في تحسين جودة إعداد التقارير المالية بمقدار (.316) عند مستوى دلالة إحصائية كانت أقل من (0.05) حيث بلغت (0.013)، كما تشير النتائج إلى أن 18.7% من التغيرات في المتغير التابع "جودة إعداد التقارير المالية" ناتجة عن التأثيرات غير المباشرة للمتغير المستقل" تطبيق "آليات التحول الرقمي" في الشركة.
- بناء على ما سبق تحليله فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص: يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في جودة إعداد التقارير المالية في ظلِّ تطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية.

جودة حسن مطابقة النموذج

جدول (5-26): مؤشرات جودة مطابقة النموذج

مؤشرات جودة بناء النموذج	القيمة المحسوبة	درجة القطع	النتيجة
CMIN/DF	0	CMIN/DF< 5	مطابق بدرجة عالية
GFI	.998	0GFI>0.9	مطابق بدرجة عالية
NFI	.999	NFI>0.90	مطابق بدرجة عالية
CFI	.999	CFI>0.90	مطابق بدرجة عالية
RMSEA	.090	<<RMSEA0.0 0.09	مطابق بدرجة عالية

- بلغت قيمة مربع كاي المعيارية (CMIN/DF) المحتسبة (0) وهذه القيمة أقل من الدرجة (5)، وهذا يدل على قبول عام للنموذج المفترض.
- بلغت مؤشر حسن المطابقة (GFI) (.998) وهذه القيمة أكبر من الدرجة (0.90)، وهذا يدل على تحقق شرط حسن المطابقة لنموذج بيانات الدراسة.
- بلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة المعيارية (NFI) (.999) وهذه أكبر من الدرجة (0.90)، ما يدل على تحقق شرط حسن المطابقة المعيارية لنموذج بيانات الدراسة.

- بلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة المقارن (CFI) (999.) وهذه القيمة أكبر من الدرجة (0.90)، وهذا يدل على تحقق شرط حسن المطابقة المقارن لنموذج بيانات الدراسة.
- بلغت قيمة مؤشر رمسي (RMSEA) (091.) وهذه القيمة محصورة بين (0.0-09.) حيث كانت أكبر من الدرجة (0.05) وأقل من (0.09)، وهذا يدل على تحقق شرط (RMSEA) لحسن مطابقة النموذج لبيانات الدراسة.

مما سبق فإنَّ هذه المؤشرات مجتمعة تدل على تمتع النموذج المتكامل بجودة المطابقة بدرجة عالية.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

بناء على الدراسة الميدانية؛ لمعرفة تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ❖ رفض الفرض العدمي الأول: لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية، وقبول الفرض البديل: يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية في شركة النفط اليمنية.
- ❖ رفض الفرض العدمي الثاني: لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية، وقبول الفرض البديل: يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لآليات التحول الرقمي في جودة إعداد التقارير المالية في شركة النفط اليمنية.
- ❖ رفض الفرض العدمي الثالث: لا يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في جودة إعداد التقارير المالية في ظلِّ تطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية، وقبول الفرض البديل: يوجدُ تأثير ذو دِلالةٍ إحصائيةٍ لتطبيق جودة المراجعة الداخلية في جودة إعداد التقارير المالية في ظلِّ تطبيق آليات التحول الرقمي في شركة النفط اليمنية.
- ❖ يؤثر تطبيق آليات التحول الرقمي تأثيرًا مباشرًا في تطبيق جودة المراجعة الداخلية بمقدار (.527)، ويؤثر تطبيق جودة المراجعة الداخلية تأثيرًا مباشرًا في تحسين جودة إعداد التقارير المالية بمقدار (.600)
- ❖ يؤثر تطبيق آليات التحول الرقمي على تحسين جودة إعداد التقارير المالية بمقدار (.696) منها (.380) تأثيرًا مباشرًا، و(.316) تأثيرًا غير مباشر، الذي نتج عن تأثير جودة المراجعة في جودة التقارير المالية في ظلِّ تطبيق آليات التحول الرقمي في الشركة.
- ❖ أن تطوير البنية المؤسسية يرتبط بدرجة كبيرة مع المتغيرين الوسيطين الاستقلالية والوضع التنظيمي، ومع جودة تنفيذ المهام من جهة أخرى، وهذا يُفسَّرُ بأن جودة تنفيذ المهام والاستقلالية يتطلب فيها تطوير القوانين والإجراءات في البنية المؤسسية.
- ❖ وجود ارتباط قوي عند مستوى 0.01 بين استقطاب المهارات والكفاءات العلمية وبين الاستقلالية وجودة تنفيذ المهام، وعلى وجود ارتباط غير قوي عند مستوى 0.05 بين استقطاب المهارات والكفاءات المهنية والموضوعية في تنفيذ مهام المراجعة الداخلية، وهذا يُفسَّرُ بأن تطبيق جودة المراجعة الداخلية تعتمد على المهارات الفنية، ويستلزم فيها مراجعون يتمتعون بالكفاءة والمهارات الكبيرة.

- وجود علاقة ارتباط قوية عند مستوى 0.01 بين المتغير استقطاب المهارات والكفاءات العلمية وبين المتغيرين الصدق والملاءمة.
- وجود ارتباط قوي عند مستوى 0.01 بين تطوير البنية المؤسسية وبين والوضوح، وعلى وجود ارتباط غير قوي عند مستوى 0.05 بين التخطيط الاستراتيجي والشفافية، ويمكن تفسير ذلك أن تطبيق الشفافية في الشركة يعتمد تنفيذها على أن تكون ضمن أهداف التخطيط الاستراتيجي، التي تبدأ من إدراك الموظفين بأهمية الشفافية وتوجههم نحو تطبيقها، ومن ثم ممارستها.
- وجود علاقة ارتباط قوية عند مستوى 0.01 بين الاستقلالية والوضع التنظيمي وبين المتغيرين الصدق والملاءمة والوضوح.
- وجود ارتباط غير قوية عند مستوى 0.05 بين الكفاءات والقدرات المهنية وبين الصدق والوضوح.
- وجود علاقة ارتباط غير قوية عند مستوى 0.05 بين الوضوح والشفافية.
- وجود علاقة ارتباط بين جودة تنفيذ المهام وكل من الصدق والملاءمة والوضوح والشفافية والموثوقية.
- تشير النتائج بأن 51.7% من التغيرات في المتغير التابع "جودة إعداد التقارير المالية" ناتجة عن التغيرات والتأثيرات المباشرة التي احدثتها المتغيرين المستقلين "تطبيق آليات التحول الرقمي، وتطبيق جودة المراجعة الداخلية" كما تشير بأن 18.7% من التغيرات في المتغير التابع "جودة إعداد التقارير المالية" ناتجة عن التأثيرات غير المباشرة للمتغير المستقل" تطبيق "آليات التحول الرقمي" في الشركة.
- بينت النتائج أن تطبيق آليات التحول الرقمي قد حاز المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.39) وبوزن نسبي (87.8%)، وحل تطبيق تحسين جودة إعداد التقارير المالية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.24) وبوزن نسبي (84.8%)، في حينِ حل تطبيق جودة المراجعة الداخلية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.23)، وبوزن نسبي (84.6%).
- تشير النتائج ان التحول الرقمي يساعد على الرجوع للعمليات في وقت قياسي عند الحاجة للمعلومة؛ وهذا يُفسَّرُ بقناعة موظفي الشركة على أن خزن البيانات وإجراء العمليات اللازمة على البيانات وتخزينها واسترجاعها تتم بسرعة فائقة، وهذه قناعة لدى الموظفين وهذه القناعة تُسهِمُ في توجه الموظفين في الشركة نحو تطبيق التحول الرقمي والتقني للأعمال المناطة بهم.
- أن التحول الرقمي يساعد على الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءات؛ وهذا يُفسَّرُ بأن استخدام التكنولوجيا الرقمية تساعد على تطوير مهارات الموظفين في الشركة وتنمية قدراتهم

بمجال تطبيق آليات التحول الرقمي في أعمال المراجعة وإعداد التقارير المالية بجودة، التي تسهم في رفع مستوى أداء الشركة.

- ❖ أن التحول الرقمي يسهم في تحسين أداء المراجع الداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة، وهذا يُفسَّرُ بأن تحسين أداء المراجع الداخلي بقدرته في الحصول على المعلومة ومن ثم إعداد تقريره ورفعه في الوقت المناسب؛ لكون تأخر إصدار التقارير يفقدها من قيمتها.
- ❖ بينت النتائج أن استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة يتطلب توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة؛ وهذا يُفسَّرُ بأن المراجعة التقنية للبيانات المالية المحوسبة تحتاج مراجعين مدرَّبين تدربوا على استخدام التقنية في عملية المراجعة وشاركوا في برامج تدريبية متخصصة بمجال استخدام التقنية مثل برنامج الكوبيت.
- ❖ في ظل تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة؛ وهذا يُفسَّرُ بأن التحول الرقمي يقدم المعلومات الشاملة ذات دقة ومصداقية وبسرعة، وهذا ما يطلبه عملاء الشركة، وهو حصولهم على المعلومات التي يطلبونها تتمتع بمصداقية وبشفافية.
- ❖ يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح، وهذا يُفسَّرُ أن تطبيق التحول الرقمي يتولى عمليات الخزن والاسترجاع لكم من هائل من المعلومات، وهذه المعلومات يحصل عليها المراجع الداخلي بسرعة مما يمكنه من إعداد تقريره المالي مدعما بالأدلة الثبوتية، وهذه الأدلة الثبوتية تعزز من مصداقية التقارير ودقتها.

ثانيًا: التوصيات

- ضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية بشركة النفط اليمنية من خلال تخصيص الإمكانات المادية اللازمة لتجهيز الشركة بأجهزة الحاسب الآلي الحديثة والمتطورة وشبكات الإنترنت، وتأهيل الفريق الذي يعمل على هذه الأجهزة التكنولوجية؛ لكي تؤدي الغرض الذي جلبت من أجلِه.
- تنويع التطبيقات الإلكترونية في الشركة وتعريف الموظفين بها بما يساعد على تحقيق جودة المراجعة والتقارير المالية.
- ضرورة سعي الشركة لتطبيق استراتيجية التحول الرقمي بما يحقق أهداف الشركة ويدعم جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تعزيز الشراكة بين الشركة وشركات التكنولوجيا للاستفادة المتبادلة، ودعم التحول الرقمي وتيسير الحصول على الخدمات المالية، بالإضافة إلى تعزيز دور الشركة في تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتوفير متطلبات التحول الرقمي، وتعزيز جودة إعداد التقارير المالية للشركة.
- تشجيع الموظفين على التأهيل العلمي بما يخدم الشركة ويدعم الرؤية في المستقبل.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

أبو العلا، محمد عبد العزيز. (2017). **مدخل كمي مقترح لترشيد قرار الإسناد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في ظل مخاطر الوكالة: دراسة حالة على بنك التنمية والائتمان الزراعي**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مج 5(7).

أبو سمرة، محمد عادل. (2019). **نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030**، المؤتمر السنوي الرابع والعشرون: إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030، كلية التجارة جامعة عين شمس.

أبو لبن، حاتم فوزي محمود. (2020). **تأثير التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة -الجزائر مج5(1) ص 95-78.

أحمد، خالد محمد. (2023). **تأثير الدور المتطور للمراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الرقمنة على دعم التنمية المستدامة للشركات**، الجمعية العربية للقياس والتقويم، المجلة العربية للقياس والتقويم، الجمعية العربية للقياس والتقويم، مصر، مج4(8).

إسحق، إسماعيل عثمان. (2022). **التحول الرقمي وتأثيره على مصداقية المعلومات المحاسبية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كليات بريدة – المملكة العربية السعودية، مج5(2).

الأشقر، منى محمود علي. (2019). **دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر**، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المؤتمر العملي الثالث "التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات- للفترة من 15-17 ابريل "، كلية التجارة – جامعة طنطا، مج1(3).

الأمير، محمد المهدي وآخرون. (2022). **تأثير التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955-سكيكرة-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم وعلوم التجارة، الجزائر، مج4(2).

الجزولي، رفقة الأمين. (2017). **دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في زيادة جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على مصرف الادخار والتنمية)**، رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

المحجوب، حميدة قدار. (2017). **أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب**: دراسة حالة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية، جامعة مصراتة، المجلد 5، العدد (5).

الحداد، رشا محمد حمدي. (2020). **تأثير تطبيق التحول الرقمي على المراجعة الداخلية وتحقيق الشمول المالي: دراسة ميدانية في منظمات المصرية دراسة ميدانية في البنوك المصرية** مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية-كلية التجارة مج6(3).

الحداد، رشا محمد. (2022). **تأثير تطبيق التحول الرقمي بمنشآت المراجعة على جودة عملية المراجعة: دراسة ميدانية على البيئة المهنية في مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات-كلية التجارة مج13(2).

الدنون، أسامة محمد. (2022). **تأثير التحول الرقمي على الأداء المالي للبنوك المصرية دراسة حالة بنك مصر، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مج 4، ع (2)، ص ص 548 – 578.

العجلة رحلي، بن السعيدي سلوى. (2022). **تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد أبو ضياف- المسيلة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

العنزي، سالم محمد. (2023). **دور التحول الرقمي في تفعيل اليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وتأثيرها في الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل أزمة كوفيد 19 (دراسة ميدانية على البنوك الكويتية)**، رسالة ماجستير، جامعة مدينة السادات، مدينة السادات.

حجازي، أحمد عبدالحميد أمين وآخرون. (2020). **العلاقة بين التحول الرقمي والسلوك الشرائي للعمل: الدور الوسيط للابتكار الترويجي (دراسة تطبيقية على عملاء مواقع التواصل الاجتماعي في مصر)**، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا- كلية التجارة مج(8) ع(3).

القنبري، محمد قيس. (2020). **تأثير التقنيات الحديثة للثورة الصناعية الرابعة عل المحاسبة والمراجعة، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية- للفترة من 2-3 سبتمبر، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا**، طرابلس، ليبيا، ص 205 – 219.

المرجي محمد، والرشيدي موسى. (2023). **تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية**، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، مج(43).

الوشلي، أكرم محمد علي. (2013). **المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية**، مجلة التجارة والتمويل، ع (4)، جامعة طنطا- كلية التجارة.

العوفي، علي سيف وآخرون. (2020)، **واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية**، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، جامعة السلطان قابوس.

بودوح، بلال غسان. (2017). **المراجعة الداخلية كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مؤسسة الجنوب للتمور– بسكرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- كلية التجارة -الجزائر.

جاب الله، رمضان سعد. (2022). **دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بني سويف- كلية التجارة -مصر.

جاد، محمود عمر احمد. (2021). **أساليب قياس وتدنية مخاطر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لمنشآت الأعمال**، مجلة البحوث المالية التجارية، جامعة بور سعيد- كلية التجارة مج22(3)،

حمدان، محمد خالد. (2022). **مدى توافر متطلبات التحول الرقمي وتأثيرها في جودة الخدمات الفندقية بقطاع غزة (دراسة حالة)**، المجلة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية: إدارة منظمات الأعمال في ظل التحول المعرفي والرقمي ، ع(16).

رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان وقاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد. (2021). **دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة:** المؤتمر العلمي الدولي الثاني للتحول الرقمي وتأثيره على التنمية المستدامة، جامعة UTM-ماليزيا، يومي 02-01 مارس.

رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان وابو رحمة، محمد عبدالله. (2020). **التحول الرقمي وانعكاسه على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق**، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال للفترة من 13-14 يوليو ،جامعة UTM ماليزيا وجامعة غزة. ص ص 146 – 166.

رشوان، عبدالرحمن محمد وأبو عرب، هبة حمادة. (2022). **دور التحول الرقمي في تحسين جودة عملية التدقيق الداخلي**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد مج17(59).

سعد، أديبة عبدالباقي محمد. (2022). **تأثير الرقابة الداخلية وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية**، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين السودان مج15(3).

شحاته، محمد موسى على. (2020). **قياس تأثير تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية لأليات التحول الرقمي على تعزيز المسائلة والشفافية وتحسين الأداء الحكومي مع دليل ميداني بالبيئة المصرية**، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة مج2(1).

شحاته، محمد موسى. (2020). **انعكاسات تفعيل اليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحوكمة الإلكترونية بجمهورية مصر العربية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ كفر الشيخ- كلية التجارة. مج3(1).

شديد، مصطفى علي. (2021). **تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة بالتطبيق على موظفي الإدارة العامة للمرور بمحافظة القاهرة**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مج 22 (4).

شركة النفط اليمنية ساحل حضرموت – إدارة العلاقات العامة – 2021 –نشرة تعريفية.

محمد، عماد محمد صدقي. (2022). **التحديات التي تواجه المراجع الداخلي وانعكاساتها على هيكل الرقابة الداخلية في ظل الرقمنة**، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مج4 (1)، ص ص 242 - 275

صوافطة، عثمان أحمد. (2021). **تأثير الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة حالة: وزارة المالية في رام الله**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث - غزة مج5 (15)، ص ص 30 -47.

حمودي، كبري محمد طاهر وصالح، منال ناجي. (2021). **تأثير الاقتصاد الرقمي على القياس والإفصاح المحاسبي – دراسة نظرية**، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة مج9، ص ص 21 – 34.

عابدين، شريف كامل. (2023). **تأثير حوكمة التحول الرقمي في جودة وظيفة المراجعة الداخلية – دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات.

عباس، كريم محمود. (2023). **تأثير التحول الرقمي في تفعيل دور المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة – دراسة ميدانية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة مدينة السادات مج37(2).

عباس، كريم ممدوح. (2023). **تأثير التحول الرقمي في تفعيل دور المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة ميدانية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة مدينة السادات مج37(2) .

عبدالتواب، محمد عزت. (2020). **تأثير التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية، مج4(3).

عبدالستار، ميار عبدالحكيم وآخرون. (2023). **دور المراجع الداخلي في تفعيل اليات حوكمة التحول الرقمي وتأثيره على إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية**، مجلة التجارة والتمويل، الجمعية العلمية للدراسات وابحوث التطبيقية مج14(2)، ص ص 425 – 455.

ابراهيم، آمال محمد كمال. (2013). **تأثير مصدر المراجعة الداخلية على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية "دراسة ميدانية"**، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا مج33 (3)، ص ص 73 – 115.

محمد، سليمان أدم سليمان. (2018). **الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في دعم حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

محمود، رحاب كمال. (2020). **قياس تأثير جودة المراجعة على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم في ظل التحول الرقمي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة كلية التجارة –جامعة عين شمس، مج24(2) ص ص 1- 58.

نافع، محمود عبد المقصود. (2022). **تأثير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على مهنة المحاسبة والمراجعة – دراسة ميدانية**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية مج6(3)، ص ص 397 – 429.

نصر، عبد الناصر. (2021). **تأثير التحول الرقمي في عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية مج5(2).

وهدان، محمد على، وآخرون. (2021). **تأثير حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية بقطاع الجمارك المصرية في ضوء المعايير المهنية الدولية – دراسة ميدانية**، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، مج8(3)، ص ص 207 – 242.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Berman, S., Kesterson-Townes, L., Marshall, A., & Srivathsa, R. (2012). The power of cloud: Driving business model innovation. *IBM Institute for Business Value*, New York, 1-20.

Bughin, J., Deakin, J., & O'Beirne, B. (2019). Digital transformation: Improving the odds of success. *McKinsey Quarterly*, 22(1), 1-5.

Cichosz, M., Wallenburg, C. M., & Knemeyer, A. M. (2020). Digital transformation at logistics service providers: Barriers, success factors and leading practices. *The International Journal of Logistics Management*, 31(2), 209-238.

El Dardery, O., & Abu Mousa, A. (2020). Exploring the acceptance and adoption of cloud accounting in developing countries: The case of Egypt. *BAFA-South West Area Group Annual Conference*. 58(5), 1159–1197.

Garzoni, A., et al. (2020). Fostering digital transformation of SMEs: A four levels approach. *Management Decision*, Vol. 58, No. 8, 1543–1562.

Ghosh, A., & Siriviriyakul, S. (2022). Quasi-rents to audit firms from longer tenure. *Accounting Horizons*, 32(2), 81-102.

Gras-Gil, E., Marin-Hernandez, S., & Garcia-Perez, A. (2012). Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 8, 728-753.

Hazaea, S. A., Tabash, M. I., Zhu, J., Khatib, S. F., & Farhan, N. H. (2021). Internal audit and financial performance of Yemeni commercial banks: Empirical evidence. *Banks and Bank Systems*, 16(2), 137-147.

Islam, S., & Stafford, T. (2021). Factors associated with the adoption of data analytics by internal audit function. *Managerial Auditing Journal*, 37(2), 193-223.

Kristin, V., Sven, P., & Uwe, H. (2019). Barriers to digital transformation in manufacturing: Development of a research agenda. *Proceedings of the 25th Hawaii International Conference on System Sciences*, 4937-4946.

Lobejko, S. (2020). Digital transformation and innovativeness of enterprises. *Optimum. Economic Studies*, 2(100), 36-46.

Lois, P., Drogalas, G., Karagiorgos, A., & Tsikalakis, K. 2020. Internal audits in the digital era: Opportunities risks and challenges. *EuroMed Journal of Business*. https://doi.org/10.1108/EMJB-07-2019-0097

Loum, H., & Bicer, A. A. (2021). Effectiveness of internal audit in monitoring controls for assessment of risk: A Gambian public sector case study. *Working Paper Series*, 2, 62-74.

Manita, R., Elommal, N., Baudier, P., & Hikkerova, L. (2020). The digital transformation of external audit and its impact on corporate governance. *Technological Forecasting and Social Change*, 150, 119751.

Matarazzo, M., Penco, L., Profumo, G., & Quaglia, R. (2021). Digital transformation and customer value creation in Made in Italy SMEs: A dynamic capabilities perspective. *Journal of Business Research*, 642-656.

Meraghni, O., Bekkouche, L., & Demdoum, Z. (2021). Impact of digital transformation on accounting information systems–Evidence from Algerian firms. *Economics and Business*, 35(1), 249-264.

Nambisan, S., et al. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges, and key themes. *Research Policy*, 48.(8)

Oussii, A. A., & Boulila Taktak, N. (2018). The impact of internal audit function characteristics on internal control

الملاحق

الملحق (أ)

جدول الصدق لعبارات محور التحول الرقمي قبل حذف الفقرتين رقم 6، 11

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
1	يسهم التحول الرقمي في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للشركة ومن ثَمَّ يمكن توقع النتائج المستقبلية	.561**	0.00	دال عند 0.01
2	يساعد التحول الرقمي في تقديم تقارير مالية ذات دقة ومصداقية وموضوعية وملاءمة	.688**	0.00	دال عند 0.01
3	من خلال التحول الرقمي تستطيع الشركة الوصول بشكل سريع إلى معلومات حول جوانب القوة والضعف في نظام المراجعة الداخلية	.615**	0.00	دال عند 0.01
4	يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح.	.692**	0.00	دال عند 0.01
5	في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة.	.592**	0.00	دال عند 0.01
6	في ظلِّ تطبيق التحول الرقمي من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الشركة يضفي مزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة.	.635**	0.00	دال عند 0.01
7	تطبيق التحول الرقمي يساعد الإدارة العليا على قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها.	.668**	0.00	دال عند 0.01
8	يتم تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها.	.655**	0.00	دال عند 0.01
9	تعمل المراجعة الداخلية في ظلِّ التحول الرقمي على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارة وأصحاب المصالح.	.738**	0.00	دال عند 0.01
10	في ظلِّ التحول الرقمي تتوافر معلومات محاسبية دقيقة في الشركة.	.702**	0.00	دال عند 0.01
**= دالة عند مستوى معنوية 0.01، *= دالة عند مستوى معنوية 0.05				

الملحق (ب) استمارة الاستبيان

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الريـان

كلية الدراسات العليا

استمارة استبيان

يقوم الباحث بإجراء دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة (الماجستير)، بكلية الدراسات العليا جامعة الريان، تخصص: محاسبة، بعنوان: " **تتأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية**".

دراسة ميدانية على شركة النفط اليمنية–ساحل حضرموت.

ولهذا الغرض تم إعداد استبانة مكون من ثلاثة محاور: (**التحول الرقمي، المراجعة الداخلية، جودة التقارير المالية**).

ويـدرك الباحـث بأنَّ لـديكم صـورة واضـحة عـن موضـوع البحـث، سـوف تـنعكس علـى موضـوعيته ودقـة البيانات التي سيحصل عليها والنتائج التي يقدمها.

لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالاطلاع على فقرات الاستبانة بدقة وتمعن والتعبير عن رأيكم بحيادية في المكان المخصص لذلك، وأن البيانات التي في الاستبانة هي فقط لغرض البحث العلمي ولا تستخدم لأي غرض آخر وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

ولكم جزيل الشكر والامتنان

الباحث:

سعيد أحمد الديني

القسم الأول: البيانات الشخصية

من فضلك ضع (✓) أمام الفقرة التي تتفق مع بياناتك.

1.النوع: ☐ ذكر ☐ أنثى

2.العمر: ☐ أقل من 30 سنة ☐ 30 إلى 40 سنة ☐41 إلى 50 سنة

☐ أكثر من 50 سنة

3.المؤهل العلمي: ☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

4. سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى أقل من 10 سنوات

☐ 11 إلى أقل من 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنوات

5. المسمى الوظيفي: ☐ مدير عام ☐ مدير إدارة ☐ رئيس قسم ☐ مختص

من فضلك ضع (✓) أمام الفقرة التي تتفق مع وجهة نظرك.

القسم الثاني: محاور الدراسة						
المحور الأول: التحول الرقمي						
م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يعد التحول الرقمي أحد التطورات التكنولوجية الحديثة عالميا ومحليا.					
2.	يساعد التحول الرقمي على تطوير عمل الشركة بما يتناسب مع المتغيرات الحالية.					
3.	يعمل التحول الرقمي على تحسين ظروف العمل وبما يحقق التنمية المستدامة.					
4.	يدعم تطبيق التحول الرقمي بالشركة القدرة التنافسية مما يزيد من حصتها السوقية					
5.	يساعد التحول الرقمي على وضع أسس للتخطيط الإستراتيجي للشركة.					
6.	يتطلب تطبيق التحول الرقمي توفر موارد مالية كبيرة لتوفير الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل أجهزة الحاسب الآلي وشبكات الإنترنت مما يمثل تحديا.					
7.	تعد حماية وأمن المعلومات من المخاطر التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في الشركة.					
8.	التحول الرقمي يساعد في الرقي بالشركة من خلال تأهيل الموظفين على المهارات وزيادة الكفاءة العلمية.					
9.	يسهم التحول الرقمي في خفض التكاليف للأعمال المنفذة وسرعة إنجازها.					
10	يساعد التحول الرقمي على الرجوع للعمليات في وقت قياسي عند الحاجه للمعلومة.					
11	يوجد بعض التحديات والمعوقات المرتبطة بتطبيق التحول الرقمي في الشركة مثل عدم توفر خبرات ومهارات كافية للتعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة.					
12	يوفر التحول الرقمي العديد من المزايا المرتبطة بأعمال الشركة.					

المحور الثاني: تأثير التحول الرقمي في المراجعة الداخلية						
م	الفقرات	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	تتطلب مهنة المراجعة الداخلية بالشركة إلمام المراجع الداخلي بالتطبيقات التكنولوجية الحديثة.					
2	يتطلب استخدام تقنيات التحول الرقمي في الشركة توافر مراجعين داخليين ذوي مهارات وكفاءات عالية للقيام بعملية المراجعة الداخلية.					
3	تزداد أهمية عملية المراجعة الداخلية بالشركة في ظل التحول الرقمي باعتبارها جزءًا من نظام الرقابة.					
5	يفرض التحول الرقمي أعباء ومسؤوليات جديدة على المراجع الداخلي بالشركة لتوفير الحماية لأعمال الشركة.					
6	من المتوقع ان يكون هناك تغيرات في عملية المراجعة الداخلية من حيث الإجراءات في عصر التحول الرقمي.					
7	يسهم التحول الرقمي في تحسين أداء المراجع الداخلي من خلال توفير المعلومات بسرعة.					
8	يسهم اعتماد الشركة على الوسائل التكنولوجية الحديثة لأعمالها في تحسين أساليب وأدوات المراجعة الداخلية.					
9	يسهم التحول الرقمي في زيادة جودة عملية المراجعة.					
10	يتغير دور المراجع الداخلي في المستقبل في ظل التحول الرقمي نتيجة التحول من البيانات الورقية إلى البيانات الرقمية.					

المحور الثالث: تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية						
م	الفقرات	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	يسهم التحول الرقمي في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للشركة ومن ثَمَّ يمكن توقع النتائج المستقبلية.					
2	يساعد التحول الرقمي في تقديم تقارير مالية ذات دقة ومصداقية وموضوعية وملاءمة.					
3	من خلال التحول الرقمي تستطيع الشركة الوصول بشكل سريع إلى معلومات حول جوانب القوة والضعف في نظام المراجعة الداخلية.					

المحور الثالث: تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية						
م	الفقرات	أتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
4	يقدم المراجع الداخلي في ظل التحول الرقمي المعلومات للإدارة العليا في الشركة بشكل دقيق وواضح.					
5	في ظل تطبيق التحول الرقمي تتوافر المعلومات المالية بكل شفافية لعملاء الشركة.					
6	في ظل تطبيق التحول الرقمي من قبل إدارة المراجعة الداخلية في الشركة يضفي مزيد من الثقة في التقارير والقوائم المالية للشركة.					
7	تطبيق التحول الرقمي يساعد الإدارة العليا على قيامها بمراقبة الأنشطة التي لا تستطيع مراقبتها.					
8	يتم تحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة التي تتبعها.					
9	تعمل المراجعة الداخلية في ظل التحول الرقمي على مكافحة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين جميع الإدارة وأصحاب المصالح.					
10	في ظل التحول الرقمي تتوافر معلومات محاسبية دقيقة في الشركة.					

خالص الاحترام...

Abstract

This study aimed to identify the impact of digital transformation on the quality of internal auditing and its reflection on improving the quality of financial reports through a field study at the Yemeni Oil Company, Hadhramout Coast. It also aimed to identify the level of application of digital transformation in its dimensions (strategic planning, preparing leaders, organizational structure, and attracting skills and scientific competencies) in this company. A descriptive-analytical approach was utilized, and a questionnaire was used as a tool for data collection. The study population consisted of employees of the Yemeni Oil Company, Hadhramout Coast. The researcher distributed 60 questionnaires, of which 46 valid questionnaires for analysis were retrieved, representing 76.7%. The study found several conclusions, including that digital transformation contributes to improving the performance of internal auditors by providing information quickly, that the use of digital transformation technologies in the company requires the availability of highly skilled and competent internal auditors to carry out the auditing process, and that digital transformation helps in advancing the company by developing employees' skills and increasing competencies. The study recommended several recommendations, including the necessity of developing the technological infrastructure of the Yemeni Oil Company by allocating the necessary resources to equip the company with modern and advanced computer devices and internet networks and by training the team working on these technological devices to fulfill their intended purpose. Additionally, it emphasized the need to diversify electronic applications within the company and to introduce employees to them in a way that helps to achieve the quality of auditing and financial reports.

Keywords: digital transformation, internal auditing, financial reporting quality

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education

& Scientific Research

Al-Rayan University

Faculty of Graduate Studies

The Impact of Digital Transformation on Internal Audit Quality and its Reflection on Enhancing the Quality of Financial Reporting

(An Empirical Study)

Thesis Submitted to the Faculty of Graduate Studies at AL Rayan University to complete the requirements for obtaining a Master's degree, in the field of Accounting

By

SAEED AHMED SAEED ALDINI

Supervisor

Prof. SALIM MOHAMMED SAEED BAFAQEER

2024 / 1445

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Rayan University
Faculty of Graduate Studies

The Impact of Digital Transformation on Internal Audit Quality and its Reflection on Enhancing the Quality of Financial Reporting

(An Empirical Study)

Thesis Submitted to the Faculty of Graduate Studies at AL Rayan University to complete the requirements for obtaining a Master's degree, in the field of Accounting

By

SAEED AHMED SAEED ALDINI

Supervisor

Prof. SALIM MOHAMMED SAEED BAFAQEER

2024 / 1445